

الصلوة والمسؤول

على

شأن الرسول

صلى الله
عليه
وسلم

لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية

(٦٦١هـ - ٧٢٨هـ)

رحمه الله تعالى

تأليف

بدر الدين محمد بن علي بن محمد بن أسبا سار البعلبي الحنبلي

(٧١٤هـ - ٧٧٨هـ)

رحمه الله تعالى

قوبل على النسخة التي بخط المؤلف

حققه وعلق عليه

عبد العزيز بن محمد بن منصور الجربوع

عضو هيئة التدريس بكلية أصول الدين - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تقديم

سماحة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين

سماحة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان

طبع على نفقة الفقير إلى الله

حمد بن محمد بن منصور الجربوع

غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين



دار الفکر للطباعة والنشر والتوزيع

سلسلة مؤلفات العلامة البعلي (١)

مختصر

الصارم المسلول

على

شاتم الرسول ﷺ

لشيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن تيمية

(٦٦١هـ - ٧٢٨هـ)

رحمه الله تعالى

تأليف

بدر الدين محمد بن علي بن محمد بن أسبّا سَلار البعلي الحنبلي

(٧١٤هـ - ٧٧٨هـ)

رحمه الله تعالى

قوبل على النسخة التي بخط المؤلف

حققه وعلق عليه

عبدالعزیز بن محمد بن منصور الجربوع

عضو هيئة التدريس بكلية أصول الدين - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تقديم

سماحة الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن الجبرين

سماحة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان

مدار الوطن للنشر

ج عبد العزيز محمد الجربوع : ١٤٢٨ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر



الحنبلي، بدر الدين محمد البعلي

مختصر الصارم المسلول على شأ تم الرسول صلى الله عليه وسلم
لشيخ الإسلام ابن تيمية/ بدر الدين محمد البعلي الحنبلي

عبد العزيز محمد الجربوع، الرياض، ١٤٢٨ هـ

١٦٤ ص: ١٧×٢٤ سم مؤلفات العلامة البعلي

ردمك: ٧-١٣٢-٥٧-٩٦٦٠

١- السيرة النبوية ٢- النبوات ٣- علم الكلام - دفع المطاعن
أ. الجربوع، عبد العزيز محمد (محقق) ب- العنوان ج. السلسلة

١٤٢٨/٧١٢

ديوي ٢٤٢

رقم الإيداع: ١٤٢٨/٧١٢

ردمك: ٧-١٣٢-٥٧-٩٦٦٠

الطبعة الأولى

هـ ١٤٢٨

مَدَارُ الْوَطَنِ لِلنَّشْرِ

الرياض. الملز

الدائري الشرقي مخرج ١٥

٢ كم غرب إسواق المجة

هاتف: ٤٧٩٢٠٤٢ (٥ خطوط) فاكس: ٤٧٢٣٩٤١ ص.ب: ٣٣١٠ رمز بريدي: ١١٤٧١

فرع السويدي: هاتف: ٤٢٦٧١٧٧، فاكس: ٤٢٦٧٣٧٧

منطقة الرياض: ٥٠٣٢٦٩٣١٦

المنطقة الغربية: ٥٠٤١٤٣١٩٨

المنطقة الشرقية: ٥٠٣١٩٣٢٦٨

المنطقة الشمالية والقصيم: ٥٠٤٧١٣٠٧٢٧

التوزيع الخيري للمنطقتين الشرقية والجنوبية: ٥٠٨٣٩٩٨٥٧

التوزيع الخيري لباقي مناطق المملكة: ٥٠٦٤٣٦٨٠٤

التسويق للجهات الحكومية والكتبات الخارجية والمعارض: ٥٠١٣٧٧٣٩، ٠١٤٧٣٨١٧٢

البريد الإلكتروني: pop@dar-alwatan.com
موقعنا على الإنترنت: www.madar-alwatan.com

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا، وعَلَّمنا القرآن واجتباناً، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له نحمده ونشكره على ما وهبنا وأعطانا، ونشهد أن محمداً عبده ورسوله ونؤمن برسالته ونحبه فقد أَرشدنا الله برسالته ورعانا، صَلَّى الله عليه وعلى آله وصحابه الذين حفظوا لنا شريعته نوراً وبرهانا . وبعد: فقد قرأت هذه الرسالة التي هي كتاب "مختصر الصارم المسلول، على شاتم الرسول"؛ لشيخ الإسلام ابن تيمية، والتي لخصها الشيخ بدر الدين محمد بن علي بن محمد البعلي الحنبلي رحمه الله، والتي حققها الشيخ عبدالعزيز بن محمد الجربوع المدرس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

وقد أحسن البعلي في الاختصار، وذكر مجمل الكتاب وما له أهمية؛ حيث إن أصل الكتاب طويل على القراء، توسَّع فيه شيخ الإسلام بالكلام على الأدلة وأقوال العلماء وما يتصل بالمسألة؛ فاختصره البعلي رحمه الله تعالى، واقتصر على الأدلة من القرآن والسنة الدالة على كفر من شتم الرسول صلى الله عليه وسلم، وعلى وجوب قتله سواء كان مسلماً أو ذمياً، وذكر آثاراً عن الصحابة والتابعين، وذكر ما يدل على ذلك من القياس والاعتبار، وذكر أنواع السب للرسول ولله وللصحابة، وحكم من فعل ذلك.

وقد خدّمه الشيخ المحقق، وأوضح المقصود بمقدمة تدل على عنايته بالرسالة، وعلّق عليه، وخرّج أحاديثه، وصحّح ألفاظه؛ فجزاه الله خيراً، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلّم .

عبدالله بن عبدالرحمن الجبرين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا القرآن واجتبتنا ونشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ونحمده ونشكركه على ما وهبنا وأعطانا ونشهد أن محمدا عبده ورسوله ونؤمن برسالته ونحبه وقد ارشدنا الله برسالته ورعانا صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه الذين حفظوا لنا شريعته منورا وبرهانا.

وبه فقرأت هذه الرسالة التي يختصر كتاب الصارم المسلول على شاتم الرسول لشيخ الاسلام ابن تيمية والتي لمحمد بن الشيخ بدر الدين محمد بن علي بن محمد البعلبي المحبلي رحمه الله والتي جعلها الشيخ عبد العزيز بن محمد الجربوع المراكشي في مجمع الامام محمد بن سعد الاسلامية وقد أحسن البعلبي في الاختصار وذكر بحمل الكتاب ما له أهمية حيث أن أصل الكتاب طويل على القراء توسع فيه شيخ الاسلام بالكلام على الأدلة واحتوال العلماء وما يتصل بالمسألة فاختصره البعلبي رحمه الله تعالى واقتصر على الأدلة من القرآن والسنة للدلالة على كفر من شتم الرسول صلى الله عليه وسلم وعنه جميع ما قبله سواء كان مسلما أو ذميا وذكر أن رابع المعانيب والتابعين وذكر ما يدل على ذلك من التيارات والاعتبار وذكر النواحي قسب الرسول ولله الصمى به وحكيم من فعل ذلك وقد خدعهم الشيخ المحقق وأوضح المفصلة بعد عدة تداعيات في بيان رسالة وعلمه عليه وطرح احاديثه صحاح التي ظاهرها اكتمل فيها فضله على محمد وآله وصحبه وسلم.

١٤٢٨/٤/٢٧ هـ

عبد الله بن محمد الجبيري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله القائل في محكم كتابه: ﴿ إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهُدُ ﴾ [سورة غافر، الآية: ٥١]، والصلاة والسلام على إمام المرسلين وخاتم النبيين نبينا محمد الصادق الأمين وعلى آله وأصحابه أجمعين .

وبعد: فقد نظرت في الكتاب المسمى: "مختصر الصارم المسلول"، على شاتم الرسول" اختصار: بدر الدين محمد بن علي البعلي الحنبلي من "كتاب الصارم المسلول"؛ لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق وتعليق الشيخ: عبد العزيز بن محمد بن منصور الجربوع، فوجدته مختصراً مفيداً، وتعليقاً جيداً؛ يناسب نشره في هذا الوقت، الذي ظهرت فيه أحقاد الصليبيين على الإسلام والمسلمين؛ ليتبين بذلك أن عداؤهم للإسلام وبني الإسلام قديم، يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره المشركون.

فجزى الله شيخ الإسلام ابن تيمية والشيخ محمد البعلي ، والشيخ عبد العزيز الجربوع في دفاعهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خير الجزاء، وجعلهم من الذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه ليكونوا من المفلحين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين .

كتبه: صالح بن فوزان الفوزان

عضو هيئة كبار العلماء

في ٢/١٠/١٤٢٧هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله القائل في محكم كتابه : (أتقوا الله عز وجل واعلموا أن الحياة الدنيا
 وليوم يقوم الأسفاد) . والصلاة والسلام على إمام المرسلين . وخاتم النبيين
 نبينا محمد الصادق الأمين . وعلى آله وأصحابه أجمعين . وبعد :
 فقد نظرت في الكتاب المسمى : مختصر الصالح المسلول على سبيل الرسول
 أفصحاً : بدر الدين محمد بن علي البعلبي الحنبلي من كتاب الصالح المسلول
 للشيخ الاسلام ابن تيمية . تحقيقه وتعليقه الشيخ : عبد العزيز بن محمد بن
 الجربوع فوجدته مختصراً مفيداً وتحقيقاً وتعليقاً جيداً . يناسب عصره
 في هذا الوقت الذي ظهرت فيه أبقاد الصليبية على الاسلام والمسلمين
 ليتبين بذلك أنه عداؤهم للاسلام وبنينا الاسلام قديم : (يريدونه
 أن يطفئوا نورا لم يأتوا به بأفواههم ويأبى الله إلا أن يثبت نوره ولو كره المشركون)
 فجزى الله ميتي الاسلام ابن تيمية والشيخ محمد البعلبي . والشيخ عبد العزيز الجربوع
 في دفاعهم عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم خير الجزاء وجعلهم من الذين
 أحباؤه وعزروه ونصروه وأبصروا النور الذي أنزل معه ليكونوا من المقربين
 وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين

كتبه
 صالح بن فوز بن فوزان
 عن نفسه كبر العلماء

في ١٠/١٠/١٤٢٧ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون، والصلاة والسلام على المعصوم من الناس ولو كاده الجرمون .

أما بعد: فهذا كتاب "مختصر الصَّارم المسلول، على شاتم الرسول ﷺ"؛ للعلامة البعلبي رحمه الله، وهو مختصر من الكتاب الحافل العظيم: "الصَّارم" (١) المسلول، على شاتم الرسول ﷺ؛ لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.

ولقد ألف شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله كتاب "الصَّارم المسلول، على شاتم الرسول ﷺ" في حادثة علج يقال له: عسَّاف النصراني، سبَّ النبي ﷺ؛ وبسبب ذلك وقعت محنة كبيرة لشيخ الإسلام رحمه الله؛ إذ أودى بالضرب والسجن؛ فألف في هذه الحادثة كتابه القيم: "الصَّارم المسلول"، وأفتى بوجوب قتل هذا النصراني (٢)؛ حتى يطهر الجنب الرفيع من ولوغ ذلك العلج :

لا يسلمُ الشرف الرفيعُ من الأذى حتى يُراقَ على جوانبه الدَّمُ

وحاز شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله قصب السبق والقدر المعلى في تأليف هذا الكتاب، ذاباً عن الرسول ﷺ؛ ﴿وَلْيَعْلَمَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [سورة الحديد، الآية: ٢٥]،

(١) معنى الصَّارم: أي السيف القاطع. "لسان العرب"؛ لابن منظور، مادة (صرم) (٤/٢٤٣٨).

(٢) ينظر: "البداية والنهاية"؛ لابن كثير (١٣/٣٨٥-٣٨٦)، و "الذليل على طبقات الحنابلة"؛

لابن رجب الحنبلي (٥/٥١٠-٥١١).

﴿ وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ ﴾ [سورة الأنعام، الآية: هـ]، ولكأنه وهو ماضٍ في رده
على هذا السَّابِّ؛ لِيُعِيدَ على أَسْمَاعِنا قولَ حسان بن ثابت رضي الله عنه،
شاعر رسول الله ﷺ:

هَجَوْتَ مُحَمَّدًا فَأَجَبْتُ عَنْهُ وَعِنْدَ اللَّهِ فِي ذَاكَ الْجِزَاءُ
فَإِنَّ أَبِي وَوَالِدَهُ وَعِرْضِي لِعِرْضِ مُحَمَّدٍ مِنْكُمْ وَقَاءُ

ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية^(١)

لقبه، وكنيته، واسمه، ونسبه، وشهرته:

هو تقي الدين، أبو العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن عبدالله بن محمد بن الخضر بن علي بن عبدالله بن تيمية التميمي الحرّاني الدمشقي، المشهور بـ "شيخ الإسلام".

ولادته:

ولد بجران في العاشر من ربيع الأول، سنة إحدى وستين وستمائة من الهجرة.

نشأته وطلبه للعلم :

نشأ في حجور العلماء، راشقاً كؤوس الفهم، راتعاً في رياض التفقه، ودوحات الكتب الجامعة لكل فن من الفنون؛ خصوصاً علم الكتاب العزيز والسنة النبوية ولوازمهما، ولم يزل على ذلك صالحاً سلفياً تقيّاً، ورعاً عفيفاً عابداً ناسكاً، ذاكرًا الله تعالى في كل أمر، وعلى كل حال، فلا تكاد نفسه تشبع من العلم، وقل أن يدخل في علم من العلوم من باب من أبوابه إلا ويفتح له من ذلك الباب أبواب، وكان له تأثير في النفوس، وشيوخه أكثر من مائتي شيخ .

مصنفاته:

صنّف التصانيف الكبار التي سارت بها الرُّكبان، وقد ذكر الحافظ

(١) ينظر ترجمته في: "العقود الدرّة"؛ لابن عبدالحادي (ص ١٨ وما بعدها)، و"الأعلام العلية"؛ للبزار (ص ١٣ وما بعدها)، و"البداية والنهاية"؛ لابن كثير (٥٥٨-٥٥٢/١٤)، و"ذيل طبقات الحنابلة"؛ لابن رجب (٤٩١/٤-٥٢٩)، و"شذرات الذهب"؛ لابن العماد (٨٠/٦).

الذهبي أنها تبلغ خمسمائة مجلد، ولا يمكن في هذا المقام سرد جميع مصنفاته، وأكتفي بالإشارة إلى بعضها:

- ١- درء تعارض العقل والنقل. مطبوع.
 - ٢- منهاج السنة النبوية . مطبوع.
 - ٣- الجواب الصحيح، لمن بدل دين المسيح. مطبوع.
 - ٤- الاستقامة. مطبوع.
 - ٥- الصَّارم المسلول، على شاتم الرسول ﷺ . مطبوع.
 - ٦- اقتضاء الصراط المستقيم، في مخالفة أصحاب الجحيم . مطبوع.
 - ٧- إبطال التحليل. مطبوع.
 - ٨- القواعد النورانية. مطبوع.
 - ٩- الفتاوى المصرية. مطبوع.
 - ١٠- قاعدة في فضائل القرآن. مطبوع.
 - ١١- مقدمة في أصول التفسير. مطبوع.
 - ١٢- قاعدة جلية في تحزيب القرآن. مطبوع.
- وفاته:

توفي رَحِمَهُ اللهُ مَعْتَقلاً بِقَلْعَةِ دِمَشْقَ فِي الْعِشْرِينَ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةِ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ وَسَبْعِمِائَةٍ مِنَ الْهَجْرَةِ، أَجْزَلَ اللهُ لَهُ الْمَثُوبَةَ عَلَى مَا قَدَّمَ لِلْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ.

ترجمة العلامة البعلبي^(١)

لقبه، وكنيته، واسمه، ونسبه، وشهرته:

هو بدر الدين أبو عبد الله محمد ابن الشيخ الصالح علاء الدين علي^(٢) ابن شمس الدين محمد^(٣) بن عمر بن يعلى، المشهور بـ "ابن أسبا سَلَار"^(٤) البعلبي الحنبلي، السُّيُونِيُّ^(٥)، البعلبكيّ .

(١) ينظر ترجمته في: "الدرر الكامنة" (٨٤/٤)، و"إنباء الغُمر" (٢٢٣/١) ؛ كلاهما لابن حجر، و"المنهج الأحمد" (١٤٦/٥-١٤٧)، و"الدر المنضد" (٥٥٨-٥٥٩) ؛ كلاهما للعليمي، و"شذرات الذهب" ؛ لابن العماد (٤٣٩/٨)، و"السحب الوابلة" ؛ لابن حميد (١٠١٦-١٠١٧)، و"الدر المنضد" ؛ للسيبي (ص ٤٧)، و"الجوهر المنضد" (ص ١٤٤)، (١٤٥)، و"ذيل ابن عبد الهادي على طبقات ابن رجب" (ص ٩٤) ؛ كلاهما لابن عبد الهادي، و"الأعلام" ؛ للزركلي (٢٨٦/٦)، و"معجم المؤلفين" ؛ لكحالة (٤٣/١١)، (٥٨).

(٢) كذا في كتب التراجم، وكذا فيما كتبه المؤلف عن نفسه في المخطوط، ولكن ابن عبد الهادي في "الجوهر المنضد" (ص ١٤٤) سماه: "حسن".

(٣) كذا في كتب التراجم، ولكن ابن عبد الهادي في "ذيله على ذيل ابن رجب" (ص ٩٤) قد سماه: "أحمد"، وتبعه في ذلك الزركلي في "الأعلام" (٢٨٦/٦) ؛ حيث قال في الهامش: "وجعلت اسم جده أحمد كما هو بخطه؛ خلافاً لما في المصادر".

(٤) كذا في غالب كتب التراجم، ولكن ابن حجر ذكر في "الدرر الكامنة" (٨٤/٤)، فقال: "الشهير بابن أسبهادر"، وفي "إنباء الغمر" (٢٢٣/١) قال: "ابن أسلار"، وقال عنه ابن ظهيرة في "إرشاد الطالبين" (ص ٧٥٩): المعروف بـ "ابن اسفهلار"، بينما نجد ابن حميد في "السحب الوابلة" (١٠١٦/٣) ذكره بـ "ابن الباسلار"، قلت: ولعلّ المثبت هو الصواب؛ لشهرته بين أكثر المترجمين . و"أسباسلار": اسم أعجمي؛ ذكره الشيخ تقي الدين الجُرَاعِي في "شرح التسهيل"، مثل: بهاء الدين ونحوه . "الجوهر المنضد" (ص ١٤). و"سَلَار": كلمة فارسية بمعنى المقدم . ينظر: "صبح الأعشى" (٤٤٢/٥) .

(٥) نسبة إلى "يونين"، أو "يوانان"؛ وهي إحدى قرى بعلبك من أعمال الشام.

ولادته:

ولد بـ "بعلبك" سنة أربع عشرة وسبعمئة.
نشأته وطلبه للعلم:

نشأ في بيت علم وصلاح، ولما شبَّ عن الطوق طلب العلم لدى علماء بلده في "بعلبك"؛ وكان من أشهر شيوخه:

١- المحدث العالم قطب الدين موسى بن محمد، المشهور بأبي الفتح اليونيني، المتوفى سنة (٧٢٦هـ)؛ حيث سمع منه "جُزءَ مطيّن عن ابن رَوَّاح"، و"جُزءاً من حديث ابن زَبَر"، وغيرهما، وهو مكثّر في الرواية عنه.

٢- الإمام المحدث أحمد بن أبي طالب بن نعمة الحجَّار، المشهور بـ"ابن الشحنة"، المتوفى سنة (٧٣٠هـ).

٣- الإمام المحدث محمد بن علي بن محمد، المشهور بـ"ابن عبدالهادي"، المتوفى سنة (٧٤٤هـ).

٤- الإمام المحدث محمد بن أبي بكر بن أبوب، المشهور بـ"ابن قيم الجوزية"، المتوفى سنة (٧٥١هـ).

صفاته وثناء العلماء عليه:

وصفه ابن حجر^(١) قائلاً: "وكان طويلَ الروح، حسنَ الشكل، طويلاً، يخضب بالحناء، فاضلاً، كثيرَ الاستحضار".

وقال عنه ابن ظهيرة^(٢) وابن حجر^(٣): "شيخ الحنابلة ببعلبك ... وكان إماماً عالماً، عليه مدار الفتوى ببلده".

(١) في "إنباء الغمر" (٢٢٣/١).

(٢) في "إرشاد الطالبين" (ص ١٣٨).

(٣) في "الدرر الكامنة" (٨٤/٤).

ووصفه ابن المبرد^(١) بقوله: "الفقيه الزكي المحصل".
 ونعته العلّيمي^(٢) وابن العماد^(٣) وابن حميد^(٤) قائلين عنه: "الشيخ
 الإمام العالم العلامة، البارع الناقد المحقق، أحد مشايخ المذهب".
 مؤلفاته:

- ١- "شفاء العليل، في اختصار إبطال التحليل لشيخ الإسلام ابن تيمية".
 - ٢- "القواعد النورانية، مختصر الدرة المضيئة، من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية"، وهو المشهور بـ "مختصر الفتاوى المصرية".
 - ٣- "كتاب التسهيل"^(٥) في الفقه، على مذهب الإمام الرباني أحمد بن حنبل الشيباني رحمه الله".
 - ٤- "مختصر الصارم المسلول، على شاتم الرسول ﷺ لشيخ الإسلام ابن تيمية"، وهو كتابنا هذا.
 - ٥- "المنهج القويم، في اختصار الصراط المستقيم لشيخ الإسلام ابن تيمية".
- وفاته:

ذهب أكثر المترجمين إلى أنه توفي رَحِمَهُ اللهُ في شهر ربيع الأول سنة ثمان وسبعين وسبعمائة من الهجرة.
 وذهب ابن العماد^(٦) - وتبعه السبعي^(٧) وكحالة^(٨) - إلى أن وفاته

(١) في "الجوهر المنضد" (ص ١٤٥).

(٢) في "المنهج الأحمد" (١٤٦/٥)، و"الدر المنضد" (٥٥٩/٢).

(٣) في "شذرات الذهب" (١٣٩/٨).

(٤) في "السحب الوابلة" (١٠١٦/٣).

(٥) قال عنه العلّيمي: "وهو من المختصرات النافعة، وعبارته وجيزة مفيدة، وفيه من

الفوائد ما لم يوجد في غيره من المطولات". "المنهج الأحمد" (١٤٦/٥).

(٦) في "شذرات الذهب" (٤٣٩/٨).

(٧) في "الدر المنضد" (ص ٤٩).

(٨) في "معجم المؤلفين" (٤٣/١١).

كانت سنة سبع وسبعين وسبعمائة من الهجرة .

التعريف بالكتاب

اسم الكتاب :

"مختصر الصارم المسلول"، وكتب ذلك على طُرة عنوان المخطوط، وأيضًا في نهاية الكتاب، هذا وقد اخترت عنوان الكتاب "مختصر الصارم المسلول"، على شاتم الرسول ﷺ؛ لشهرته، ولئلا يلتبس على القارئ بأنه كتاب آخر.

صحة نسبة الكتاب لمؤلفه:

- هذا الكتاب صحيح النسبة لمؤلفه العلامة البعلي رحمه الله؛ لأمر، منها:
- ١- كتب على طُرة المخطوط: "مجموع مبارك اختصار كاتبه: محمد بن علي بن محمد الحنبلي البعلي من كلام شيخ الإسلام...".
 - ٢- كتب في نهاية مخطوط الكتاب: "اختصره كاتبه: محمد علي محمد..."، ثم عبارة: "انتهى مختصر الصارم المسلول".
 - ٣- أسلوب المؤلف وخطه مقارنة له بكتبه الأخرى؛ دليل على أنه له.
- تأريخ تأليف الكتاب:

ألف العلامة البعلي رحمه الله هذا المختصر سنة (٧٣٠هـ).
موضوع الكتاب:

تحدّث البعلي في هذا المختصر - تبعًا لأصله "الصارم المسلول" - على حكم شتم الرسول ﷺ من مسلم أو كافر، وهو يحتوي على أربع مسائل، وهي:

المسألة الأولى: أن السابَّ يُقتل سواء كان مسلمًا أو كافرًا .

المسألة الثانية: أنه يتعين قتله؛ وإن كان ذميًا .

المسألة الثالثة: في حكمه إذا تاب .

المسألة الرابعة: في بيان ما هو السَّبُّ .

تأريخ تأليف الكتاب الأصل :

ألف شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عليه كتابه "الصارم المسلول"؛

في شهر رجب سنة (٦٩٣هـ) .
ميزات الكتاب العلمية:

لا ريب أن مؤلفات الحبر الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله غنية عن تعداد الميزات؛ ولكن لا مانع من ذكر ميزات كتاب "الصارم المسلول"، على شاتم الرسول ﷺ، ومنها:

١- أنه أول كتاب أُلِفَ في الردِّ على من شتم الرسول ﷺ، وما أُلِفَ بعده عالة عليه .

٢- أنه من أفضل وأجلِّ الكتب التي أُلِفَت في الردِّ على من سبَّ الرسول ﷺ .

٣- أنه جمع واستوفى الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع والقياس في حكم سبِّ الرسول ﷺ، وحرر أقوال العلماء في المسألة.

هذا، وقد أشاد تقي الدين السبكي بكتاب شيخ الإسلام قائلًا: "وقد وقفتُ على تصنيف لأبي العباس أحمد بن عبدالحليم بن عبد السلام بن تيمية؛ سَمَّاهُ: الصارم المسلول، على شاتم الرسول ﷺ، استدللَّ على تعيُّن قتله بسبع وعشرين طريقة؛ أطال فيها وأجاد، ووسَّع القول في الاستدلال والآثار، وطرق النظر والاستنباط..."^(١).

منهج البعلي في اختصار "الصارم المسلول":

لم يذكر العلامة البعلي رحمه الله منهجه المتبع فيه، ولكن نجده قد حافظ على الموضوعات العامة لكتاب "الصارم المسلول"، وكان يحذف كثيرًا من كلام شيخ الإسلام، ويأتي باللفظ المناسب للمعنى؛ دون الإخلال بالمعنى العام للكتاب، وينقل كلام أهل العلم بشيء من التصرف؛ مع المحافظة على فحوى الكلام .

(١) "السيف المسلول" (ص ٣٨٧) .

المؤلفات في موضوع الكتاب:

ألفَ في موضوع شتم الرسول ﷺ وحكمه كثير من العلماء، وتزخر المكتبة الإسلامية بكثير من هذه الكتب والمؤلفات، ومن ذلك:

- ١- "رسالة فيمن سبَّ النبي ﷺ"؛ لفقهاء المغرب وشيخ المالكية محمد بن سَحْنُون القيرواني، المتوفى سنة (٢٦٥هـ).
- ٢- "الشفاء، بتعريف حقوق المصطفى"؛ للقاضي عياض اليحصبي المالكي، المتوفى سنة (٥٤٤هـ)، وقد تكلم عن حكم سب النبي ﷺ في معرض حديثه عنه .
- ٣- "الصارم المسلول، على شاتم الرسول ﷺ"؛ لشيخ الإسلام ابن تيمية، المتوفى سنة (٧٢٨هـ) .
- ٤- "السيف المسلول، على من سب الرسول ﷺ"؛ لتقي الدين علي بن عبدالكافي السبكي، المتوفى سنة (٧٥٦هـ).
- ٥- "السيف المشهور، على الزنديق وساب الرسول"؛ لمحبي الدين محمد ابن قاسم الرومي الحنفي، المتوفى سنة (٩٠٤هـ).
- ٦- "مختصر الصارم المسلول، على شاتم الرسول ﷺ"؛ للعلامة البعلبي، المتوفى سنة (٧٧٨هـ)؛ وهو كتابنا هذا .
- ٧- "تنزيه الأنبياء، عن تسفيه الأغبياء"؛ لجلال الدين السيوطي، المتوفى سنة (٩١١هـ).
- ٨- "رسالة في سب النبي وأحكامه"؛ لحسام الدين حسين بن عبدالرحمن، المتوفى سنة (٩٢٦هـ).
- ٩- "السيف المسلول، في سب الرسول ﷺ"؛ لابن كمال باشا الحنفي، المتوفى سنة (٩٤٠هـ).
- ١٠- "رشق السهام، في أضلاع من سبَّ النبي عليه السلام"؛ لابن طولون الحنفي، المتوفى سنة (٩٥٣هـ).

- ١١- "الإعلام، بقواطع الإسلام"؛ لابن حجر الهيتمي، المتوفى سنة (٩٧٤هـ).
- ١٢- "تنبيه الولاة والحكام، على أحكام شاتم خير الأنام، أو أحد أصحابه الكرام، عليه وعليهم الصلاة والسلام"؛ لابن عابدين الحنفي، المتوفى سنة (١٢٥٢هـ).
- ١٣- "السيف البتار، لمن سبَّ النبي المختار"؛ لعبدالله بن الصديق الغماري، المتوفى سنة (١٤١٣هـ).
- ١٤- "تقريب الصارم المسلول، على شاتم الرسول لشيخ الإسلام ابن تيمية"؛ للدكتور صلاح الصاوي .
- ١٥- "منهج ابن تيمية في تقرير أحكام السب، من خلال كتابه الصارم المسلول، على شاتم الرسول ﷺ"؛ لصالح بن سعود المجيش، وهي رسالة ماجستير، من جامعة الملك سعود بالرياض؛ عام (١٤٢٤هـ).

التعريف بالمخطوط

اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على نسختين: الأولى خطية، والثانية مطبوعة، وإليك وصف كل منهما:

الأولى: وهي مخطوطة ضمن مجموع مؤلفات العلامة البعلبي (رحمه الله)، ومكتوب عليها: "مجموع مبارك، اختصار كاتبه: محمد علي محمد الحنبلي البعلبي من كلام شيخ الإسلام..."، وهذا المجموع عبارة عن عدة كتب هي:

- هو مختصر "الصارم المسلول"؛ أصله مجلد كبير.
- ومختصر "الفتاوى المصرية"؛ أصله ستة مجلدات .
- ومختصر "إبطال التحليل"؛ أصله مجلدان .
- ومختصر "الصراط المستقيم"؛ أصله مجلد كبير .
- وفيه قاعدة لشيخ الإسلام في طواف الحائض.

وهذا المجموع مُهْدَى من مكتبة العسافي^(١)، إلى المكتبة المركزية بجامعة

(١) هو محمد بن حمد بن محمد بن صالح بن سليمان بن عبدالله بن عساف التميمي، النجدي، ثم البغدادي، العالم، الجليل، وأصله من (أبي عليان) أحد البيوت المعروفة في مدينة بريدة في نجد، وقد رحل أجداد الشيخ محمد من نجد على إثر نزاع بينهم وبين أعمامهم، وتنقلوا في المدن حتى استقروا في بغداد، ولد الشيخ محمد سنة (١٣١١هـ)، وطلب العلم لدى علماء بغداد، منهم: الشيخ علي الآلوسي، والعلامة الهندي، وحصل على إجازة في علم الحديث من المحدث الخانفوري، ثم عين مدرّساً بعد ذلك في جامع العادلية ببغداد، وله كتب قيمة، منها: "الإصابة، في استحباب تعليم النساء الكتابة"، و"ما يغنيك عن الصرف"، توفي الشيخ محمد بن حمد العسافي في بغداد سنة (١٣٨٨هـ). وقد كانت له مكتبة قيمة في بغداد، ومن ثم انتقلت إلى الزبير، وأخيراً إلى الرياض، وأهدى سامي وثابت - حفيدا الشيخ محمد - مكتبته إلى المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية؛ والمعروفة بمجموعة العسافي، وفيها نفائس المخطوطات. ينظر ترجمة الشيخ العسافي ووصف مكتبته في: "تاريخ علماء بغداد في القرن الرابع عشر الهجري"؛ ليونس السامرائي (ص ٥٧٢-٥٧٣)، و"الفهرس الوصفي لمخطوطات العسافي المحفوظة في المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية"؛ للدكتور قاسم السامرائي (ص ٧ وما بعدها) .

الإمام محمد ابن سعود الإسلامية بالرياض، وعدد أوراقه: (٢٣٠ ق) .
 و"مختصر الصارم المسلول" موجود في هذا المجموع على مكرو فيلم
 برقم (١٨٩٥٩/١/خ)، وهو بخط المؤلف محمد بن علي بن محمد البعلي
 الحنبلي، وجاء في آخر المخطوط تأريخان: الأول: في ذي الحجة سنة
 ثلاثين وسبعمائة، والثاني: في ذي القعدة سنة ثلاثين وسبعمائة. ويمكن
 ترجيح هذا الإشكال: بأن المؤلف رَحِمَهُ اللهُ انتهى من اختصاره في شهر ذي
 القعدة، وانتهى من كتابته وتبييضه في ذي الحجة، والله أعلم .

وعدد لوحاته: (٢٠) لوحة (١١ أ — ٢٠)، ويتراوح عدد الأسطر ما
 بين (٢٦) إلى (٢٧) سطراً، والمقاس: (١٩×١٣،٥سم)، ونوع الخط:
 تدويني (معتاد)، وهناك طمس في بعض الكلمات؛ نتيجة الرطوبة،
 والعجلة سائدة على كتابة المؤلف؛ لذا وقع منه سهو في كتابة بعض
 الكلمات، وقد عانيت صعوبة في قراءة خطه، وقد تمكنت - والله
 الحمد - من قراءة العبارات القلقة، أو المطموسة، بالاستعانة بالله أولاً، ثم
 بالنسخة الثانية، وقد رمزت لهذه النسخة المخطوطة بـ "المختصر".

الثانية: وهي كتاب "الصارم المسلول، على شاتم الرسول ﷺ؛
 لشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ، المطبوعة بتحقيق الشيخين: محمد بن
 عبدالله بن عمر الحلواني ومحمد كبير أحمد شودري؛ واخترتها لكونها
 أفضل طبعات الكتاب^(١)، وقد رمزت لها بـ "الصارم".

(١) أول طبعة للكتاب الطبعة الهندية سنة (١٣٢٢هـ) ، ثم بعدها الطبعة المصرية سنة

(١٣٧٩هـ) باعتناء الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد رحمه الله .

عملي في الكتاب

لقد اجتهدت في خدمة هذا الكتاب؛ حتى خرج بهذه الصورة،
والحمد لله على توفيقه، ويتلخص عملي فيه بما يلي:

أولاً: سرت في تحقيق مخطوط الكتاب على النحو التالي:

١- حققت الكتاب وفق منهج التوثيق والتحقيق الذي ارتضاه شيوخ
الصنعة .

٢- قمت بنسخ المخطوط كاملاً، وكتبته متبعاً قواعد الإملاء والترقيم
الحديثة .

٣- قابلت المنسوخ على أصله؛ لاستدراك السقط الناتج عن النسخ .

٤- قارنت بين "المختصر" و"الصارم"، وبينت منهج المؤلف في اختصاره.

٥- أثبت نص الكتاب كما وضعه مؤلفه البعلي، فإن وقع في خطأ أو
تصحيف أو طمس أو سقط أو عبارة قلقة؛ اتبعت فيه ما يلي:

أ- إذا كان الخطأ في الآيات القرآنية، فإني أثبت الصواب في متن
الكتاب على رواية حفص عن عاصم، وأضع الخطأ في الهامش.

ب- وإذا كان الخطأ أو التصحيف في غير الآيات نظرت:

- فإن كانت العبارة منقولة من "الصارم"، فإني أعدّها؛ وأثبت

العبارة من "الصارم"، وأذكر الخطأ أو التصحيف في الهامش.

- وإن كانت العبارة غير موجودة في "الصارم"، فإني

أصحّحها من خلال مصادر المؤلف أو من سياق الكلام،

وأذكر الخطأ أو التصحيف في الهامش .

ج- استدركت السقط الواقع في الكتاب، ووضعت ما أضفته بين

معقوفين.

ثانياً: كتبت مقدمة للكتاب، وذكرت فيها:

١ - التعريف بالمؤلفين: شيخ الإسلام ابن تيمية، والعلامة البعلبي رحمة الله عليهما .

٢ - التعريف بالمؤلف؛ مع وصف المخطوط .
ثالثاً: منهج التحقيق:

١ - كتبت الآيات بالرسم العثماني، وخرجتها بذكر اسم السورة، ورقم الآية، وجعلتهما بين معقوفين في أصل الكتاب.

٢ - خرّجت الأحاديث والآثار، فإن كان الحديث أو الأثر في الصحيحين أو في أحدهما؛ اكتفيت بذلك، وإن كان في غيرهما خرّجته وبينت الحكم عليه من حيث الصحة والضعف؛ مع عدم الإطالة في التخريج.

٣ - ضبطت الكلمات الغريبة بالشكل؛ لأجل البيان.

٤ - شرحت الألفاظ والمصطلحات الغريبة.

٥ - وثقت النقول التي نقلها المؤلف.

٦ - عزوت الآيات الشعرية إلى قائلها .

٧ - علقت على ما يحتاج إلى توضيح وبيان.

٨ - وضعت عناوين؛ تبرز فصول الكتاب ومباحثه، وجعلته في حاشية الكتاب الجانبية بخط صغير.

رابعاً: وضعت فهرس عامة للكتاب، وهي:

- فهرس الآيات القرآنية.

- فهرس الأحاديث والآثار.

- فهرس الأشعار.

- فهرس المصادر والمراجع .

- فهرس الموضوعات.

وبعد: فإني وأنا على مقربة من وضع القلم؛ لأحمدُ الله وأُثني عليه بما

هو له أهل على أن يسرّ لي إتمام تحقيق هذا الكتاب، فاللهم لك الحمد، لا

نحصى ثناءً عليك، أنتَ كما أثنيتَ على نفسك { وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ } [سورة هود، الآية: ٨٨] .

هذا، ومن باب قول نبينا ﷺ: « لا يشكرُ الله مَنْ لا يشكرُ الناسَ »^(١)،
فإني أتقدم بالشكر بعد الله تعالى لسماحة شيخنا العلامة عبدالله بن
عبدالرحمن الجبرين ، وسماحة شيخنا العلامة صالح بن فوزان الفوزان
اللذان تفضلاً بمراجعة هذا الكتاب والتقدم له، فأفادا وأجادا، فجزاهما الله
خيراً، وبارك في علمهما ووقتتهما، وجمعنا وإياهما في الفردوس الأعلى من
الجنة .

وأقول : ما قمت به في هذا الكتاب عمل بشري، فإن كان صواباً
فمن الله وحده، والحمد لله على ذلك، وإن كان غير ذلك فمن نفسي
والشيطان، والله بريءٌ منه ورسوله صلى الله عليه وسلم، ورحم الله الإمام
الشاطبي إذ يقول :

وَسَلَّمَ لِأَحَدِي الْحُسَيْنِينَ إِصَابَةً وَالْأُخْرَى اجْتِهَادَ رَامٍ صَوْبًا فَأَمَحَلَا
وإن كان خرقَ فادْرَكَهُ بِفَضْلِهِ من الحِلْمِ، وَلِيُصْلِحَهُ من جَادٍ مَقُولَا
وختاماً أسأل الله القويَّ العزيزَ أن ينصر كتابه وسنة نبيه ﷺ، وأن
يكون بالمرصاد للمُعْتَدِينَ عليهما، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وكتبه:

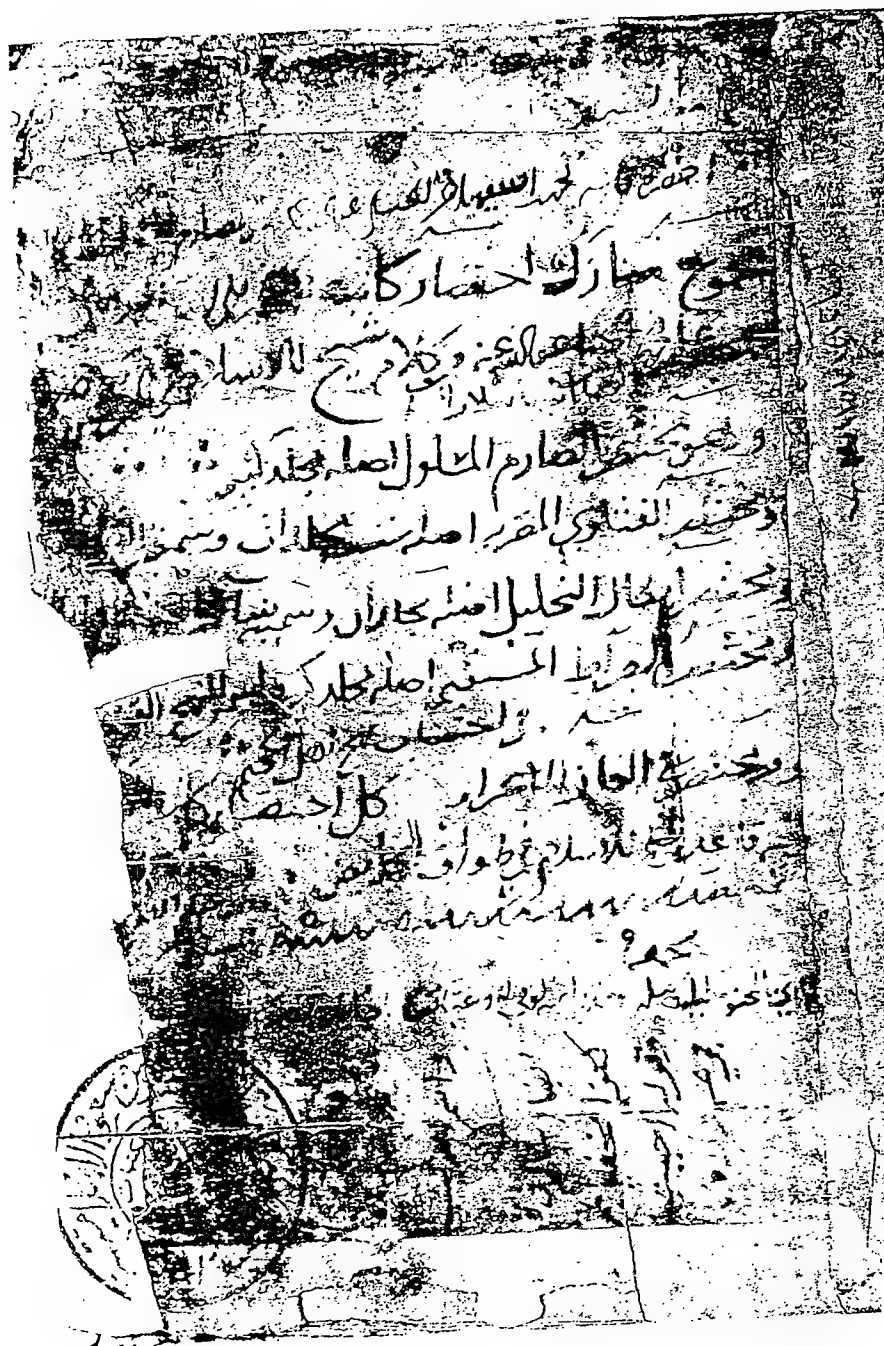
عبدالعزیز بن محمد الجربوع

في مدينة الرياض ١٤٢٥/٧/١٥ هـ

البريد الإلكتروني: ab-j14@hotmail.com

(١) أخرجه أبو داود في "سننه" (٤٨١١)، والترمذي في "سننه" (٢٠٣٧)؛ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وهو حديث صحيح .

صفحة العنوان من النسخة المخطوطة (المختصر)



الصفحة الأولى من النسخة المخطوطة (المختصر)

[illegible]

سلسلة مؤلفات العلامة البعلي (١)

مختصر

الصارم المسلول

على

شاتم الرسول ﷺ

لشيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن تيمية

(٦٦١هـ - ٧٢٨هـ)

رحمه الله تعالى

تأليف

بدر الدين محمد بن علي بن محمد بن أسبّا سَلار البعلي الحنبلي

(٧١٤هـ - ٧٧٨هـ)

رحمه الله تعالى

قوبل على النسخة التي بخط المؤلف

حققه وعلق عليه

عبدالعزیز بن محمد بن منصور الجربوع

عضو هيئة التدريس بكلية أصول الدين - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تقديم

سماحة الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن الجبرين

سماحة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان

مدار الوطن للنشر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم فنعم الهاد، وأشهد خطبة أن لا إله إلا الله شهادة تُبرئ قائلها من الإلحاد، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أكرم العباد، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره أهل العناد، فله الفضيلة والوسيلة والمقام المحمود^(١) ولواء الحمد الذي تحته كل حماد، صلى الله عليه وعلى آله أفضل الصلوات وأطيبها وأحسنها وأزكاها صلاة وسلاماً دائمين إلى يوم التناد.

وبعد: فإن الله أرسل نبيه محمداً ﷺ، وهدانا به، وأخرجنا به من الظلمات إلى النور، وآتانا ببركة رسالته ويمن سفارته خير الدنيا والآخرة، والمتعرض لجنابه الرفيع يجب بيان حكمه، وما يجب عليه من التكال.

(١) الفضيلة: المرتبة الزائدة على سائر الخلق، ويحتمل أن تكون منزلة أخرى، أو تفسيراً للوسيلة. والوسيلة: المنزلة عند الملك، أو هي ما يُتقرب به إلى الكبير، وتطلق على المنزلة العلية؛ ووقع ذلك في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما؛ أن رسول الله ﷺ قال: «... ثم سألوا الله لي الوسيلة؛ فأما منزلة في الجنة، لا تنبغي إلا لعبده من عباد الله، وأرجو أن أكون أنا هو، فمن سأل لي الوسيلة حلت له الشفاعة». أخرجه مسلم في "صحيحه" (٣٨٤).

والمقام المحمود: هو مطلق في كل ما يجلب الحمد من أنواع الكرامات، والأكثر على أن المراد بالمقام المحمود: الشفاعة العظمى. وقد جاءت هذه المعاني في حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «ومن قال حين يسمع النداء: اللهم رب هذه الدعوة التامة، والصلاة القائمة، آت محمداً الوسيلة والفضيلة، وابعثه مقاماً محموداً الذي وعدته، حلت له شفاعتي يوم القيامة». أخرجه البخاري في "صحيحه" (٦١٤). وينظر: "فتح الباري"؛ لابن حجر (١١٣/٢)، و"شرح مسلم"؛ للنووي (١٧٦/٤).

والمقصود هنا: بيان الحكم الشرعي الذي يُفتَى به ويُقضى، ويجبُ على كُلِّ أحد القيام بما أمكن منه، والله هو الهادي إلى سواء السبيل .
ولقد رُتِّبَ^(١) على أربعة^(٢) مسائل:
المسألة الأولى: في أنَّ السَّابَّ يُقتلُ سواء كان مسلماً أو كافراً .
المسألة الثانية: أنه يَتَعَيَّنُ قَتْلُهُ؛ وإن كان ذمياً.
الثالثة: في حُكْمه إذا تاب.
الرابعة: في بيان السَّبِّ ما هو ؟

موضوعات
الكتاب
على وجه
الإجمال

(١) أي: كتاب " الصارم المسلول، على شاتم الرسول " (٩/٢) .
(٢) "أربعة" كذا في (المختصر)، وفي (الصارم): "أربع"، وهو الجادة؛ لأن " المسألة " مؤنث، وما ذكره العلامة البعلبي رحمه الله صحيح في العربية يُخرَجُ على حمل المسائل على معنى: " الفصول "، أو " المواضع "، أو نحو ذلك، وهو من الحمل على المعنى بتذكير المؤنث؛ وله شواهد في العربية. ينظر: "الخصائص"؛ لابن جني (٣ / ٢٦٠-٢٦٤ باب في التفسير على المعنى دون اللفظ) .

المسألة الأولى (١)

أن من سبَّه ﷺ من مُسلم وكافر فإنه يجبُ قتله؛ هذا
مذهب عامة العلماء .

قال ابنُ المُنذر: "أجمعَ عوالمُ العلماء على أن على مَنْ سبَّه القتل؛ قاله
مالك، والليث، وأحمد، وإسحاق، والشافعي .
وحكي عن النُّعمان^(٢): لا يُقتلُ الذميُّ"^(٣) .

الإجماع
على قتل
السبّ

وحكى أبو بكر الفارسيُّ - من أصحاب الشافعي - إجماعَ المسلمين على
قتل مَنْ سبَّ النبيَّ ﷺ؛ كما أن حدَّ مَنْ سبَّ غيره: الجلدُ .

وهذا الإجماعُ محمولٌ على إجماعِ الصدر الأوَّل من التابعين
والصحابه؛ قاله شيخُ الإسلام^(٤)، [أو]^(٥) أنه أرادَ إجماعهم على وجوبِ
قتله إذا كان مسلماً؛ وكذلك قيَّده القاضي عياض^(٦) .

وقال إسحاق بن رَاهَوِيَّة: "أجمعَ المسلمون أن مَنْ سبَّ الله، أو سبَّ
رسوله، أو دفعَ شيئاً مما أنزلَ الله، أو قتلَ نبياً: أنه كافر؛ وإن كان مُقرّاً
بكلِّ ما أنزله الله"^(٧) .

قال الخطابي: "لا أعلم أحداً اختلفَ في وجوبِ قتله"^(٨) .

(١) "الصارم" (١٣/٢-٣٢) .

(٢) أي: الإمام أبا حنيفة .

(٣) "الإجماع" (ص ١٤٤)، و "الإشراف على مذاهب أهل العلم" (٢٤٤/٢) .

(٤) أي: ابن تيمية في "الصارم" (١٤/٢) .

(٥) في (المختصر): "و"، والمثبت من (الصارم) .

(٦) في كتابه "الشفاء، بتعريف حقوق المصطفى ﷺ" (٢١١/٢)؛ حيث قال: "أجمعت الأمة
على قتل متنقّصه من المسلمين وسأبه" .

(٧) "التمهيد"؛ لابن عبد البر (٢٢٦/٤) .

(٨) "معالم السنن" (١٩٩/٦) .

وقال محمد بن سَحْنُون: "أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ أَنَّ شَاتِمَ الرَّسُولِ [الْمُتَنَقِّصَ لَهُ] ^(١) كَافِرٌ، وَمَنْ شَكَّ فِي كُفْرِهِ كَفَرَ" ^(٢).

وتحريم القول: أَنَّ السَّابَّ الْمُسْلِمَ يُقْتَلُ بِلا خِلافٍ، وهو مذهب الأئمة الأربعة وغيرهم، وإن كان ذمياً قُتِلَ أيضاً عند مالك وأهل المدينة، وهو مذهب أحمد وفقهاء الحديث؛ نصَّ عليه أحمد في مواضع متعددة:

نَقَلَ حَنْبَلٌ، وَأَبُو الصَّقَرِ، وَالْخَلَّالُ، وَعَبْدُ اللَّهِ، وَأَبُو طَالِبٍ: "أَنَّهُ يُقْتَلُ مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا". قِيلَ لِأَحْمَدَ: فِيهِ حَدِيثٌ؟ قَالَ: نَعَمْ؛ أَحَادِيثٌ مِنْهَا: حَدِيثُ الْأَعْمَى ^(٣) الَّذِي قَتَلَ الْمَرْأَةَ؛ حِينَ سَمِعَهَا تَشْتُمُ النَّبِيَّ ﷺ، وَحَدِيثُ حُصَيْنٍ ^(٤). قَالَ: وَلَا يَسْتَتَابُ. رَوَاهُمَا أَبُو بَكْرٍ فِي "الشَّافِي" ^(٥)؛ فَلَا خِلافَ عَنْهُ أَنَّهُ يُقْتَلُ، وَأَنَّهُ يَنْتَقِضُ عَهْدُهُ.

وَذَكَرَ الْقَاضِي ^(٦) رِوَايَةً فِي الذَّمِّيِّ: أَنَّهُ لَا يَنْتَقِضُ عَهْدُهُ، وَتَبِعَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الْأَصْحَابِ؛ كَالشَّرِيفِ، وَابْنِ عَقِيلٍ، وَأَبِي الْخَطَّابِ، وَالْحُلَوَانِي؛ ذَكَرُوا

نصوص
أحمد
في
حكم
السلب

حكم
عهد
الذمي
إذا
سب

(١) في (المختصر) العبارة غير واضحة، والمثبت من (الصارم).

(٢) "الشفاف" (٢/٢١٥)، وينظر: "نهاية السؤل"، في خصائص الرسول ﷺ؛ لابن دحية الكلبي (ص ٢٦١).

(٣) سيأتي إن شاء الله تخرجه في (ص ٥٣)؛ فتنبه.

(٤) أخرجه الخلال في "أحكام أهل الملل" (ص ٢٥٦)، من حديث حصين، عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: مرَّ براهب، فقيل له: هذا يسب النبي ﷺ؟ فقال ابن عمر: لو سمعته لقتلته، إنا لم نعظم الذمة على أن يسبوا نبينا ﷺ، وإسناده ضعيف؛ للانقطاع بين حصين وابن عمر.

(٥) هذا الكتاب مفقود؛ وهو في نحو ثمانين جزءاً.

(٦) أبو يعلى.

- في جميع الأفعال التي فيها غَضاضَةٌ على [المسلمين وآحادهم؛ في نفس^(١) أو مال، أو دين؛ مثل سبِّ الرسول-روائيتين؛ مع اتفاقهم على أن المذهب انتقاضه بذلك، وقذف المسلم على روايتين^(٢).

ثم هؤلاء كلُّهم ذكروا أن سَابَّ الرسول يُقتل؛ وإن كان ذميًّا؛ وأن عهده يَنْتَقِضُ.

قال شيخ الإسلام : [وهذا أقرب من تلك الطريقة ، وعلى الرواية التي تقول : لا يَنْتَقِضُ العهدُ بذلك ؛ فإنما ذلك]^(٣) إذا لم يكن مشروطاً عليهم .

فإن كان مشروطاً ففيه وجهان :

أحدهما : [يَنْتَقِضُ؛ قاله الخرقي، وصححه الآمدي .

والثاني : لا]^(٤) يَنْتَقِضُ ؛ قاله القاضي .

والذي عليه عامة [المتقدمين من أصحابنا ومن تبعهم من

المتأخرين]^(٥) / : إقرارُ نصوصه على حالها، وقد نصَّ على أن سَابَّ [١/١] الرسول يُقتل، وَيَنْتَقِضُ عهده، وكذا مَنْ جَسَسَ على المسلمين، أو زنى بمسلمة، أو قتل مسلماً، أو قطع الطريق، ونصَّ على أن قذف المسلم أو سحره لا يكون نقضاً للعهد.

قال شيخ الإسلام: "وهذا هو الواجب تقريرُ نصوصه، فلا يخرج منها شيء؛ للفرق بين نصوصه".

وأما الشافعي فالمنصوص عنه: أنه يَنْتَقِضُ العهدُ بسبِّه، وأنه يُقتل،

(١) ما بين معقوفين غير واضح في (المختصر)؛ بسبب الرطوبة، والاستدراك من (الصارم).

(٢) قوله: "وقذف المسلم على روايتين" غير واضحة في (المختصر)، وهذا ما تبين لي من سياق الكلام، والمشهور عند الحنابلة أن قذف المسلم على روايتين . ينظر: "الهداية"؛ لأبي

الخطاب (١٢٨/١) .

وأما أصحابه فذكروا - فيما إذا ذكر الله، أو رسوله، أو كتابه بسوء - وجهين، ومنهم: من فرّق بين أن يكون مشروطاً أو لا، ومنهم: من حكى هذه الوجوه أقوالاً، والمنصور في كتب الخلاف عنه: أن سبَّ النبي ﷺ ينقضُّ العهد، ويوجبُ القتل .

وأما أبو حنيفة وأصحابه فقالوا: لا ينتقضُّ العهد بالسبِّ، ولا يُقتل بذلك، لكن يُعزَّرُ على إظهار المنكرات، ومن أصولهم: أن ما لا قتل فيه عندهم - مثل القتل بالْمُثَقِّل، والجماع في غير القبل إذا تكرر - فلإمام أن يقتل فاعله، وله أن يزيد على الحدِّ المُقَدَّر؛ إذا رأى المصلحة . ويحملوا^(١) ما جاء عن النبي وأصحابه من القتل في مثل هذه الجرائم، على أنه رأى المصلحة في ذلك، ويسمونه: القتل سياسةً . وحاصله: أن له أن يُعزَّرَ بالقتل في الجرائم التي تغلّظت بالتكرار، وأفتى أكثرهم بقتل من أكثر من سبَّ الرسول من أهل الذمّة؛ وإن أسلم، قالوا: يُقتل سياسةً .

(١) كذا في (المختصر)، وفي (الصارم): "ويحملون"؛ أي: وأصحاب أبي حنيفة يحملون . وحذف النون في الأفعال الخمسة إذا لم يسبقها جازم أو ناصب، ثابت في الكلام العربي الفصيح نثره ونظمه؛ فتنبه . ينظر: "شواهد التوضيح والتصحيح، لمشكلات الجامع الصحيح"؛ لابن مالك (ص ٢٢٨-٢٣٠) .

والدليل على وجوب قتل السَّابِّ لله، أو رسوله، أو دينه، أو كتابه، ونقض عهده بذلك إِنْ كَانَ ذِمِّيًّا: الكتاب، والسُّنَّة، وإِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ والتَّابِعِينَ، والاعتبارُ :

الأدلة

من

الكتاب

أما الْكِتَابُ فمواضع^(١) :

أحدها: قوله تعالى: ﴿ قَتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ
الْآخِرِ ... ﴾ الآية [سورة التوبة، الآية: ٢٩]؛ فأمر بقتالهم إلى أَنْ يُعْطُوا الجزية
وهم صاغرون، فلا يجوزُ تركُهم إلا إذا كانوا صاغرين حال إعطائهم
الجزية، ومعلومٌ أَنَّ إعطاءهم الجزية مِنْ حِينَ بَذَلَهَا والتزامها إلى حِينَ
تسليمها وإقباضها.

وإذا كان الصَّغَارُ حالاً لهم في جميع المدَّة، فمَنْ سَبَّ الله ورسوله
فليس بصاغر؛ لأنَّ الصاغرَ: الْحَقِيرُ، وهذا فعلٌ متعزِّزٌ مُرَاغِمٌ، قال أهل
اللغة: الصَّغَارُ: الذُّلُّ والضيُّمُ .

الموضع الثاني: قوله تعالى: ﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ
رَسُولِهِ ... ﴾ إلى قوله: ﴿ وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَنَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعْنُوا فِي
دِينِكُمْ فَقَتِلُوا أَبْهَةً الْكُفْرِ ... ﴾ الآية [سورة التوبة، الآيات: ٧-١٢]؛
نفى سبحانه أَنْ يَكُونَ لهم عهدٌ إلا مَا داموا مستقيمين لنا .

فَعَلِمَ: أَنَّ العهدَ لَا يَبْقَى لِلْمُشْرِكِ إلا مَا دام مستقيماً، ومعلومٌ أَنَّ
مجاهرتنا بالوقعة في ربنا ونبينا وكتابنا وديننا، يَقْدَحُ في الاستقامة؛ كما لو
حاربونا؛ بل ذلك أَشَدُّ علينا إِنْ كُنَّا مُؤْمِنِينَ، فإنه يَجِبُ علينا أَنْ نَبْذُلَ
دماءنا وأموالنا حتَّى تكونَ كلمةُ الله هِيَ الْعُلْيَا، وَلَا يُجْهَرُ في ديارنا بشيءٍ
من أذى الله ورسوله .

(١) "الصارم" (٢/٣٢-٥٧) .

يُوضحه: قوله: ﴿كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلَّا وَلَا ذِمَّةً﴾ [سورة التوبة، الآية: ٨] / أي: كيف يكون لهم عهد؛ ولو ظهروا عليكم لم يرقبوا الرِّحْمَ ولا العهد!

فَعُلِمَ: أَنَّ مَنْ كَانَتْ حَالُهُ أَنَّهُ إِذَا ظَهَرَ لَمْ يَرْقُبْ مَا بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ مِنَ الْعَهْدِ؛ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَهْدٌ، وَمَنْ جَاهَرَنَا بِالطُّغْنِ فِي دِينِنَا، كَانَ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ لَوْ ظَهَرَ لَمْ يَرْقُبِ الْعَهْدَ، فَإِنَّهُ مَعَ وَجُودِ الدَّلَّةِ يَفْعَلُ هَذَا؛ فَكَيْفَ يَكُونُ مَعَ الْعِزَّةِ؟ وَهَذَا بِخِلَافِ مَنْ لَمْ يُظْهِرْ لَنَا مِثْلَ هَذَا الْكَلَامِ .

الموضع الثالث: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَكْثُرُوا أَيَّمَنَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعْنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَتَلُوا أَبِمَّةَ الْكُفْرِ﴾ ^(١) [سورة التوبة، الآية: ١٢].

وهذه الآية تدل من وجوه:

أحدها: أَنَّ مَجْرَدَ نَكْثِ الْإِيمَانِ مُقْتَضٍ لِلْمَقَاتِلَةِ، وَذِكْرَهُ الطُّغْنُ فِي الدِّينِ تَخْصِيصًا لَهُ؛ [لأنه] ^(٢) من أقوى الأسباب الموجبة للقتال، أو ذَكَرَهُ عَلَى سَبِيلِ التَّوْضِيحِ، وَبَيَانَ سَبَبِ الْقِتَالِ، أَوْ لِأَنَّهُ أَوْجَبَ الْقِتَالَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَقَتَلُوا أَبِمَّةَ الْكُفْرِ﴾ ، وَبِقَوْلِهِ: ﴿أَلَا تُقْتَلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَنَهُمْ وَهُمْ أَوْجَرُ الْرُّسُولِ﴾ [سورة التوبة، الآية: ١٣]؛ فَيُفِيدُ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ لَمْ يَصْدُرْ مِنْهُ إِلَّا مَجْرَدُ نَكْثِ الْيَمِينِ، جَازَ أَنْ يُؤْمَنَ وَيُعَاهَدَ .

فَأَمَّا مَنْ طَعَنَ فِي الدِّينِ؛ فَإِنَّهُ يَتَعَيَّنُ قِتَالُهُ، وَهَذِهِ كَانَتْ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ يَنْذَرُ ^(٣) دِمَاءَ مَنْ آذَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَطَعَنَ فِي الدِّينِ .

فَإِنْ قِيلَ: هَذَا يَفِيدُ أَنَّ مَنْ طَعَنَ فِي الدِّينِ، وَنَكَثَ عَهْدَهُ يَجِبُ قِتَالُهُ، أَمَّا مَنْ طَعَنَ فِي الدِّينِ فَقَطْ، فَمَفْهُومُ الْآيَةِ: أَنَّهُ وَحْدَهُ لَا يُوجِبُ هَذَا

(١) تقدّم الاستدلال بهذه الآية في الموضع الثاني؛ فتنبه .

(٢) في (المختصر): "بأنه"، والمثبت من (الصارم) .

(٣) أي: يُسْقَطُ وَيُهْدَرُ . ينظر: "لسان العرب"؛ لابن منظور مادة (ندر) (٦/٤٣٨٢) .

الحكم؛ لأنه علقَ الحكمَ على صفتين، فلا يجبُ وجودُهُ عند وجود أحدهما ؟

قلنا : لا ريب أنه لا بُدَّ من أن يكون لكلِّ صفة تأثيرٌ في الحكم؛ إذ لا يجوزُ تعليقُهُ بصفةٍ عديمة التأثير . ثم قد تكونُ كُلُّ صفةٍ مستقلةً بالتأثير؛ كما [يقال] ^(١): يُقتلُ زيدٌ؛ لأنه مرتدُّ زان . وقد يكونُ مجموعُ الجزاءِ مرتباً على المجموع، ولكلِّ وصفٍ تأثيرٌ في البعض؛ كقوله: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ...﴾ الآية [سورة الفرقان، الآية: ٦٨]؛ وقد تكون تلك الصفات متلازمة، كُلُّ منها لو فُرضَ تجرُّدُهُ لكان مؤثراً مستقلاً أو مشتركاً، فيذكرُ إيضاحاً وبياناً للموجب؛ كما يقال: "كفروا بالله وبرسوله" و"عصى الله ورسوله"، وقد يكون بعضها مستلزماً للبعض من غير عكس؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ إِشَايَتْ اللَّهُ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّ بِغَيْرِ حَقٍّ...﴾ الآية [سورة آل عمران، الآية: ٢١] .

وهذه الآية من أي الأقسام فُرضت كان فيها [دلالة] ^(٢)؛ لأنَّ أقصى ما يقال: إن نقضَ العهد هو المبيحُ للقتال، والطعنُ في الدين مؤكِّدٌ له، وموجبٌ له، فنقول: إذا كان الطعنُ يُغلِّظُ قتالَ من ليس بيننا وبينه عهد ويوجبه، فأنَّ يُوجبَ قتلَ مَنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ ذِمَّةٌ - وهو ملتمزٌ للصَّغار - أولى.

الوجه الثاني: أنَّ الذمَّيَّ إذا سبَّ الرسولَ، أو سبَّ اللهَ، أو عابَ الإسلامَ علانيةً؛ فقد نكثَ يمينَه، وطعنَ في ديننا؛ لأنه لا خلافٍ بين المسلمين أنه يُعاقبُ على ذلك ويُؤدَّبُ .

(١) ساقطة من (المختصر)؛ والاستدراك من (الصارم) .

(٢) في (المختصر): "دلا"؛ وهو سبق قلم، والمثبت من (الصارم) .

فَعَلِمَ: أنه لم يُعَاهَدَ عليه؛ فَيَجِبُ قَتْلُهُ بِنَصِّ الْآيَةِ، وهذه دَلَالَةٌ قَوِيَّةٌ [١/٢] حَسَنَةٌ؛ / فإنه قد وُجِدَ مِنْهُ نَكَثٌ يَمِينُهُ وَطَعَنٌ فِي الدِّينِ، وَالْقُرْآنُ يُوجِبُ قَتْلَ مَنْ نَكَثَ وَطَعَنَ فِي الدِّينِ.

الوجه الثالث: أنه سَمَّاهُمْ أُمَّةَ الْكُفْرِ؛ لَطَعْنُهُمْ فِي الدِّينِ. وَثَانِيًا: عَلَّلَ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا إِيمَانَ لَهُمْ، فَهُوَ يَشْمَلُ جَمِيعَ النَّاكِثِينَ الطَّاعِنِينَ .

وإِمَامُ الْكُفْرِ: هُوَ الدَّاعِي إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا صَارَ [إِمَامًا] ^(١) فِي الْكُفْرِ؛ لِأَجْلِ الطَّعْنِ فِيهِ ^(٢)؛ وَدَعْوَتُهُ إِلَى خِلَافِهِ، وَهَذَا شَأْنُ الْإِمَامِ، فَكُلُّ طَاعِنٍ فِي الدِّينِ فَهُوَ إِمَامٌ فِي الْكُفْرِ؛ فَيَجِبُ قَتَالُهُ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿فَقَتِّلُوا أُمَّةَ الْكُفْرِ﴾ [سورة التوبة، الآية: ١٢] .

الوجه الرابع: أنه قال: ﴿أَلَا تَقْتُلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُمْ بَدَءُواكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [سورة التوبة، الآية: ١٣]؛ فَجَعَلَ هَمُّهُمْ بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ مِنَ الْمُحَضِّضَاتِ عَلَى قِتَالِهِمْ؛ وَذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنَ الْأَذَى لَهُ . وَسَبُّهُ أَغْلَظُ مِنَ الْهَمِّ بِإِخْرَاجِهِ؛ لِأَنَّهُ عَفَا عَامَ الْفَتْحِ عَنِ الَّذِينَ هُمُّوا بِإِخْرَاجِهِ، وَلَمْ يَعْفُ عَمَّنْ سَبَّهُ.

الخامس: قوله: ﴿فَقَتِّلُوهُمْ يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَتُخْزِيهِمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ...﴾ [الآية [سورة التوبة، الآيتان: ١٤-١٥]؛ فَأَمَرَ سَبْحَانَهُ بِقِتَالِ النَّاكِثِينَ الطَّاعِنِينَ فِي الدِّينِ، فَضَمَّنَ أَنَّا إِذَا فَعَلْنَاهُ: عَذَّبَهُمْ، وَأَخْزَاهُمْ، وَنَصَرْنَا عَلَيْهِمْ، وَشَفَى صُدُورَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ تَأَذَوْا مِنْ نَقْضِهِمْ، وَأَذْهَبَ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ النَّاكِثَ الطَّاعِنَ مُسْتَحِقٌّ لَذَلِكَ كُلِّهِ، وَالسَّابُّ لِلرَّسُولِ نَاكِثٌ طَاعِنٌ؛ فَيَسْتَحِقُّ الْقَتْلَ.

(١) فِي (الْمَخْتَصَرِ): "إِمَامًا"؛ وَهُوَ سَهْوٌ، وَالْمُثَبَّتُ مِنَ (الصَّارِمِ).

(٢) يَعْنِي: الدِّينَ .

السادس: أن قوله: ﴿ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ۖ وَيُذْهِبْ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ ۚ ﴾ [سورة التوبة، الآيتان: ١٤-١٥]؛ دليل على أن شفاء الصُدُور من أَلَمِ التَّكْثِ والطَّعَنِ، وذهاب الغيظ الحاصل [في صُدُور المؤمنين من ذلك: أمرٌ مقصودٌ للشارع، مطلوبُ الحصول]^(١)؛ فمن سبَّ الرِّسُولَ فإنه يَغِيظُ المؤمنين ويؤْلِمُهُم أكثرَ من سفك دمائهم، وأخذ مالهم؛ فإن هذا يُثِيرُ الغضبَ لله ورسوله .

الموضع الرابع: قوله سبحانه: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُكَادِدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ... ﴾ الآية [سورة التوبة، الآية: ٦٣]؛ فإنه يدل على أن أذى النبي ﷺ محادة لله ولرسوله؛ لأنه قال هذه الآية عَقِبَ قوله: ﴿ وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ ﴾ [سورة التوبة، الآية: ٦١] .

وسببُ نُزُولِ الآية: عِتَابُهُ ﷺ لمن كان يسبُّه من المشركين والمنافقين^(٢).

الموضع الخامس: قوله سبحانه: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴾ [سورة الأحزاب، الآية: ٥٧]؛ وهذه تُوجبُ قتلَ من أذى الله ورسوله، ونحن لم نُعاهدْهم على أن يُؤْذُوا الله ورسوله؛ يوضح ذلك: قوله ﷺ: «مَنْ لِكَغَبِ بْنِ الْأَشْرَفِ! فَإِنَّهُ آذَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ»^(٣).

(١) سقطت من (المختصر)، واستدركتها من (الصارم)؛ لأجل إتمام المعنى .

(٢) ينظر: "جامع البيان"؛ للطبري (١٠/١٦٨-١٦٩)، و "أسباب النزول"؛ للواحدي

(٤١٨-٤١٩)، و "تفسير القرآن العظيم"؛ لابن كثير (٢/٣٥٠)، و "الدر المنثور"؛

للسيوطي (٧/٤٢١-٤٢٣).

(٣) سيأتي تخريجه إن شاء الله في (ص ٥٥).

فصل (١)

وأما الآيات الدالة على كُفر الشَّاتم وقتله إذا لم يكن مُعاهدًا، وإن كان مُظهرًا للإسلام - فكثيرة؛ مع أن [هذا مجمع عليه] ^(٢) /؛ [٢/ب] منها:

قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ﴾ إلى الدليل قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ ^(٣) لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ...﴾ إلى قوله تعالى: الأول: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ...﴾ [سورة التوبة، الآيات: ٦١-٦٣].

فَعَلِمَ: أن إيذاء رسول الله محادة لله ولرسوله؛ لأن ذكر الإيذاء هو الذي اقتضى ذكر المحادة، فيجب أن يكون داخلًا فيه، فيدل على أن الإيذاء والمحادة كُفر؛ لأنه أخبر أن له نار جهنم خالداً فيها، بل المحادة هي المعادة؛ وذلك كُفرٌ ومحاربة، فيكون المؤذي لرسول الله كافرًا، عدوًّا لله ورسوله، مُحاربًا لله ورسوله.

وفي الحديث: أن رجلاً كان يسبُّ النبي ﷺ فقال: «من يكفيني عدوِّي؟» ^(٤).

(١) "الصارم" (٥٨/٢-١٢٤)

(٢) ما بين معقوفين غير واضح في (المختصر)؛ بسبب الرطوبة، واستدركته من (الصارم).

(٣) تحرفت في (المختصر) إلى: "والذين يؤذون الله ورسوله".

(٤) أخرجه عبدالرزاق في "مصنفه" (٢٣٧/٥-٣٠٧)، والبيهقي في "سننه الكبرى"

(٢٠٢-٢٠٣)، وأبو نعيم في "الحلية" (٤٥/٨)، وابن حزم في "المحلى" (٤١٣/١١)؛

من حديث عبدالله بن عباس رضي الله عنهما؛ أن النبي ﷺ سبَّه رجل من المشركين،

فقال: «من يكفيني عدوِّي؟»، فقال الزبير: أنا، فبارزه الزبير فقتله، فأعطاه النبي ﷺ

سلبه.

وأيضاً: قوله: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [سورة المجادلة، الآية: ٢٢]؛ فإذا كان مَنْ يُوَادُّ الْمُحَادَّ ليس بمؤمن، فكيف بالمحاد نفسه؟!

وقيل: إن سبب نزولها أن أبا قحافة شتم النبي ﷺ، فأراد أبو بكر قتله^(١)؛ فثبت أن المحاد كافر حلال الدم .

الدليل الثاني: قوله: ﴿تَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَنْ تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلِ اسْتَزِرُّوهُ﴾ إلى قوله: ﴿قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَزِرُّونَ﴾ ﴿لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ...﴾ [سورة التوبة، الآيات: ٦٤-٦٦]؛ وهذا نص أن الاستهزاء بالله وآياته ورسوله كفر صريح؛ فذلكت الآية أن كل مُتَنَقِّصٍ رسول الله جاداً أو هزلاً^(٢)، فقد كفر.

--

وأخرجه ابن حزم بسنده إلى عروة بن محمد عن رجل من بلقين، قال: كان رجل يشتم النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: «من يكفيني عدواً لي؟»، فقال خالد بن الوليد: أنا، فبعثه النبي ﷺ إليه فقتله...، قال ابن حزم: "هذا حديث مسند صحيح، قد رواه علي بن المديني عن عبد الرزاق".

(١) ذكره ابن المنذر عن ابن جريج، قال: حَدَّثْتُ أَنَّ أَبَا قحافة سَبَّ النَّبِيَّ ﷺ، فَصَكَّهُ أَبُو بَكْرٍ صَكَّةً فَسَقَطَ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: «أَفْعَلْتَ يَا أَبَا بَكْرٍ؟»، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَوْ كَانَ السِّيفُ مِنِّي قَرِيْبًا لَضَرَبْتُهُ. فَزُلْتُ. ذَكَرَهُ الْوَاحِدِيُّ فِي "أَسْبَابِ النُّزُولِ" (ص ٦٥٣)، وَالسِّيُوطِيُّ فِي "الدَّر الْمُنْتَوَر" (٣٢٩/١٤). قُلْتُ: وَلَا يَثْبُتُ هَذَا الْحَدِيثُ؛ فَتَنَبَّهُ.

وقيل: نزلت في شأن بعض الصحابة؛ كأبي عبيدة بن الجراح حين قتل والده يوم بدر، وفي مصعب بن عمير حين قتل أخاه عُبيد بن عمير، وفي عمر حين قتل قريباً له، وفي حمزة وعليٍّ وعبيدة بن الحارث؛ قَتَلُوا عُتْبَةَ وَشَيْبَةَ وَالْوَلِيدَ بْنَ عَتْبَةَ. قُلْتُ: وَلَمْ يَثْبُتْ حَدِيثٌ صَحِيحٌ فِيمَنْ نَزَلَتْ فِيهِ هَذِهِ الْآيَةُ؛ بَلْ هِيَ عَلَى عَمومِهَا.

(٢) كَذَا فِي (المختصر)، وَفِي (الصارم): "هَازِلًا".

الدليل الثالث: قوله سبحانه: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾ [سورة التوبة، الآية: ٥٨] ؛ وَاللَّمْزُ: الْعَيْبُ وَالطُّعْنُ، وقال: ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ ...﴾ الآية [سورة التوبة، الآية: ٦١]؛ فدلَّ على أَنَّ كُلَّ مَنْ لَمَزَهُ وآذَاهُ كَانَ مِنْهُمْ، فلمَّا أخبر أَنَّ الذين يَلْمِزون النَّبِيَّ وَيُؤْذُونَهُ مِنَ المنافقين؛ ثبت أَنَّهُ دليلٌ على النفاق .

الدليل الرابع: قوله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ...﴾ الآية [سورة النساء، الآية: ٦٥]؛ أقسم سبحانه بنفسه أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوهُ فِي الْخُصُومَاتِ الَّتِي بَيْنَهُمْ، ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي نَفْسِهِمْ ضِيقًا مِنْ حُكْمِهِ؛ بَلْ يُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا لِحُكْمِهِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا .

وقال قبل ذلك: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ ...﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا﴾ [سورة النساء، الآيتان: ٦٠ - ٦١]؛ فَبَيَّنَ أَنَّ مَنْ دُعِيَ إِلَى التَّحَاكُمِ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ فَصَدَّ عَنْ رَسُولِهِ كَانَ مُنَافِقًا، مع قوله: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [سورة النور، الآية: ٥١]؛ فَمَنْ تَوَلَّى عَنْ طَاعَةِ الرَّسُولِ وَأَعْرَضَ عَنْ حُكْمِهِ، فَهُوَ مُنَافِقٌ وَلَيْسَ بِمُؤْمِنٍ؛ بَلِ الْمُؤْمِنُ مَنْ يَقُولُ: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا / ؛ وَإِذَا ثَبَتَ النَّفَاقُ بِمَجْرَدِ الْإِعْرَاضِ عَنْ [١/٣]

حُكْمِ الرَّسُولِ فَكَيْفَ بِالتَّنْقِصِ وَالسَّبِّ وَنَحْوِهِ؟

الدليل الخامس: قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ...﴾ الآية [سورة الأحزاب، الآية: ٥٧]؛ فَقَرَنَ آذَاهُ بِأَذَاهُ؛ كَمَا قَرَنَ طَاعَتَهُ بِطَاعَتِهِ، فَمَنْ آذَاهُ فَقَدْ آذَى اللَّهَ، وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ مُنْصَوِّصًا عَنْهُ، وَمَنْ آذَى اللَّهَ فَهُوَ كَافِرٌ حَلَالُ الدَّمِّ .

يوضحه: أنه جعل محبة الله ورسوله، وإرضاء الله ورسوله، وطاعة الله ورسوله: شيئاً واحداً، وجعل شقاق الله ورسوله، [ومحادّة] ^(١) الله ورسوله، وأذى الله ورسوله، ومعصية الله ورسوله: شيئاً واحداً؛ ففي ذلك بيانٌ لتلازم الحَقَّين، وأنَّ جهةَ الله ورسوله جهةٌ واحدةٌ، فمن أذى الرسول فقد أذى الله، ومن أطاع الرسول فقد أطاع الله؛ لأنه واسطةٌ بين الله وبين الخلق، ليس لأحدٍ منهم طريقٌ غيره، وقد أقامه مقام نفسه في أمره ونهيه، وإخباره وبيانه؛ فلا يجوز أن يُفَرَّقَ بَيْنَ الله ورُسُلِهِ في شيءٍ من هذه الأمور .

وأيضاً: فإنه فرَّق بين أذى الله ورسوله، وبين أذى المؤمنين والمؤمنات، فجعلَ هذا قد احتَمَلَ بُهْتَانًا وإِثْمًا مُبِينًا، وجعلَ على ذلك لعنته في الدُّنْيَا والآخِرَةِ، وأَعَدَّ لَهُ الْعَذَابَ الْمُهِينَ .

ومَعْلُومٌ: أنَّ أذى الْمُؤْمِنِينَ قد يكونُ فيه الجَلْدُ، فيكونُ من كِبَائِرِ الإِثْمِ، وليس فوقَهُ إِلَّا الْكُفْرُ وَالْقَتْلُ .

وأيضاً: [أنه ذكر أنه] ^(٢) لعنهم، واللَّعْنُ: الإِبْعَادُ عَنِ الرَّحْمَةِ، ولا يُطْرَدُ من رحمته في الدُّنْيَا والآخرة إلا الكافر؛ فلا يكون مَحَقُّونَ الدِّمِّ، بل مَبَاحُهُ؛ لأنَّ حَقَّنَهُ رَحْمَةً عَظِيمَةً .

يؤيده: قوله: ﴿مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِلُوا تَقْتِيلًا﴾ [سورة الأحزاب، الآية: ٦١] .

يؤيده: أنَّ سَائِرَ مَنْ لَعَنَهُ اللهُ فِي كِتَابِهِ، إمَّا كَافِرٌ، أَوْ مُبَاحُ الدِّمِّ .

(١) في (المختصر): "محادّة"، والمثبت من (الصارم).

(٢) في (المختصر): "فإنهم"؛ وهو سبق قلم، والمثبت من (الصارم) .

فإن قيل: يرد عليك قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعُنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [سورة النور، الآية: ٢٣]؛ مع أن مجرد القذف ليس بكفر .

فجوابه من وجوه :

حكم
من
قذف

مسلمة

أحدها: أن هذه الآية نزلت في عائشة رضي الله عنها؛ قاله ابن عباس^(١)، وغيره^(٢)، ففي قذفها طعنٌ وأذى للنبي ﷺ؛ فإن زنى امرأة الرجل يؤذيه، ولهذا ذهب أحمد في - رواية عنه - إلى أن من قذف امرأة غير مُحْصَنَةٍ - كالأمة؛ والذمة، ولها زوج، أو ولد محصن - حُدَّ لقذفها؛ لما يلحقه من العار بولدها وزوجها المُحْصَنَيْنِ، فتكون هذه الآية خاصةً في قذف أزواج النبي ﷺ؛ فإن من يقصد عيب النبي بعيب أزواجه فهو منافق .

فأما من رمى امرأة من المسلمين فهو فاسق؛ كما قال تعالى^(٣)، أو يتوب، وتكون الألف واللام في قوله: ﴿يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [سورة النور، الآية: ٢٣]، عهديَّة راجعةً إلى معهود، وهم أزواج الرسول ﷺ؛ لأن الكلام في قصة/ الإفك، أو يُقصر اللفظ العام [ب/٣] على سببه؛ للدليل الذي يوجب ذلك؛ لأن أزواج النبي ﷺ مشهودٌ لهنَّ بالإيمان، وهنَّ أمهات المؤمنين، وهنَّ أزواجه في الدنيا والآخرة .

وقال تعالى: ﴿وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [سورة

(١) أخرجه الطبري في "تفسيره" (١٠٤/١٨)، وإسناده ضعيف، وأخرجه أيضًا ابن أبي حاتم

كما في تفسير ابن كثير (٢٦٧/٣)، وإسناده ضعيف؛ لضعف عبدالله بن خراش .

(٢) منهم: سعيد بن جبير، ومقاتل بن حيان . "تفسير القرآن العظيم"؛ لابن كثير (٢٦٧/٣) .

(٣) ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [سورة النور، الآية: ٤] .

النور، الآية: ١١]؛ فعلم أن الذي يرمي أمهات المؤمنين يعيب بذلك رسول الله ﷺ وتولى كبر الإفك، وهذه صفة المنافق ابن أبي^(١).

فرميهم نفاق مبيح للدم إذا قصد به أذى النبي ﷺ، أو مؤذين بعد العلم بأنهم أزواجه في الآخرة؛ فإنه "ما بعت امرأة نبي قط"^(٢).

ولهذا قال ﷺ فيما ثبت عنه في "الصحيحين": «مَنْ يُعْذِرُنِي مِنْ رَجُلٍ قَدْ بَلَغَنِي أَذَاهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي؟ فَوَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ عَلَى أَهْلِي إِلَّا خَيْرًا...» الحديث^(٣)، وفيه: فقال سعد بن معاذ: أنا أعذرک منه، إن كان من الأوس ضربنا عنقه، ولم ينكر النبي ﷺ على سعد استثماره في ضرب أعناقهم.

ولا يرد على ذلك مسطح وحسان وحمئة، وإن كانوا في أهل الإفك؛ فإنهم لم يرموا بنفاق، ولم يقتل النبي أحدًا في ذلك السبب؛ بل اختلف في جلدتهم، فإنهم لم يقصدوا أذى النبي ﷺ، ولا ظهر منهم دليل أذاه، بخلاف ابن أبي الذي إنما كان قصده أذاه.

وأيضًا: لم يكن قد ثبت عندهم أن أزواجه في الدنيا هن أزواجه في الآخرة، وكان وقوع ذلك منهن ممكنًا عقلاً؛ ولذلك توقف النبي ﷺ في القصة.

الوجه الثاني: أن الآية عامة، وقد روي من غير وجه أن قذف

(١) هو عبدالله بن أبي بن سلول، لعنه الله.

(٢) أخرجه ابن جرير الطبري في "تفسيره" (٨٧/١٨) عن الضحاك، ونسبه ابن كثير في "تفسيره" (٤/٣٩٣)، والسيوطي في "الدر المنثور" (٥٩٦/١٤) إلى ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) متفق على صحته: أخرجه البخاري في "صحيحه" في مواضع، منها: (٢٦٣٧)، ومسلم في "صحيحه" (٢٧٧٠)؛ من حديث عائشة رضي الله عنها.

المحصنات من الكبائر^(١)، ثم قد يقال: هي في مشركي العرب من أهل مكة، فكانت المرأة إذا خرجت إلى رسول الله مهاجرة قذفها المشركون من أهل مكة، فيكون ذلك فيمن قذف المؤمنات قذفاً يصدُّهنَّ به عن الإيمان، ويقصدُ ذمَّ المؤمنين؛ لِيُنْفَرَ النَّاسَ عَنِ الْإِسْلَامِ؛ كما فعلَ كعبُ بنُ الأشرف .

وعلى هذا فَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَهُوَ كَافِرٌ؛ وهو بمنزلة مَنْ سَبَّ النَّبِيَّ ﷺ.

وقد يُقال: هي عامَّةٌ مطلقاً، ولكنَّ قوله: ﴿لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [سورة النور، الآية: ٢٣] هو مبنيٌّ للمفعول، فلم يُسمَّ اللاعنُ مَنْ هُوَ، فيحوز أن يكون اللاعنُ غيرَ الله من الملائكة والناس، وجاز أن يلعنهم الله في وقت، ويلعن بعضهم ذون بعض، ويلعنهم بعض خلقه في وقت . والله إنما يلعن مَنْ كان قذفه طعنًا في الدين .

وأما لعنةُ خلقه بعضهم لبعض؛ فقد تكون بمعنى الدعاءِ عليهم، وقد تكون بمعنى أنهم يُعذِّبُونهم عن رحمة الله .
يؤيده: أن الرجل إذا قذف زوجته تلاعنا .

وكذلك: قوله: ﴿فَنَجْعَلَ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ [سورة آل عمران، الآية: ٦١]؛ فَمِمَّا يُلْعَنُ به القاذفُ أَنْ يُجْلَدَ وَتُرَدَّ شهادتهُ وَيُفَسَّقَ؛ فإنه عقوبةٌ له، وإقصاءٌ عن مواطن الأمن والقبول ، وهي من رحمة الله . وهذا بخلاف من أخبر الله أنه لعنه في الدنيا والآخرة، فإن لعنة الله

(١) يشير إلى الحديث المتفق على صحته: من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «اجتنبوا السبع الموبقات ...»، وذكر منها «وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات». أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٧٦٦)، ومسلم في "صحيحه" (٨٩) .

[١/٤] تُوجِبُ زَوَالَ النَّصْرِ عَنْهُ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، وَبُعْدَهُ / عَنْ أَسْبَابِ الرَّحْمَةِ .
يُؤَيِّدُهُ: أَنَّهُ قَالَ هُنَا: ﴿ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا ﴾ [سورة الأحزاب،
الآية: ٥٧]؛ وَلَمْ يَجِئِ الْعَذَابُ الْمُهِينُ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا لِلْكَافِرِينَ؛ كَقَوْلِهِ:
﴿ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ [سورة البقرة، الآية: ٩٠] .

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا
خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ [سورة النساء، الآية: ١٤]؛ فَهِيَ فِيْمَنْ
جَحَدَ الْفَرَائِضَ، وَاسْتَخَفَّ بِهَا، عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ أَعَدَّهُ لَهُ؛ وَالْعَذَابُ
إِنَّمَا أُعِدَّ لِلْكَافِرِينَ، فَإِنْ جَهَنَّمَ لَهُمْ خُلِقَتْ؛ لِأَنَّهُمْ لَا بُدَّ لَهُمْ [أَنْ] ^(١)
يَدْخُلُوهَا، وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ .

وَأَمَّا أَهْلُ الْكِبَائِرِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَيَجُوزُ أَلَّا يَدْخُلُوهَا إِذَا غَفِرَ لَهُمْ، وَإِذَا
دَخَلُوهَا فَإِنَّهُمْ يَخْرُجُونَ مِنْهَا وَلَوْ بَعْدَ حِينٍ .

الدَّلِيلُ السَّادِسُ: قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿ لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ
النَّبِيِّ ... ﴾ [سورة الحجرات، الآية: ٢] .

فَوَجْهُ الدَّلَالَةِ: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ نَهَاهُمْ عَنْ رَفْعِ أَصْوَاتِهِمْ فَوْقَ صَوْتِهِ، وَعَنْ
الْجَهْرِ لَهُ كَجَهْرِ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ قَدْ يُفْضِي إِلَى حُبُوطِ الْعَمَلِ
وَصَاحِبِهِ لَا يَشْعُرُ، وَمَا يُفْضِي إِلَى حُبُوطِ الْعَمَلِ يَجِبُ تَرْكُهُ غَايَةَ الْوُجُوبِ،
وَالْعَمَلُ يَحْبِطُ بِالْكَفْرِ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ﴾
[سورة المائدة، الآية: ٥]، وَلَا تَحْبِطُ الْأَعْمَالُ بِغَيْرِ الْكَفْرِ؛ لِأَنَّ مَنْ مَاتَ
مُؤْمِنًا لَا بُدَّ لَهُ مِنْ دُخُولِ الْجَنَّةِ، وَلَوْ حَبِطَ عَمَلُهُ كُلُّهُ لَمْ يَدْخُلْهَا .

نَعَمْ؛ قَدْ يَبْطُلُ بَعْضُهَا بِوُجُودِ مَا يَفْسُدُهُ؛ كَالْمَنِّ وَالْأَذَى .
وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ رَفْعَ الصَّوْتِ وَالْجَهْرَ بِهِ يُخَافُ مِنْهُ أَنْ يَكْفُرَ صَاحِبُهُ وَهُوَ

(١) فِي (الْمَخْتَصَرِ): "مَنْ"؛ وَهُوَ سَبَقَ قَلَمٌ، وَاسْتَدْرَكَتْهَا مِنْ (الْصَارِمِ).

لا يَشْعُرُ؛ لأن فيه سُوءَ أدب واستخفاف^(١)، وهو لا يَشْعُرُ به، فكيف بمن يسبُّه ويستخفُّ به ويُؤذيه مع قصده وتعمده لذلك؟! فهو كافرٌ بطريق الأولى.

الدليل السابع: قوله سبحانه: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا...﴾ إلى قوله: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [سورة النور، الآية: ٦٣]؛ فأمر من يُخَالِفُ أمره أن يحذر الفتنة، وهي الردة والكفر؛ لقوله: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [سورة البقرة، الآية: ١٩٣].

قال الإمام أحمد: "الفتنة: الشرك، لعله [إذا رد^(٢)] بعض قوله أن يقع في قلبه شيء من الرِّيع فيُهْلِكُه"؛ وجعل يتلو هذه الآية: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ...﴾^(٣) الآية [سورة النساء، الآية: ٦٥]، قال: "فأتعجب من قوم عرّفوا الإسناد وصحته، ويذهبون إلى رأي فلان أو فلان^(٤)"، قال: فقال: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾ [سورة النور، الآية: ٦٣]؛ تدري ما الفتنة؟ الكفر، فيدعون الحديث،

(١) يجوز فيه وجهان: الأول: الجر عطفًا على "أدب" ويكون من الجر على الجوار؛ وهو كثير في القرآن. والثاني: النصب عطفًا على "سوء" وترسم "استخفاف" على لغة ربيعة. ينظر: "الخصائص"؛ لابن جني (٩٧/٢) و(٢١٨/٣-٢٢٧) باب في الجوار، و"إملاء ما من به الرحمن، من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن"؛ للعكبري (ص ٢٠٨)، و"شواهد التوضيح والتصحيح" (ص ٨٨-٨٩).

(٢) في (المختصر): "أن إذا رد"، والمثبت من (الصارم).

(٣) أخرجه ابن بطة في "الإبانة الكبرى" (٢٦٠/١)، من رواية الفضل بن زياد عن الإمام أحمد.

(٤) في (الصارم): "ويذهبون إلى رأي سفيان وغيره".

وَتَغْلِبُهُمْ أَهْوَاؤُهُمْ إِلَى الرَّأْيِ".

وإذا كان [المُخَالَفُ]^(١) لأمره قد حُدِّرَ من الكفر أو العذاب الأليم، وإفضاؤه إلى الكُفْرِ إنما هو لما قد يَقتَرُنُ من استخفاف بحَقِّه؛ كما فَعَلَ إبليسُ، فكيف بمن عَمِلَ ما هو أعظمُ من ذلك من السَّبِّ والانتقاص ونحوه؟!

[٤/ب] وهذا باب واسع /؛ مع أنه - بحمد الله - مجمع عليه .

الدليل الثامن: أنه سبحانه قال: ﴿ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا ﴾ [سورة الأحزاب، الآية: ٥٣]؛ فحَرَّمَ على الأمة أَنْ تَنْكِحَ أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ؛ لأنه يُؤْذِيهِ، وجَعَلَهُ عَظِيمًا عند الله، ثم إِنَّ مَنْ نَكَحَ أَزْوَاجَهُ أَوْ سَرَارِيَهُ عَقوبَتُهُ الْقَتْلُ؛ جَزَاءً لَهُ بِمَا اتَّهَكَ مِنْ حُرْمَتِهِ؛ فَالْشَّاتِمُ لَهُ أَوْلَى .

والدليل على ذلك: ما رواه مسلم في "صحيحه" عن أنس؛ أن رجلاً كان يُتَّهَمُ بِأَمِّ وَلَدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَمَرَ عَلِيًّا أَنْ يَضْرِبَ عُنُقَهُ، فَأَتَاهُ عَلِيٌّ، فَإِذَا هُوَ فِي رَكْعَةٍ^(٢) يَتَبَرَّدُ، فَقَالَ لَهُ: أَخْرِجْ، فَنَاولَهُ يَدَهُ، فَأَخْرَجَهُ، فَإِذَا هُوَ مَحْجُوبٌ لَيْسَ لَهُ ذِكْرٌ؛ فَكَفَّ عَلِيٌّ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ لَهُ: إِنَّهُ مَحْجُوبٌ مَا لَهُ ذِكْرٌ^(٣) .

وكذلك: لما تزوج رسول الله ﷺ قَيْلَةَ بِنْتَ قَيْسٍ، أَخْتِ الْأَشْعَثِ، وَمَاتَ

(١) في (المختصر): "المخالفة"، والمثبت من (الصارم) .

(٢) أي: بئر . ينظر : " لسان العرب " مادة (ركا) (١٧٢٢/٣) .

(٣) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٧٧١) .

قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، وَقَبْلَ أَنْ تَقْدَمَ عَلَيْهِ^(١)، وَقِيلَ: إِنَّهُ خَيْرُهَا بَيْنَ أَنْ يَضْرِبَ عَلَيْهَا الْحِجَابَ وَتَكُونَ مِنْ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، وَبَيْنَ أَنْ يُطْلَقَهَا فَتَنْكَحَ مَنْ شَاءَتْ، فَاخْتَارَتِ النِّكَاحَ؛ فَتَزَوَّجَهَا عِكْرَمَةُ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ، فَبَلَغَ أَبَا بَكْرٍ فَهَمَّ بِقَتْلِهِمَا؛ حَتَّى قَالَ لَهُ عُمَرُ: مَا هِيَ مِنْ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ؛ فَتَرَكَهَا^(٢).

(١) أخرجه أبو نعيم في "معرفة الصحابة" (٧٤٨١)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما . قال ابن حجر في "الإصابة" (٨٨/٨): "وهذا موصول، قوي الإسناد".
 (٢) أخرجه ابن جرير الطبري في "تفسيره" (٤١/٢٢)، وابن كثير في "تفسيره" (٤٨٦/٣)، وإسناده ضعيف؛ لكونه عن الشعبي مرسلًا.

فصل (١)

وأما السنة فأحاديث:

الأدلة

من

السنة

الحديث الأول: ما رواه الشعبي عن علي؛ أن يهودية كانت تشتم النبي ﷺ وتقع فيه، فخنقها رجل حتى ماتت، فأبطل رسول الله دمها. رواه أبو داود^(٢)، وابن بطّة^(٣)، واستدل به أحمد^(٤).
 وَرَوَى أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ أَعْمَى، وَهُوَ حَدِيثٌ جَيِّدٌ، وَهُوَ مُتَّصِلٌ؛ لِأَنَّ الشَّعْبِيَّ رَأَى عَلِيًّا، وَلَوْ كَانَ مَرْسَلًا فَهُوَ حَجَّةٌ وَفَاقًا؛ لِأَنَّ الشَّعْبِيَّ صَحِيحُ الْمَرَاثِيلِ عِنْدَهُمْ، لَيْسَ لَهُ مَرْسَلٌ إِلَّا صَحِيحٌ^(٥).

وجه

الدلالة

وهذا صريح في جواز قتلها؛ لأجل شتم النبي ﷺ، وهو دليل كذلك على قتل الذمّي، والمسلم والمسلمة إذا سبّا بطريق الأولى.

الحديث الثاني: ما روى ابن عباس؛ أن أعمى كانت له أمٌ ولد تشتم النبي ﷺ، وتقع فيه، فأخذ المغول^(٦) ووضعوه في بطنها، واتكأ عليه فقتلها،

(١) "الصارم" (١٢٥/٢-٣٧٨).

(٢) في "سننه" (٤٣٦٣).

(٣) في كتابه "السنن"؛ وهو مفقود.

(٤) أخرجه الخلال في "أحكام أهل الملل" (ص ٢٥٧)، من رواية عبد الله بن الإمام أحمد.

(٥) قال العجلي في "معركة الثقات" (١٢/٢): "مرسل الشعبي صحيح، ولا يكاد يرسل إلا صحيحاً".

(٦) هو سيف دقيق له قفا؛ يكون غمده كالسوط. "لسان العرب" مادة (غول) (٣٣١٩/٥).

ثم ذَكَرَ ذلك للنبي ﷺ؛ فأهدر دمها . رواه أبو داود^(١)، والنسائي^(٢)، واستدل به أحمد^(٣) .

فهذه القصة يمكن أن تكونَ هي الأولى، فتكون يهوديةً، وهو قول القاضي أبي يعلى وغيره^(٤)، جعلوا كلا الحديثين واقعةً واحدةً، ويمكن أن تكون هذه قصةً أخرى .

قال الخطابي: "فيه أن سَابَّ النبي ﷺ يُقْتَلُ؛ لأن السبَّ ارتدادٌ"^(٥)؛ فهذا دليلٌ أنه اعتقد أنها مسلمة، وليس في الحديث دليلٌ على ذلك؛ بل الظاهر أنها كافرة، فإن في الحديث أن سيِّدها كان ينهاها مراراً^(٦)، ولو كانت مرتدةً لما جاز وطؤها وإبقاؤها مدةً طويلةً بلا حصر .

الحديث الثالث: ما احتجَّ به الشافعيُّ أن الذمِّيَّ إذا سَبَّ قُتِلَ، وهو قصةُ كعب بن الأشرف اليهودي، وقصته مشهورةٌ معلومةٌ، قال فيها رسول الله: «مَنْ لكعب/ بن الأشرف؛ فإنه قد آذى الله ورسوله؟»، فقام محمد بن مسلمة، فقال: يا رسول الله، أتحب أن أقتله؟ قال: «نعم»؛

(١) في "سننه" (٤٣٦١).

(٢) في "سننه" (٤٠٨١)، وأخرجه أيضاً الحاكم في "المستدرک" (٣٥٤/٤)، وقال عنه: "صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه"، وسكت عنه الذهبي، وقال الحافظ ابن حجر في "بلوغ المرام" (ص ٢٥٥): "رواته ثقات".

(٣) أخرجه الخلال في "أحكام أهل الملل" (ص ٢٥٧)، من رواية عبد الله بن الإمام أحمد.

(٤) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "وعليه يدل كلام الإمام أحمد". "الصارم" (١٤٣/٢).

(٥) ينظر: "معالم السنن" (١٩٩/٦).

(٦) كذا في (المختصر)، وترسم "مراراً" على لغة ربيعة، وفي (الصارم): "مراراً" .

ينظر: "الخصائص" (٩٧/٢)، و"شواهد التوضيح والتصحيح" (ص ٨٨-٨٩).

قال: فأذن لي، فأذن له، فأتاه فقال: إن هذا الرجل قد أراد الصدقة وعَنَّا، فلما سمعه، قال: وأيضاً والله لَتَمَلُّهُ ... الحديث، فقتلوه؛ وهو متفق عليه^(١).

وكان كعبٌ قد هجا النبي ﷺ فندب رسول الله ﷺ إلى قتله، فأتى وجه أصحاب كعب رسول الله، فقالوا: إنه قد اغتيل، وهو سيِّدنا، فقال رسول الله: «إنه لو قرَّ كما قرَّ غيره؛ لما أوذى، لكنه نال منَّا الأذى، وهجانا بالشَّعر، ولم يفعل هذا أحد منكم إلا كان السيف»؛ فذلت يهود، وحذرت من يوم قتل كعب بن الأشرف^(٢).

وكان كعبٌ معاهدًا، فلما سبَّ نَقَضَ^(٣) عَهْدَهُ، وقال فيه: «فإنه قد آذى الله ورسوله»؛ فكلُّ من آذى الله ورسوله قُتِلَ، والسَّبُّ أذى لله ورسوله باتفاق المسلمين؛ فيكون مُوجِبًا للقتل.

الحديث الرابع: ما رُوِيَ عن علي رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «من سبَّ نبيًّا قُتِلَ، ومن سبَّ أصحابه جُلِدَ»^(٤). رواه أبو محمد الخلَّال، وأبو القاسم الأزجي، وأبو ذر الهروي.

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٤٠٣٧)، ومسلم في "صحيحه" (١٨٠١)؛ من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٢) ذكره الواقدي في "المغازي" (١٩٢/١).

(٣) أي: النبي ﷺ.

(٤) أخرجه الطبراني في "الصغير" (٦٥٩)، وقال الهيثمي في "جمع الزوائد" (٢٦٠/٦): "رواه الطبراني في الصغير والأوسط عن شيخه عبيد الله بن محمد العمري، رماه النسائي بالكذب"، وقال ابن حجر في "لسان الميزان" (١١٢/٤) عن إسناد: "كلهم ثقات إلا العمري". قال شيخ الإسلام في "الصارم" (١٩١/٢): "وفي القلب منه حزازة؛ فإن هذا الإسناد الشريف قد رُكِّبَ عليه متون منكرة، والمحدث به عن أهل البيت ضعيف، فإن كان محفوظاً فهو دليل على وجوب قتل من سبَّ نبيًّا من الأنبياء".

وظاهره قتله من غير استتابة، لكن فيه: عبدالعزيز بن الحسن بن زبالة، وهو ضعيف؛ قاله شيخ الإسلام^(١).

الحديث الخامس: ما روى عبدالله، عن أبي برزة قال: أغلظ رجلٌ لأبي بكر الصديق، فقلتُ: أقتله؟ فانتهرني، وقال: ليس هذا لأحد بعد رسول الله ﷺ. رواه النسائي^(٢).

وفي رواية: أن رجلاً شتم أبا بكر... فذكره؛ رواه أبو داود في "سننه"^(٣) بسند صحيح.

وقد استدللَّ به جماعاتٌ من العلماء على قتل سائب الرسول؛ منهم: أبو داود، وإسماعيل بن إسحاق، وأبو بكر عبدالعزيز^(٤)، والقاضي أبو يعلى، وغيرهم.

وهذا الحديث يُفيد أن مَنْ سبَّه في الجملة أُبيحَ قتله؛ وهو عامٌّ في المسلم والكافر.

وجه
الدلالة

الحديث السادس: قصَّةُ العَصماء بنت مروان؛ ما روي عن ابن عباس، قال: هَجَّت امرأةٌ من خَطْمَةِ النَّبِيِّ ﷺ، فقال: «مَنْ لِي بِهَا؟»، فقال رجل من قومها: أنا يا رسول الله، فنهض فقتلها، فأخبر النبي ﷺ، فقال: «لَا يَنْتَطِحُ بِهَا عَنَزَانٌ»^(٥).

(١) في "الصارم" (١٩١/٢).

(٢) في "سننه" (٤٠٧٦)، وإسناده صحيح؛ كما قال المؤلف.

(٣) (٤٣٦٣).

(٤) المشهور بـ "غلام الخلأل".

(٥) أخرجه ابن عدي في "الكامل" (١٤٥/٦)، والخطيب البغدادي في "تأريخ مدينة السلام" (١١٩/١٥)، وفي إسناده ابن الحجاج، وأتمه ابن عدي بوضع هذا الحديث.

وأخرج هذه القصة أيضاً الطبراني في "الكبير" (١٣٩)، قال الهيثمي في "جمع الزوائد" (٢٦٠/٦): "رواه الطبراني عن تابعين؛ أحدهما ثقة، وبقية رجاله ثقات".

وقصتها مبسوطة عند أهل المغازي^(١)، وكان الرجل عُمَيْرُ بْنُ عَدِيٍّ،
فامتدحه حَسَّانُ بِأَيَّاتٍ^(٢) :

بَنِي وَائِلٍ وَبَنِي وَاقِفٍ وَخَطْمَةُ دُونَ بَنِي الْخَزَرَجِ
مَتَى مَا دَعَتْ أُخْتُكُمْ وَيَحَهَا بَعُولَتِهَا^(٣) وَالْمَنَايَا تَجِي
فَهَزَّتْ فَتَى مَا جِدًّا عِرْقُهُ كَرِيمَ الْمَدَاخِلِ وَالْمَخْرَجِ
فَضَرَجَهَا مِنْ نَجِيعِ الدِّمَا قُبَيْلَ الصَّبَاحِ وَلَمْ تَخْرُجِ
فَأُورِدَكَ اللَّهُ بَرْدَ الْجِنَا نِ، جَذْلَانَ فِي نِعْمَةِ الْمَوْلِجِ

وكانَ قَتْلُهَا لخمسِ لَيَالٍ بَقِيْنَ مِنْ رَمَضَانَ، مَرْجِعَ رَسُولِ اللَّهِ مِنْ
بَدْرٍ، وَذَكَرَ هَذِهِ الْقِصَّةَ أَصْحَابُ السَّيْرِ، مِثْلُ: ابْنِ سَعْدٍ، وَالْعَسْكَرِيِّ،
وَأَبُو عُبَيْدٍ فِي "الْأَمْوَالِ"^(٤)، وَالْوَاقِدِيِّ، وَغَيْرِهِمْ، وَهِيَ مَشْهُورَةٌ وَأَنَّهَا قُتِلَتْ
لِسَبِّهَا النَّبِيَّ ﷺ.

الحديث السابع: قصة أبي عَفَكٍ الْيَهُودِي، ذكره أهل المغازي
والسَّيْرِ^(٥) /، وكان من شأنه هِجَاءُ النَّبِيِّ ﷺ؛ حتى خرج إلى بدر، وظفره [٥/ب]

(١) ينظر: "المغازي" (١/١٧٢).

(٢) أبيات من قصيدة لحسان بن ثابت رضي الله عنه من بحر المتقارب. ينظر: "السيرة النبوية"؛
لابن هشام (٢/٦٣٧)، و"الروض الأنف"؛ للسهيلى (٧/٥٠٠).

(٣) العولة: رفع الصوت بالبكاء. "لسان العرب" مادة (عول) (٤/٣١٧٤).

(٤) (ص ٢٧٢).

(٥) ينظر: "المغازي" (١/١٧٤).

الله بمن ظفّره، فحسده وهجاه، وذمّ من اتبعه، أعظم ما فيها قوله^(١):

فَسَلِّبُهُمْ أَمْرَهُمْ رَاكِبٌ حَرَامًا حَلَالًا لَشْتَى مَعَا

قال سالم بن عمير: عليّ نذرٌ أن أقتله.

وذكر محمد بن سعد^(٢): أنه كان يهوديًا، لكنه من رواية أهل المغازي، لكنه يصلح أن يكون عاضدًا و مؤكّدًا و مؤيّدًا؛ بلا تردّد .

الحديث الثامن: حديث أنس بن زُئيم الديلي، وهو مشهور عند أهل السير؛ ذكره ابن إسحاق، والواقدي^(٣)، وغيرهما، أنه هَجَا رسولَ الله ﷺ، فسمعه غلام من خُزاعة فشجّه، وكان قد نذر رسولُ الله دمه، أي: أهدره، فلمّا بلغه ذلك جاء إلى رسول الله ﷺ معتذرًا، ومدحه في قصيدة أولها^(٤):

[أَنْتَ] ^(٥)الذي تُهْدِي مَعَدًّا بِأَمْرِهِ بَلِ ^(٦)الله يَهْدِيهَا، وَقَالَ لَكَ: اشْهَدِ
فَمَا حَمَلَتْ مِنْ نَاقَةٍ فَوْقَ رَحْلِهَا أَبْرًا وَأَوْفَى ذِمَّةً مِنْ مُحَمَّدٍ
تَعْلَمُ رَسُولَ اللهِ أَنَّكَ مُدْرِكِي وَأَنْ وَعِيدًا مِنْكَ كَالْأَخْدِ بَالِيدِ

(١) هذا البيت من بحر المتقارب .

(٢) في "الطبقات الكبرى" (٢٨/٢) .

(٣) في "المغازي" (٧٨٢/٢) - (٧٩٠) .

(٤) من بحر الطويل .

(٥) في (المختصر) و(الصارم): "أنت"، والمثبت من "المغازي"؛ لسلامة البيت من الإنكسار.

(٦) في (المختصر): "بك"، والمثبت من (الصارم) .

تَعْلَمُ رَسُولَ اللَّهِ أَتُكْ قَادِرٌ عَلَى كُلِّ سَكْنٍ ^(١) مِنْ تِهَامٍ وَمُنْجِدٍ
وَأُنِّي رَسُولَ اللَّهِ أَتِي هَجَوْتُهُ فَلَا رَفَعَتْ سَوَاطِي إِلَيَّ - إِذَا - يَدِي
سَوَى أَتَنِي قَدْ قُلْتُ: يَا وَيْحَ فِتْنَةٍ أَصِيبُوا بِتَحْسٍ يَوْمَ طَلَقٍ ^(٢) وَأَسْعُدِ
فَأَنِّي لَا عَرَضًا خَرَقْتُ وَلَا دَمًا هَرَقْتُ، فَفَكَّرَ عَالِمُ الْحَقِّ وَأَقْصَدِ ^(٣)

فلما بَلَغَ رسولَ الله قصيدته واعتذاره، وكَلَّمَهُ فيه نوفل بن معاوية
الدَّيْلِي، وَشَفَعَ فيه، وكان قد شجَّه بعضُ بني خُزاعة، فقال رسول الله:
«قد عفوتُ عنه». قال نوفل: فذاك أبي وأُمِّي، ثم قَدِمَ واعتذر، وقال:
إنهم قد كذبوا عليه .

فوجه الدلالة: أن النبي ﷺ كان قد صالح قريشًا عَشْرَ سنين، ودخل
فيهم خُزاعة وبنو بَكْر، ثم إن هذا الرجل المعاهد هَجَا رسولَ الله - على
ما قيل عنه - وشجَّه ذلك الرجل، فلولا أنهم عَلِمُوا أن هِجَاءَ النبي ﷺ من
المعاهد مما يُوجِبُ الانتقامَ منه لم يفعلوا ذلك .

ثم إن النبي ﷺ هَدَرَ دَمَهُ لذلك، وهذا نصٌّ على أن المعاهد الهاجي

(١) أي: أهل الدار .

(٢) أي: أيام سعيده .

(٣) في "الصارم" (٢١٧/٢) بعد هذا البيت :

وتعلم أن الركب ركبَ غُوَيْمِرٍ هُمُ الْكَاذِبُونَ الْمُخْلِفُونَ كُلُّ مَوْعِدٍ

يُبَاخُ دَمُهُ .

ثم إنه أسلم في شعره، ولهذا عُدُّوه من الصحابة، وقوله: "تَعَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ"؛ دليلٌ على إسلامه، ومع ذلك فأنكر أنه هجاه، وردَّ شهادة الذين شهدوا عليه؛ فإنهم أعداؤه، وبينهم حروب وقتال، فلو لم يكن ما فعله مبيحاً لدمه؛ لما احتاج إلى فعل شيء من ذلك.

[١/٦] ثم إنه بعد إسلامه / واعتذاره، وتكذيبه المخبرين، ومدحه لرسول الله، طلبَ العفوَ منه عن إهدار دمه، والعفو إنما يكون مع جواز العقوبة على المذنب .

فَعُلِمَ: أنه كان له أن يُعاقَبَه بعد بغيته مسلماً معتذراً، وإنما عفا عنه حلماً وكرماً، مع أن العهد كان عهدَ هُدنة، ليس عهدَ جزية، [والمهادن]^(١) المقيم ببلده يُظهر ببلده ما شاء، فلا ينتقضُ عهده حتى يُحاربَ .
فَعُلِمَ: أن الهجاء من جنس الحِراب وأغلظ منه، وأن الهاجي لا ذمَّةَ له.

الحديث التاسع: قصة ابن أبي سرح، وهي مما اتفق عليها أهل العلم، واستفاضت عندهم استفاضة تُغني عن رواية الآحاد؛ وذلك أن يوم فتح مكة اختبأ عبدالله بن سعد بن أبي سرح، عند عثمان بن عفان، فجاء به، حتى أوقفه على النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله بايعَ عبدُ الله، فرفع رأسه، فنظر إليه ثلاثاً، كل ذلك يأبى، فبايعه بعد الثلاث، ثم أقبل على أصحابه، فقال: «أما كان فيكم رجلٌ رشيدٌ يقوم إلى هذا؛ حين رأيَ كفتُ يدي عن بيعته فيقتله؟!» ، فقالوا: ما ندري يا رسول الله ما في نفسك، ألا

(١) في (المختصر): "الهادن"، والمثبت من (الصارم) .

أومأت إلينا بعينك؟ فقال: «إنه ما ينبغي لنبى أن تكون له خائنة الأعين». رواه أبو داود^(١) بإسناد صحيح، والنسائي^(٢) كذلك .
 وكان قد نذر^(٣) رسول الله دمه، وكان أخا عثمان من الرضاعة، فشفع له إلى رسول الله، فتركه، وكان ابن أبي سرح هذا قد أسلم، ثم ارتدّ ولحق بالمشركين، وكان يكتب لرسول الله الوحي، وكان لما رجع إلى المشركين يقول لهم: إني لأصرفه، كيف شئت، إنه ليأمرني أن أكتب له الشيء، فأقول له: كذا أو كذا، فيقول: «نعم»؛ وذلك أن رسول الله كان يقول: «عليم حكيم»، فيقول: أو أكتب: «عزيز حكيم»، فيقول له: «نعم . كلاهما سواء» .

وقيل: إن فيه نزلت: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ...﴾ الآية [سورة الأنعام، الآية: ٩٣]^(٤) .

فوجه الدلالة: أنه افترى على رسول الله أنه كان يُتمّم له الوحي، ويكتب ما يريد، ويُقرّره رسول الله على ذلك، وهذا نوعٌ من أنواع السبّ .

وكذلك: لما افترى عليه كاتب آخر^(٥) مثل ذلك، قصمه الله؛ وعاقبه

(١) في "سننه" (٤٣٥٩) .

(٢) في "سننه" (٤٠٧٨) .

(٣) في (المختصر): "نذر"؛ وهو سبق قلم، والمثبت من (الصارم) .

(٤) ينظر: "أسباب النزول" (ص ٣٧٥)، و"الدر المنثور" (٦/١٣٠-١٣١) .

(٥) من بني النجار؛ كما في رواية مسلم في "صحيحه" .

بأن أماته وكلما دفنوه تلفظه^(١) الأرض^(٢) .

فهذا أمرٌ واضحُ الدلالة: أن الله منتقم لرسوله ممن طعن عليه،
فإباحة دم ابن أبي سرح بعد مجيئه تائباً مسلماً، وقول رسول الله: «هلاً
قتلتموه»، ثم عفوَه عنه بعد ذلك؛ دليل على أن النبي ﷺ كان له أن
يقتله، وأن يعفو عنه، وهو دليلٌ على أن له أن يقتل مَنْ سبه، وإن تابَ
وعادَ إلى الإسلام .

وصحَّ أن ابن أبي سرح كان قد رجع إلى الإسلام قبل الفتح، وقال
[٦/ب] لعثمان: "إن جرّمي عظيم، وقد جئتُ تائباً"، ثم جاء به إلى النبي ﷺ /
بعد الفتح وهدوء الناس بعدما تاب، فأراد النبي ﷺ من المسلمين أن
يقتلوه حينئذٍ، وتربّصَ زماناً ينتظر قتله، ويَظُنُّ أن بعضهم سيقتله، وهذا
أوضح دليلٌ على جواز قتله بعد إسلامه.

واعلم: أن افتراء ابن أبي سرح والكاتب الآخر النصراني على رسول الله
ﷺ بأنه كان يتعلّم منهما، افتراءٌ ظاهرٌ؛ فإن النبي ﷺ لا يُكتبه إلا ما

(١) أي: طرحته ورمته . "فتح الباري" (٧٢٣/٦) .

(٣) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٣٦١٧)، ومسلم في "صحيحه" (٢٧١٨)؛ واللفظ
للبخاري من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: "كان رجل نصرانياً فأسلم وقرأ
البقرة وآل عمران، فكان يكتب للنبي ﷺ، فعاد نصرانياً، فكان يقول: ما يدري محمد إلا
ما كتبتُ له، فأماته الله، فدفنوه، فأصبح وقد لفظته الأرض، فقالوا: هذا فعل محمد
وأصحابه لما هرب منهم نبشوا عن صاحبنا فألقوه، فحفروا له فأعمقوا، فأصبح وقد
لفظته الأرض، فقالوا: هذا فعل محمد وأصحابه نبشوا عن صاحبنا لما هرب منهم فألقوه
خارج القبر، فحفروا له وأعمقوا له في الأرض ما استطاعوا، فأصبح قد لفظته الأرض،
فعلّموا أنه ليس من الناس، فألقوه" .

أنزله الله عليه، ولا يأمره أن يُثبت قرآنًا إلا ما أوحاه الله، ولا يتصرف به كيف شاء؛ بل يتصرف كما يشاء الله تعالى.

ثم اختلف أهل العلم: هل كان رسول الله أقره على أن يكتب شيئاً غير ما ابتدأه النبي ﷺ بإ كتابه؟ وهل قال له شيئاً؟ على قولين: أحدهما: أن النصرائي وابن أبي سرح افتريا ذلك كله، وأنه لم يصدر منه إقرار [على كتابة غير ما قاله أصلاً]^(١)، وإنما افتريا ذلك؛ لينفرا الناس عنه.

أقوال
العلماء
فيما
افتراه
ابن أبي
سرح

والقول الثاني: أن النبي ﷺ قال له شيئاً، فيقول له، ويعلم عليه: «سميعاً بصيراً»، فيكتب: «سميعاً عليمًا»، فيقول له: «دعه»^(٢)، ونحو ذلك، ويكون كل واحد من الحرفين قد نزل، فيقول له: اكتب كذا، وإن شئت كذا، فكل صواب، وقد جاء مصرحاً عن النبي ﷺ؛ أنه قال^(٣): «أنزل القرآن على سبعة أحرف»^(٤)، «كلها شاف كاف»^(٥)؛ «إن قلت: عزيز حكيم، أو غفور رحيم؛ فهو كذلك، ما لم تختتم آية رحمة بعذاب، أو آية عذاب برحمة»^(٦).

(١) في (المختصر): "على كتابة ما غير ما قاله أصلاً"؛ وهو سبق قلم، والثبت من (الصارم).
(٢) أخرجه أحمد في "مسنده" (٢٤٥/٣)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وإسناده صحيح.

(٣) هذا الحديث ملفق من أحاديث عديدة؛ فتنبه.

(٤) متفق على صحته: أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٤١٩)، ومسلم في "صحيحه" (٨١٨)؛ من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٥) أخرجه الطبراني في "الكبير" (٣١٢)، من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه، قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (١٥٤/٧): "رواه الطبراني، ورجاله ثقات".

(٦) أخرجه أبو داود في "سننه" (١٤٧٧)، وأحمد في "مسنده" (١٢٤/٥)؛ من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه، وإسناده صحيح.

فالأحاديث تَدُلُّ على أن من الحروف السبعة التي نزل عليها القرآن؛ أن تختتم الآية الواحدة بعدة أسماء من أسماء الله تعالى على سبيل البدل، يُخَيِّرُ القارئ في القراءة بأيها شاء، فكان النبي ﷺ يُخبره أن يكتب ما شاء من تلك الحروف، وربما قرأها النبيُّ بحرف، فيقول له: أو كذا وكذا؛ لكثرة ما سمعه منه يُخَيِّرُ بحرفين، فيقول له: «نعم؛ كلاهما سواء»؛ لأن الآية نزلت بالحرفين معاً، فيُقرُّه على ذلك . ثم إن الله نسخ بعض تلك الحروف؛ لما كان جبريل يُعارض النبيَّ بالقرآن في كل رمضان، وكانت العرضة الأخيرة على حرف زيد بن ثابت؛ الذي يقرأ به الناس اليوم، وهو الذي جمع عثمانُ والصحابَةُ عليه الناس .

ورُويَ فيها وجهٌ آخرُ: أنه كان يقول للنبي ﷺ: اكتب [«تعملون»]^(١) أو «تفعلون»؟ فيقول له : «اكتب أي ذلك شئت»؛ فيوفقه الله للصواب من ذلك، فيكتب أحبَّ الحرفين إلى الله، إن كان كلاهما منزلاً، أو يكتب ما أنزله الله فقط .

وكان هذا التخيير من النبي ﷺ توسعةً في المُنزَل، وثقةً^(٢) من الله بحفظ القرآن، وعلمًا بأنه لا يكتب إلا ما أنزل، وليس هذا بمنكر في كتاب تولى الله حفظه /، وضمن أنه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .

وذكر بعضهم وجهًا ثالثًا: أنه ربما كان يسمع من النبي ﷺ الآية،

(١) في (المختصر): "تعلمون"؛ وهو سهو، والمثبت من (الصارم) .

(٢) كذا في (المختصر)، وفي (الصارم): "أو ثقة"، وهو الجادة، وكلاهما صواب؛ إذ تأتي الواو

بمعنى "أو" في التخيير والتفصيل . ينظر: "شواهد التوضيح والتصحيح" (ص ١٧٤)

حتى لم يبق منها إلا كلمة أو كلمتان، فيستدل بما قرأ منها على باقيها؛ كما يفعله الفطنُ الذكيُّ، فيكتبه، ثم يقرؤه على النبي ﷺ، فيقول: «كذلك أنزل»؛ كما اتفق مثل ذلك لعمر بن الخطاب في قوله: ﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾ ^(١) [سورة المؤمنون، الآية: ١٤] .

قال شيخ الإسلام ^(٢): والقول الأول أشبه الأقوال .

الحديث العاشر: حديث القيتين اللتين كانتا تُغنيان بهجاء النبي ﷺ، ومولاة بني هاشم؛ وذلك مشهور مستفيض عند أهل السير ^(٣)، فأمر رسول الله بقتل قيتين لابن خطلٍ تغنيان بهجاء رسول الله، فقتلت إحداهما، وكمنت الأخرى حتى استؤمن لها؛ ذكره محمد ابن عائذ ^(٤)، وابن إسحاق ^(٥)، وعبدالله بن حزم ^(٦).

وقيل: كانت القيتان لابن خطلٍ، فأمر رسول الله بقتلهما معه، وحديثهما مما اتفق عليه علماء السير واستفاض .

(١) أخرجه الطبراني في "الكبير" (١٢٢٤٤) من حديث ابن عباس رضي الله عنه قال: "لما نزلت: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ...﴾ الآيات، قال عمر: "﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾" فنزلت...". قال الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٦٨/٩): "وفيه أبو عبيدة بن الفضيل بن عياض، وهو لين، وبقيّة رجاله ثقات".

(٢) في "الصارم" (٢٤٩/٢) .

(٣) تنظر القصة في: "المغازي"؛ للواقدي (٨٥٩/٢)، و"السيرة"؛ لابن هشام (٤٠٩/٢-٤١٠)، و"البداية والنهاية"؛ لابن كثير (٦٩٥/٤) .

(٤) في مغازيه؛ كما في "الصارم" .

(٥) ينظر: "المغازي"؛ للواقدي (٨٥٩/٢-٨٦٠)، و"السيرة"؛ لابن هشام (٤٠٩/٢-٤١٠) .

(٦) هو عبدالله بن أبي بكر بن حزم رضي الله عنه؛ راوي حديث القيتين.

وجه الدلالة: أَنَّ تَعَمَّدَ قَتْلَ الْمَرْأَةِ لِمَجْرَدِ الْكُفْرِ الْأَصْلِيِّ لَا يَجُوزُ بِالْإِجْمَاعِ، وَقَدْ اسْتَفَاضَتْ بِذَلِكَ السُّنَّةُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ؛ أَنَّهُ نَهَى عَنْ قَتْلِ النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ^(١)؛ فَعَلِمَ: أَنَّ أَمْرَهُ بِقَتْلِ هَاتَيْنِ الْمَرَاتَيْنِ، إِنَّمَا كَانَ لِأَجْلِ الْهَجَاءِ، الَّذِي كَانَتَا تُغْنِيَانِ بِهِ؛ فَمِنْ هَجَاةٍ وَسَبٍّ، وَجَبَ قَتْلُهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

الحديث الحادي عشر: أَنَّهُ ﷺ دَخَلَ مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ، وَعَلَى رَأْسِهِ الْمَغْفَرُ^(٢)، فَلَمَّا نَزَعَهُ جَاءَ رَجُلٌ، فَقَالَ: ابْنُ خَطْلٍ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ، فَقَالَ: «اقْتُلُوهُ». وَهَذَا مِمَّا اسْتَفَاضَ نَقْلُهُ، وَهُوَ فِي "الصَّحِيحِينَ"^(٣)، وَأَنَّهُ قُتِلَ.

وَكَانَ جُرْمُهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَعْمَلَهُ عَلَى الصَّدَقَةِ، وَأَصْنَحَبَهُ رَجُلًا يَخْدُمُهُ، فَغَضِبَ عَلَى رَفِيقِهِ؛ لَكُونِهِ لَمْ يَصْنَعْ لَهُ طَعَامًا، فَقَتَلَهُ، ثُمَّ خَافَ أَن يُقْتَلَ فَارْتَدَّ، وَاسْتَأْقَى إِبِلَ الصَّدَقَةِ؛ وَأَنَّهُ كَانَ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، جَرَامُ

ابن
خطل

فَلَهُ ثَلَاثُ جَرَائِمَ مَبِيحَةٍ لِدَمِهِ: قَتْلُ النَّفْسِ، وَالرَّدَّةُ، وَالْهَجَاءُ. ^{المبيحة}

لدمه

فَلَا يُمْكِنُ قَتْلُهُ [إِنْ]^(٤) كَانَ بِالْقَصَاصِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُسَلَّمَ إِلَى

(١) متفق على صحته: أخرجه البخاري في "صحيحه" (٣٠١٤)، ومسلم في "صحيحه" (١٧٤٤)؛ من حديث ابن عمر رضي الله عنه.

(٢) هو زرد يُنسج من الدُرُوعِ عَلَى قَدْرِ الرَّأْسِ يَلْبَسُ تَحْتَ الْقَلَنْسُوَةِ. "لسان العرب" مادة (غفر) (٣٢٧٤/٤).

(٣) متفق على صحته: أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٨٤٦) و(٣٠٤٤) و(٤٢٨٦) و(٥٨٠٨)، ومسلم في "صحيحه" (١٣٥٧)؛ من حديث أنس رضي الله عنه.

(٤) في (المختصر): "أنه"؛ ولعلَّ الصواب ما أثبتته؛ لاستقامة الكلام به.

أولياء القتل الذي قتله من خُزاعة: إما أن يقتلوه، وإما أن يعفوا عنه، أو [يأخذوا] ^(١) الدِّية .

ولم يُقتل لمجرد الردّة أيضاً؛ لأن المرتدَّ يُستتاب، وإذا استنظر أنظر، وهذا ابن خَطَل قد فرَّ إلى البيت عائداً به، طالباً للأمان، تاركاً للقتال، ملقياً للسلاح، وقد أمر النبيُّ بعد علمه بذلك بقتله، وليس هذا سُنَّة مَنْ يُقتل لمجرد الردّة؛ فثبت أنه كان لأجل الهجاء والسبِّ .

الحديث الثاني عشر ^(٢): أن النبي ﷺ أمر بقتل جماعة لأجل سبِّه ﷺ، وقتل جماعة لأجل ذلك، مع كَفِّه عن من بمنزلتهم في كونه كافراً حريئاً، فمن ذلك ما تقدّم ^(٣) عن ابن المسيّب / ؛ أن النبي ﷺ [ب/٧] أمر يوم فتح مكّة بقتل ابن الزُّبَيْرِ .

وذكر ابن إسحاق قال: لَمَّا قَدِمَ رسولُ الله المدينة منصرفاً عن الطائف، كتب بُجير ابن زُهَيْر إلى أخيه كعب بن زُهَيْر يخبره أن رسول الله قد قتل رجلاً ^(٤) بمكة ممن كان يهجوّه ويؤذيه، وأن من بقي من شعراء قريش: ابن الزُّبَيْرِ وهُبيرة بن وَهَب قد هربوا في كلِّ وجه، فهرب ابن الزُّبَيْرِ إلى نجران، ثم قدم على رسول الله مسلماً، وله أشعار حسنة في

(١) في (المختصر): "يأخذ"، والمثبت من (الصارم) .

(٢) كذا في (المختصر)، وفي (الصارم): "السنة الثانية عشرة" .

(٣) في (الصارم) (٢٢٢/٢)، وليس في هذا (المختصر)؛ فتنبه .

(٤) كذا في (المختصر)، وفي (الصارم): "رجلاً" .

التوبة والاعتذار^(١)، فأهدر دمه للسب؛ مع أمانه لجميع أهل مكة إلا من كان جُرمه مثله^(٢).

ومن ذلك: عبدالله بن أبي أمية بن المغيرة، وأبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب، قصته في هجائه للنبي مشهورة، وكان أخاه من الرضاعة أَرْضَعْتَهُ حَلِيمَةً، فَأَهْدَرَ دَمَهُ؛ لِأَجْلِ أَذَاهُ وَهَجَائِهِ لَهُ وَلِأَصْحَابِهِ، حَتَّى جَاءَ وَاعْتَذَرَ وَأَسْلَمَ، وَجَعَلَ يَتَشَفَّعُ بَعَمَّةِ الْعَبَّاسِ وَبِعَلِيِّ، وَبِكُلِّ أَحَدٍ، ثُمَّ دَخَلَ عَلَيْهِ، وَأَنشَدَهُ فِي إِسْلَامِهِ وَاعْتِذَارِهِ؛ حَتَّى رَقَّ لَهُ، فَقَالَ^(٣) :

لَعَمْرُكَ إِنِّي يَوْمَ أَحْمَلُ رَايَةً لَتَغْلِبَ خَيْلُ اللَّاتِ خَيْلَ مُحَمَّدٍ
لَكَالْمُدْلِجِ الْحَيْرَانِ أَظْلَمَ لَيْلُهُ فَهَذَا أَوَانِي حِينَ أَهْدَى وَأَهْتَدِي
هَدَانِي هَادٍ غَيْرُ نَفْسِي وَذَلْنِي عَلَى اللَّهِ مَنْ طَرَدْتُ كُلَّ مُطَرِّدٍ

وذكر باقي الأبيات .

وفي رواية قال: فطلبنا الدخول على رسول الله فأبى، فكلمته أم سلمة زوجته - لعبد الله بن أبي أمية، وأبي سفيان بن الحارث - فقالت: يا رسول الله، صهرُك وابن عمك، وابن عمك وأخوك، وقد جاء الله بهما مُسْلِمَيْنِ، لَا يَكُونَانِ أَشَقَى النَّاسِ بِكَ، وَقَدْ عَفَوْتَ عَمَّنْ هُوَ أَعْظَمُ جُرْمًا مِنْهُمَا، وَأَنْتَ أَحَقُّ النَّاسِ عَفْوًا عَنْ جُرْمِهِ. فقال: «هَتَكَ عَرْضِي، لَا

(١) ينظر: "الاستيعاب"؛ لابن عبد البر (٩٠١/٣-٩٠٤).

(٢) ينظر: "السيرة"؛ لابن هشام (٥٠١/٢).

(٣) من بحر الطويل . وينظر: "المصدر السابق" (٤٠٠/٢-٤٠١).

حاجة لي به»؛ فلما بلغ الخبر لأبي سفيان وكان معه [ابنه]^(١)، فقال: والله ليقبلنّ مني، أو لأذهبنّ أنا وابني حتى نموتَ في البريّة جوعًا وعطشًا، وأنت أحلمُ الناس وأكرمُ الناس. فرقَ رسولُ الله حينئذٍ فأذنَ، [ودخلًا]^(٢) فأسلمّا؛ وكانا حسني الإسلام.

فُتِلَ عبد الله بن أبي أمية بالطائف، ومات أبو سفيان بالمدينة في خلافة عمر^(٣).

فوجه الدلالة: أنه نذرَ دمَ أبي سفيان بن الحارث، دون غيره من صناديد قريش الذين كانوا أشد تأثيرًا بالجهاد واليد والمال، وليس له سبب سوى السبِّ والهجاء، ثم جاء مسلمًا؛ وهو يُعرض عنه، وكان من شأنه أن يتألف الأبعد، فكيف بعشيرته؟! كلُّ ذلك بسبب هتك عرضه؛ كما فسره في الحديث.

وكذلك: أمرَ بعد الفتح بقتل ستّة سَمَاهم: ابن أبي سرح، وابن خطل، والخويرث، ومقيس، وعكرمة، وهُبَار^(٤). فمثل [هذا]^(٥) مشهور عند هؤلاء.

وقد رواه الأئمة، وأكثر ما فيه أنه مرسل، والمرسل: إذا رُوِيَ من وجهات مختلفة - لا سيمًا ممن له عناية بهذا الأمر - كان كالمسند، بل

(١) ساقطة من (المختصر)، واستدركتها من (الصارم).

(٢) في (المختصر): "ودخل"؛ وهو سبق قلم، والمثبت من (الصارم).

(٣) "المغازي" (١٠/٢).

(٤) "المصدر السابق" (٢/٨٢٥).

(٥) ساقطة من (المختصر)، والمثبت من (الصارم).

بعض ما يشتهر عند أهل المغازي أقوى مما يُروى بالإسناد الواحد .

[i/٨] وكذلك: عُبّة بن أبي معيط قُتِلَ صَبْرًا /، فقال: يا معشر قريش، ما لي أُقتل من بينكم صَبْرًا؟ فقال رسول [الله] ^(١): «بكفرِكَ، وافتراءِكَ على رسول الله» ^(٢).

وكذلك: النضر بن الحارث قتله عليٌّ صَبْرًا؛ لِسَبِّه لرسول الله ^(٣).
ففي هذا بيان: أن السَّبَّ أوجبَ قتلَ هذين من بين أسارى بدر،
مؤمن وأمر بقتل من كان يهجوهُ بعد الفتح من قريش وسائر العرب .
وكذلك: جَنِيَّ سَبَّ وهجا؛ فقتله عفريتٌ من الجنِّ كان قد أسلم،
يقتل من فأخبر به رسولُ الله النَّاسُ ^(٤).

وكذلك: أبو رافع بن أبي الحقيق اليهودي، وقصته مشهورة في
سببه
الصحيح ^(٥).

فكُلُّ هذه الأحاديث دالّة على أن مَنْ كان يهجوهُ ويؤذيه، فإنه يُقتلُ ويُحَضُّ عليه النَّاسُ .

(١) ليست في (المختصر)، والمثبت من (الصارم).

(٢) أخرجه البزار - كما في "مجمع الزوائد" (٨٩/٦) - من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه، وفي إسناده يحيى بن سلمة بن كهيل؛ وهو ضعيف. وقد رواه الواقدي في "المغازي" (١١٣/١-١١٤).

(٣) ينظر: "المغازي" (١٠٦/١-١٠٧).

(٤) ذكر هذه القصة الفاكهي في "أخبار مكة" (١٢/٤-١٣)، وشيخ الإسلام ابن تيمية في "الصارم" (٢٩٠-٢٩٢)؛ من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنه، وهذه القصة لا تصح؛ لأن في إسناده إسماعيل بن زياد، وهو متروك؛ فتنبه .

(٥) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٤٠٣٩)، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه .

الحديث الثالث عشر^(١): ما رُوِيَ من حديث أبي القاسم عبدالله بن محمد البغوي، ورواه أبو أحمد بن عدي في "الكامل"^(٢) قال : كان حَيٌّ من بني لَيْث من المدينة على ميلين، وكان رجل قد خطب منهم في الجاهلية فلم يُزَوِّجوه، فأتاهم عليه حُلَّة، فقال: إن رسول الله ﷺ كساني هذه الحُلَّة، وأمرني أن أحكم في دمايكم وأموالكم، ثم نزل على تلك المرأة التي كان يُحبُّها، فأرسلوا إلى رسول الله، فقال: «كَذَبَ عَدُوُّ اللَّهِ»، ثم أرسل رجلاً، فقال له: «إن وجدته حياً فأقتله، وإن وجدته ميتاً فأحرقه بالنار»، ثم قال: «من كذب عليَّ مُتعمداً، فليتبوأ مقعده من النار»^(٣). وإسناده على شرط الصحيح؛ لا يُعلم له عِلَّةٌ^(٤). وله شاهدٌ، وفيه : ثم قال: «لا تُحرقه؛ فإنه لا يعذبُ بالنار إلا ربُّ النار»^(٥).

(١) كذا في (المختصر)، وفي (الصارم): "السنة الثالثة عشرة".

(٢) (٥٤-٥٣/٤).

(٣) أخرجه ابن عدي في "الكامل" (٥٤/٤)، وابن الجوزي في "الموضوعات" (٥٢-٥٠/١)؛ من حديث بريدة، عن أبيه، عن صالح بن حيّان، عن علي بن مسهر . وأما قوله: «من كذب عليَّ متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار» فهذا اللفظ متفق على صحته: أخرجه البخاري في "صحيحه" (١١٠)، ومسلم في "صحيحه" (٣)؛ من حديث أنس رضي الله عنه .

(٤) بل فيه علة؛ فيه صالح بن حيّان القرشي؛ قال الذهبي: "هذا حديث منكر، ولم يأت به سوى صالح بن حيّان القرشي؛ هذا الضعيف"، وقال عنه البخاري في "التاريخ الكبير" (٢٧٥/٤): "فيه نظر"، وقال عنه ابن عدي في "الكامل" (٥٣/٤): "عامّة ما يرويه غير محفوظ"، وقال عنه النسائي في "الضعفاء" (ص٥٧): "ليس بثقة".

(٥) أخرجه المعافى في "الجليس الصالح" (١٨٢-١٨٣)، وابن الجوزي في "الموضوعات" (٥٢-٥١/١)؛ من طريق داود ابن الزبرقان، عن عطاء بن السائب، عن عبدالله بن الزبير رضي الله عنه، وابن الزبرقان ضعيف.

اختلاف

وللناس في هذا الحديث قولان:

العلماء

في

أحدهما: الأخذ بظاهره في قتل مَنْ تعمَّد الكذب على رسول الله،

حكم

من كذب ومن هؤلاء مَنْ قال: يَكْفُرُ بذلك؛ قاله جماعة، منهم: أبو محمد الجويني .

على

وجه ذلك: أن الكذب عليه كذبٌ على الله؛ ولهذا قال: «إن

الرسول

كذبًا عليّ، ليس ككذب على أحدكم»^(١)؛ فإن ما أمر به الرسول فقد

كذب

أمر الله به، يجبُ اتباعه كما يجبُ اتباعُ أمر الله؛ فإن الكاذب عليه

كالمكذب له .

يوضّحه: أن تكذبيه نوعٌ من الكذب، فإن مضمون تكذبيه الإخبارُ

عن خبره أنه ليس بصدق؛ وذلك إبطالٌ لدين الله .

وأيضًا: فإن الكاذب^(٢) عليه يُدْخَلُ في دينه ما ليس منه عمدًا^(٣)،

ويزعم أنه يجب على الأمة التصديق بذلك .

وهو أيضًا: استهزاء واستخفافٌ به؛ لأنه يزعمُ أنه أمر بأشياء ليست

مما أمر به؛ بل وقد لا يجوز الأمر بها، وهذا نسبة [له]^(٤) إلى السّفه، أو أنه

--

ينظر: "الكامل"؛ لابن عدي (٢٤٠/٣)، و"ميزان الاعتدال"؛ للذهبي (٩٦/٣) ،

و"تهذيب التهذيب"؛ لابن حجر (٢٦٦/٣) .

(١) متفق على صحته: أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٢٩١)، ومسلم في "صحيحه" (٤)؛

من حديث المغيرة بن شعبة رضي الله عنه .

(٢) في (المختصر): "الكاب"؛ وهو سهو، والمثبت من (الصارم) .

(٣) كذا في (المختصر)، وترسم "عمدًا" على لغة ربيعة، وفي (الصارم): "عمدًا" .

ينظر: "الخصائص" (٩٧/٢)، و"شواهد التوضيح والتصحيح" (ص ٨٨-٨٩) .

(٤) ساقطة من (المختصر)، والمثبت من (الصارم) .

يُخبر بأشياء باطلة، وهذا نسبة له إلى الكذب؛ وهو كفرٌ صريحٌ .

وبالجملة: فمن تعمَّد الكَذِبَ على الله؛ فهو كالمتمعد لتكذيب الله، وأسوأ حالاً، فكذلك الكذب على رسوله؛ كالتكذيب له .

قال شيخ الإسلام: "واعلم أن هذا القول مع غاية القوة"^(١) وذكر له أدلة لا يمكن دفعها قُوَّةً وكثرةً، ثم قال: "لكن يتوجه أن يُفرَّق بين الذي يكذب عليه مشافهةً، وبين الذي يكذب عليه بواسطة، مثل أن يقول: حدثني فلان بن فلان عنه بكذا، فإن هذا إنما كذب على ذلك الرجل، فأما إن قال: هذا الحديث صحيح، أو ثبت عنه أنه قال ذلك علماً بأنه كذب؛ فهذا / قد كذب عليه، أما إذا اقتراه ورواه روايةً ساذجةً ففيه [ب/٨] نظر .

وأما من رَوَى حديثاً وهو يعلم أنه كذب فهو حرام؛ لكن لا يكفر، إلا أن ينضم إلى روايته ما يوجب الكفر؛ لأنه صادق في أن شيخه حدثه به .

وعلى هذا: فمن سبَّه فهو أولى بالقتل ممن كَذَبَ عليه، والنبي ﷺ قد أمر بقتل الذي كذب عليه من غير استتابة؛ فكذلك السَّابُّ وأولى"^(٢) .
والقول الثاني: أن الكاذب عليه تُعْلَظُ عقوبته، ولا يكفر ولا يجوز قتله؛ لأن مَوجِبَاتِ الكفر والقتل معلومةٌ، وليس هذا منها؛ فلا يجوز أن يثبت ما لا أصل له .

ومن قال هذا فلا بُدَّ أن يُقَيَّدَ كلامه بأنه لم يكن الكذب عليه

(١) "الصارم" (٣٣٣/٢) .

(٣) ينظر: "المصدر السابق" (٣٣٣/٢-٣٣٤) .

متضمناً لعيب ظاهر، فأما إن أخبر أنه سمعه يقول كلاماً يدلُّ على نقصه وعيبه دلالة ظاهرة، مثل حديث: عَرَقَ الخيل^(١)، ونحوه من السُّرَّهَاتِ؛ فهو مستهزئ به استهزاءً ظاهراً، ولا ريب أنه كافرٌ حلالُ الدِّمِّ؛ ذكر ذلك شيخ الإسلام^(٢).

فهذا الرجل كذب عليه كذباً يتضمَّن عيبه وانتقاصه؛ لأنه زعم أنه حكَّمه في دماء قوم وأموالهم، وأذن له أن يبيتَ حيثُ شاء من بيوتهم؛ لَيَبَيْتَ عند تلك المرأة وَيَفْجُرَ بها .

ومن زعم أنه^(٣) حَلَّلَ المحرَّماتِ فقد انتقصه وعابه؛ فثبت أن الحديث نصٌّ في قتل الطَّاعن على كلا القولين؛ وهو المطلوب .

أما على الأوَّل: فلأنه كافر .

وأما على الثاني: فلأنه طاعن .

ويؤيد الأول: أنهم لو ظهر لهم أنه طَعَنَ وَسَبَّ؛ لبادروا إلى الإنكار عليه.

الحديث الرابع عشر^(٤): حديث الأعرابي الذي قال للنبي ﷺ لما أعطاه: ما أحسنتَ ولا أجملتَ . فأراد المسلمون قتله، فقال: «لو قتلتموه

(١) هذا حديث موضوع . ينظر: "الموضوعات"؛ لابن الجوزي (٦١١/٢-٦١٢)، و"اللائي

المصنوعة"؛ للسيوطي (١٣٤/٢) .

(٢) في "الصارم" (٣٣٥/٢) .

(٣) أي: النبي ﷺ .

(٤) كذا في (المختصر)، وفي (الصارم): "السنة الرابعة عشرة".

لدخل النار»^(١) .

فيدُلُّ على أن من آذاه إذا قُتِلَ دخل النار؛ وذلك لكفره، وجواز قتله، وإلا كان يكون شهيداً .

وفي هذا الحديث: أنه ﷺ عفا عنه؛ لأنه كان له أن يعفو عمن آذاه .

ومن ذلك: قول الذي قال له حين قَسَمَ غنائم حُنين: إن هذه قسمة ما أريد بها وجه الله. فقال عمر: دَغْنِي أَضْرِبْ عُنُقَ هذا المنافق . والحديث في "الصحيح"^(٢)؛ وإنما منعه لئلا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه؛ كذا قاله ﷺ .

ومن ذلك: قول عبدالله بن أبي: ﴿لِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَنَا أَلَا عَزْمٌ مِنْهَا أَلَا ذَلٌّ﴾ [سورة المنافقون، الآية : ٨]؛ فقال عمر: دَغْنِي أَضْرِبْ عُنُقَهُ. فقال: «إِذَنْ تُرْغِمُ»^(٣) له أنوف^(٤)، وكان ذلك والإسلام ضعيف، فخاف أن يُنفَرَّ الناس عن الإسلام .

وكذلك: قوله: «مَنْ يَعْذِرُنِي فِي رَجُلٍ بَلَغَ أَذَاهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي؟»، [قال له سعد بن مُعَاذٍ: أنا أعذرك، إن كل من الأوس ضربتُ عُنُقَهُ]^(٥)؛

(١) أخرجه البزار - كما في "كشف الأستار"؛ للهيتمي (٢٤٧٦) - وأبو الشيخ في "أخلاق النبي ﷺ" (ص ٧١-٧٢)، وإسناده ضعيف؛ لضعف إبراهيم بن الحكم ابن أبان .

(٢) أخرجه مسلم في "صحيحه" (١٠٦٣)، من حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنه.

(٣) كذا في (المختصر)، وفي (الصارم): " تُرْعِدُ " . ومعنى ترغم: أي تذلل وتنقاد . ينظر: "لسان العرب" مادة (رغم) (١٦٨٣/٣) .

(٤) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٣٥١٨)، ومسلم في "صحيحه" (٢٥٨٤)؛ من حديث

جابر بن عبدالله رضي الله عنه، وقوله: "إذن ترغم له أنوف"؛ ليست في الصحيحين، وإنما

أخرجها الواقدي في "المغازي" (٤١٨/٢)، وابن هشام في "السيرة" (٢٩٣/٢) .

(٥) ساقطة من (المختصر)، واستدركتها من (الصارم) .

ولم ينكر عليه النبي ﷺ^(١).

الحديث الخامس عشر: قال سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي في "مغازيه" عن الشعبي: لما افتتح رسول الله ﷺ مكة دعا بمال الغزى، فنشره بين يديه، ثم دعا رجلاً قد سَمَّاه، فأعطاه منها، ثم دعا أبا سُفْيَانَ بن حرب، فأعطاه منها، ثم دعا سعيد بن [الحارث]^(٢) فأعطاه، ثم دعا رهطاً من قريش فأعطاهم، فجعل يُعطي الرَّجُلَ القطعةَ من الذهب فيها خمسون مثقالاً وسبعون، فقام رجل فقال: إنك لبصير حيث تضع التبر. ثم قال^(٣) الثانية، فأعرض عنه، ثم [قام]^(٤) الثالثة؛ فقال: إنك لتحكم وما نرى عدلاً، فقال: «ويحك؛ إذا لا يَعدُلُ أحدٌ بعدي!»، ثم دعا رسولُ الله أبا بكر، فقال: «اذهب فاقتله»، فذهب فلم يجده، فقال: «لو قتلته لرجوتُ أن يكون أولهم وآخرهم»^(٥).

وجه الدلالة: فهذا نصٌّ في قتل مثل هذا الطَّاعن على رسول الله؛ من غير استتابة.

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٤١٤١)، ومسلم في "صحيحه" (٢٧٧٠)؛ من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) في (المختصر): "حريث"؛ وهو سبق قلم، والمثبت من (الصارم).

(٣) كذا في (المختصر)، وفي (الصارم): "قام".

(٤) في (المختصر): "قال"؛ وهو سبق قلم، والمثبت من (الصارم).

(٥) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في "الصارم" (٣٤٤/٢): "وهذا الحديث مرسل، ومخرجه عن مجالد، وفيه لين، لكن له ما يؤيد معناه ...".

وهذه قصة أُخرى؛ غير قصة غنائم حُنين، ولا قصة الذهب الذي بعثه علي^(١)، وكان [هَدمًا]^(٢) العُزَّى عَقِيبَ الفتح سنة ثمان، وحُنين بعد ذلك في ذي القعدة، وحديثُ علي^(٣) سنة عشر.

وتقدّم^(٤) أن عُمر قتل الرجل الذي لم يَرْضَ بحكم النبي ﷺ، ونزل القرآن بتقرير ذلك^(٥)، وجُرْمُه أسهل من جُرْم هذا.

وفي "الصحيحين" حديثُ الذي لمزه في قسمة الذُهَيْبَةِ^(٦) التي أَرْسَلَ بها علي^(٧)، وقال: «يَخْرُجُ مِنْ ضَنْضِي^(٨)» هذا قومٌ يتلون كتابَ الله رَطْبًا لا يجاوزُ حناجرهم، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كما يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، يقتلون أهلَ الإسلام، وَيَدْعُونَ أَهْلَ الْأَوْثَانِ؛ لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد^(٩).

(١) من اليمن.

(٢) في (المختصر): "هذا"؛ وهو سبق قلم، والمثبت من (الصارم).

(٣) أي: في (الصارم) (٨١/٢-٨٥)، وليس في هذا (المختصر)؛ فتنبه.

(٤) أي: قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ...﴾

الآية [سورة النساء، الآية: ٦٥]. أخرجه الطبري في "تفسيره" (١٥٩/٥-١٦٠)، وعزاه

السيوطي في "الدر المنثور" (٥٢٣/٤) لابن المنذر، وذكر ابن كثير في "تفسيره"

(٤٩٤/١) إسناد ابن أبي حاتم، وقال: "رواه ابن مردويه من طريق ابن لهيعة عن أبي

الأسود، وهذا أثر غريب مرسل، وابن لهيعة ضعيف".

قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" (٣٧/٥): "وهذا الإسناد وإن كان ضعيفاً؛ لكن تقوى

بطريق مجاهد، ولا يضره الاختلاف لإمكان التعدد".

(٥) تصغير ذهب؛ كأنه أثنى على معنى الطائفة أو الجملة. "الفتح" (٦٦٦/٧).

(٦) أي: من نسبه وعقبه. ينظر: "النهاية في غريب الحديث"؛ لابن الأثير (٦٩/٣).

(٧) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٣٣٤٤)، و(٤٣٥١)، و(٤٦٦٧)، و(٧٤٣٢)، ومسلم

في "صحيحه" (١٠٦٤)؛ من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

وقال: «سَيَخْرُجُ قَوْمٌ مِنْهُمْ فِي آخِرِ الزَّمَانِ [حَدَّثَ]»^(١) الْأَسْنَانُ، سُفْهَاءُ الْأَحْلَامِ، يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ، لَا يَجَاوِزُ إِيْمَانُهُمْ حَنَاجِرَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، فَأَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ، فَإِنْ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٢).

فهذه الأحاديثُ كُلُّهَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ طَائِفَةٍ هَذَا الرَّجُلِ الْعَائِبِ عَلَيْهِ، وَأَخْبَرَ أَنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ، وَقَالَ: «هُمْ شَرُّ قَتْلَى تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ»^(٣)، فَرَتَبَ الْقَتْلَ عَلَى مَرُوقِهِمْ مِنَ الدِّينِ.

فَعَلِمَ: أَنَّ الْمَوْجِبَ لِقَتْلِهِمْ: لَمَّا غَلَّوْا فِيهِ حَتَّى مَرُقُوا، وَهُمْ أَصْنَافٌ، وَكَانَ هَذَا أَوَّلَهُمْ؛ قَدْ خَرَجَ فِي زَمَنِهِ ﷺ، فَعَابَ قَسَمَهُ.

فَكُلُّ مَنْ عَابَ شَيْئًا مِنْ سُنَّتِهِ، فَحَكَمَهُ كَحَكْمِهِمْ؛ فَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ يَجُورُ فِي قَسَمِهِ فَهُوَ مَكْذُوبٌ لَهُ، وَلَا يَجِبُ اتِّبَاعُهُ عِنْدَهُ؛ وَهُوَ مُنَاقِضٌ لِمَا تَضَمَّنَتْهُ الرِّسَالَةُ مِنْ أَمَانَتِهِ، وَوَجُوبِ طَاعَتِهِ، وَزَوَالِ الْحَرَجِ عَنِ النَّفْسِ مِنْ قَضَائِهِ بِقَوْلِهِ وَفَعَلَهُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ أَوْجَبَ طَاعَتَهُ، وَالْإِنْقِيَادَ لِحُكْمِهِ، وَأَنَّهُ لَا يَحِيفُ عَلَى أَحَدٍ، فَمَنْ طَعَنَ فِي هَذَا فَقَدْ طَعَنَ فِي صِحَّةِ تَبْلِيغِهِ، وَذَلِكَ طَعْنٌ فِي الرِّسَالَةِ؛ وَهَذَا مِنْ أَقْبَحِ الْكَذِبِ وَأَشْنَعِهِ.

(١) فِي (الْمَخْتَصَرِ): "حَدِيثٌ"، وَالثَّبُوتُ مِنَ (الْصَّارِمِ).

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي "صَحِيحِهِ" (٣٦١١)، وَ(٥٠٥٧) وَ(٦٩٣٠)، وَمُسْلِمٌ فِي "صَحِيحِهِ" (١٠٦٦)؛ مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي "سُنَنِهِ" (٣٠٠٠)، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي "سُنَنِهِ" (١٧٦)، وَأَحْمَدُ فِي "مُسْنَدِهِ" (٢٥٠/٥)؛ مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: "حَدِيثٌ حَسَنٌ"؛ وَهُوَ كَمَا قَالَ.

فصل (١)

الاستدلال

بالإجماع

وأما إجماع الصحابة رضي الله عنهم، فقد نُقِلَ ذلك عنهم في قضايا متعددة منتشرة مستفيضة / ، ولم يُنكرها أحدٌ منهم؛ فصارت إجماعاً. [٩/ب]

قال شيخ الإسلام: واعلم أنه لا يمكن ادّعاء إجماع الصحابة على مسألة فرعية، بأبلغ من هذه الطريق .

فمن ذلك: ما ذكره سيف بن عمر التميمي قال : رُفِعَ إلى المهاجر^(٢) امرأتان مغنيتان، غَنَّتْ إحداها بشتم النبي ﷺ؛ [فقطع]^(٣) يدها، ونزع ثناياها، وغَنَّتِ الأخرى بهجاء المسلمين، فقطع يدها ونزع ثنيتها؛ فكتب إليه أبو بكر: بلغني الذي سِرْتَ به في المرأة التي غَنَّتْ بشتم النبي ﷺ، فلولا ما قد سبقتني فيها، لأمرت بك قتلها؛ لأن حدَّ الأنبياء ليس يشبه الحدود، فمن تعاطى ذلك من مسلم فهو مُرْتَدٌّ، أو معاهدٍ فهو محاربٌ غادرٌ .

وكتب إليه في التي تَغَنَّتْ بهجاء المسلمين: أما بعدُ فإنه قد بلغني أنك قطعتَ يدَ امرأة تَغَنَّتْ بهجاء المسلمين، ونَزَعْتَ ثَنِيَّتَهَا، فإن كانتَ ممن تدَّعي الإسلامَ فأدبٌ وتَقْدِمَةٌ دُونَ الْمُثَلَّةِ، وإن [كانتَ]^(٤) ذِمَّةً فلعمري

(١) "الصارم" (٢/٣٧٨-٣٨٨) .

(٢) هو المهاجر بن أبي أمية المخزومي القرشي، أخو أم سلمة زوج النبي ﷺ، صحابي جليل، شهد بدرًا مع المشركين ثم أسلم، توفي بعد سنة (١٢هـ) .

ينظر: "الإصابة" (٦/٢٢٨) .

(٣) في (المختصر): "قطع"، والمثبت من (الصارم).

(٤) في (المختصر): "كان"؛ وهو سبق قلم، والمثبت من (الصارم) .

لَمَّا صَفَحَتْ عَنْهُ مِنَ الشَّرْكَ أَعْظَمَ، وَلَوْ كُنْتُ تَقَدَّمْتُ إِلَيْكَ فِي مِثْلِ هَذَا لَبَلَّغْتَ مَكْرُوهَكَ، فَاقْبَلِ الدَّعَاةَ، وَإِيَّاكَ وَالْمُثَلَّةَ فِي النَّاسِ؛ فَإِنَّهَا مَأْتُمْ وَمَنْفَرَةٌ، إِلَّا فِي قِصَاصٍ .

وذكر هذه القصةَ غيرُ سيف^(١)، وهذا يوافق ما تقدَّم عنه^(٢) أنه من شتم النبي ﷺ كان له أن يقتله، وليس كذلك^(٣) لأحد بعده، وهذا صريح في وجوب قتل من سبَّ النبي ﷺ من مُسلم ومعاهد، وإن كانت امرأة، وأنه يُقتل بدون استتابة؛ بخلاف من سبَّ الناس؛ وأن قتلها حدٌّ للأنبياء؛ كما أن جلد مَنْ سبَّ غيرهم حدٌّ له، وإنما لم يأمره بقتلها؛ لأنه اجتهد فيها؛ وعمل لها حداً؛ فكَرِهَ أبو بكر أن يجمع عليها حدَّين .

وَيَحْتَمِلُ: أَنَّهُ أَسْلَمَتْ أَوْ تَابَتْ؛ فَقَبِلَ الْمُهَاجِرُ تَوْبَتَهَا قَبْلَ كِتَابِ أَبِي بَكْرٍ، وَهُوَ مُحَلُّ اجْتِهَادٍ سَبَقَ فِيهِ حُكْمٌ؛ فَلَمْ يُغَيِّرْهُ أَبُو بَكْرٍ؛ لِأَنَّ الاجْتِهَادَ لَا يُنْقَضُ بِالاجْتِهَادِ .

وروى حرب في "مسائله"^(٤)، عن ليث عن مجاهد قال: أُنِيَ عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِرَجُلٍ سَبَّ النَّبِيَّ ﷺ فَقَتَلَهُ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ سَبَّ اللَّهَ أَوْ رَسُولَهُ أَوْ أَحَدًا مِنْ أَنْبِيَائِهِ فَاقْتُلُوهُ .

وقال مجاهد عن ابن عباس: أَيُّمَا مُسْلِمٍ سَبَّ اللَّهَ أَوْ رَسُولَهُ أَوْ أَحَدًا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَقَدْ كَذَّبَ بِرَسُولِ اللَّهِ، وَهِيَ رِدَّةٌ؛ يُسْتَتَابُ فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا

(١) منهم: ابن جرير الطبري في "تاريخه" (٢٧٧/٣)، والسيوطي في "تاريخ الخلفاء" (ص ٧٧).

(٢) أي: عن أبي بكر رضي الله عنه في هذا (المختصر) (ص ٥٦)، وفي (الصارم) (١٩١/٢) .

(٣) كذا في (المختصر)، حيث رسمت الكاف دون الشرطة؛ وهو منهج العلامة البعلي رحمه الله في كتابه "كذلك"، وفي (الصارم): "ذلك" .

(٤) هذا الكتاب من أنفس كتب الخنابلة؛ وهو مخطوط لدى الأستاذ زهير الشاويش .

قُتِلَ. وأيما مُعَاهِدٍ سَبَّ أَحَدًا من الأنبياء، فقد نقض العهد فاقتلوه .

وروى حربٌ أيضًا أن عمر قال للتَّبْطِي الذي كتب له كتابًا حين دخل الشام، وكان قد وقع منه شيء، فقال له محدثًا بذلك : لم أُعْطِكَ لَتُدْخِلَ عَلَيْنَا فِي دِينِنَا^(١) / ، لئن عُذْتُ لأضربنَّ عُنُقَكَ^(٢) .

[١/١٠]

فهذا عمر رضي الله عنه بمحضر من الصحابة من الأنصار والمهاجرين يقول لمن عاهده: إنا لم نُعْطِكَ العهد على أن تُدْخِلَ عَلَيْنَا فِي دِينِنَا، وحلف لئن عاد ليضربن عنقه؛ فَعُلِمَ بذلك إجماع الصحابة - رضي الله عنهم - على أن أهل العهد ليس لهم أن يُظْهِرُوا الاعتراض علينا في ديننا، وأن ذلك مبيح لدمائهم .

وإن من أعظم الاعتراض: سَبُّ النبي ﷺ، وهذا ظاهر لا خفاء به. وَرَوِيَّ عن ابن عمر: أنه مرَّ براهب، فقيل له: هذا يسبُّ النبي ﷺ، فقال ابن عمر: لو سمعته لقتلته^(٣)، وذكر هذا الحديث غير واحد .

(١) في (المختصر) تكرار: "لم أعطك لتدخل علينا في ديننا، لم أعطك الأمان لتدخل علينا في ديننا"، ولعل المؤلف أعادها شرحًا لها؛ إذ ذكر المفعول المحذوف هو الأمان، وقد أثبت الجملة الأولى؛ لقرنها مما في (الصارم).

(٢) أخرجه المعافي في "الجلس الصالح" (٣/٣٠٦)، واللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة" (٣/٧٢٩-٧٣٢)، وعبدالله بن الإمام أحمد في "السنة" (٢/٤٢٣)، وابن بطة في "الإبانة" (٢/١٩٤-١٩٥)، وإسناده ضعيف؛ لضعف خالد الحذاء .

(٣) تقدّم تخريجه في حديث حصين (ص ٣٢) .

وتقدّم حديث صبيغ مع عمر^(١)، وحديث ابن عباس في شأن عائشة وأزواج النبي ﷺ خاصة^(٢).

وعن خالد بن الوليد: أنه قتل امرأة سبّت النبي ﷺ^(٣). رواه أحمد .
 وذكر ابن المبارك بسنده: أن غرقة بن الحارث الكندي - وكان له صحبة - سمع نصرانياً شتم النبي ﷺ، فضربه، فذق أنفه، فرفع إلى [عمرو]^(٤)
 بن العاص، فقال: إنا قد أعطيناهم العهد، فقال غرقة: معاذ الله أن نعطيهم العهد على سبّ الرسول ﷺ، فقال له عمرو: صدقت^(٥).
 فهذه أقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان رضي الله عنهم.

-
- (١) تقدّم في (الصارم) (٣٥٦/٢)، وليس في هذا (المختصر)؛ فتنبه .
 وحديث صبيغ بن عسل، قال أبو عثمان النهدي: سألت رجل من بني يربوع - أو من بني تميم - عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن الذاريات والمرسلات والنازعات، أو عن بعضهم؟ فقال عمر: ضع عن رأسك، فإذا له وفرة، فقال عمر: أما والله لو رأيتك مخلوقاً لضربت الذي فيه عينك، ثم قال: ثم كتب إلى أهل البصرة - أو قال إلينا: - ألا تجالسوه . قال: فلو جاء ونحن مائة تفرقنا" .
 أخرجه الدارمي في "سننه" (١٤٨)، وابن بطة في "الإبانة الكبرى" (٤١٤/١-٤١٦)، قال شيخ الإسلام عن هذه القصة: "رواه الأموي وغيره بإسناد صحيح"؛ "الصارم" (٣٥٧-٣٥٦/٢) .
 (٢) تقدّم في (ص ٤٥) .
 (٣) أخرجه أبو عبيد في "الأموال" (ص ٢٧١)، والخلال في "أحكام أهل الملل" (ص ٢٥٧)، وفيه راو لم يسم، وهو رجل من بلقين .
 (٤) في (المختصر): "عمر"؛ وهو سبق قلم، والمثبت من (الصارم) .
 (٥) أخرجه البخاري في "التاريخ الكبير" (١٠٩/٧)، والبيهقي في "سننه الكبرى" (٢٠٠/٩)؛ من حديث غرقة بن الحارث الكندي، وقال عنه الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٢٦٠/٦): "رواه الطبراني في "الأوسط"، وفيه عبدالله بن صالح، كاتب الليث، وقد وثق، وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات" .

وأما الاعتبار^(١) فمن وجوه^(٢):

الأدلة
من
القياس

أحدها: أن عَيْبَ دِينِنَا وَشْتَمَ نَبِيِّنَا مُجَاهِدَةٌ لَنَا وَمَحَارِبَةٌ؛ فكَانَ نَقْضُ الْعَهْدِ كَالْمَحَارِبَةِ بِالْيَدِ وَأَوَّلَى .

يُبين ذلك قوله: ﴿ وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾^(٣) [سورة التوبة، الآية: ٤١]؛ والجهاد في النفس يكون باللسان؛ كما يكون باليد .

الوجه الثاني: أنا وإن أقررناهم على ما يعتقدونه من الكفر؛ فهو إقرار على ما يضمرونه من العداوة، وأما إظهار السبِّ لله ولرسوله ودينه فهو محاربة؛ تَنْقُضُ الْعَهْدَ .

الوجه الثالث: أن مطلق العهد الذي بيننا وبينهم يقتضي أن يَكْفُوا عن إظهار الطعن والشتم؛ كما يقتضي الإمساك عن سفك الدماء، بل السبُّ أعظم من سفك الدماء؛ لأننا نبذل المال والنفسَ على أن نُعْزَرَ الرسولَ ونعظمه ويعلو الدين، وهم يعلمون ذلك من ديننا، فإن خالفوه انتقض [عهدهم]^(٤) .

الوجه الرابع: أن العهد الذي عاهدهم عليه عمر رضي الله عنه، قد بَيَّنَّ فِيهِ ذَلِكَ، وَشَرَطَهُ عَلَيْهِمْ^(٥) / ؛ كما روى ذلك حرب بإسناد صحيح [١٠/ب]

(١) أي: القياس، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ ﴾ [سور الحشر، الآية: ٢] .

ينظر: "لسان العرب" مادة (عبر) (٢٧٨٣/٤) .

(٢) ينظر: "الصارم" (٣٨٨/٢-٤٦٤) .

(٣) في (المختصر): "وجاهدوا في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم"؛ وهو وهم .

(٤) في (المختصر): "عهده"، والمثبت هو الموافق لسياق الكلام .

(٥) ذكر هذه الشروط البيهقي في "سننه الكبرى" (٢٠٧/٩-٢٠٩)، وابن حزم في "المحلى"

(٣٤٦/٧-٣٤٧) .

عن عبدالرحمن بن غنم^(١).

الوجه الخامس: أن العقد مع أهل الذمة على أن تكون الدار لنا تجري فيها أحكام الإسلام، وعلى أنهم أهل صغار وذلة، على هذا عوهدوا وصُولُحُوا، فإظهار شتم الرسول والطعن في الدين؛ ينافي كونهم في صغار وذلة.

الوجه السادس: أن الله فرض علينا تعزير رسوله وتوقيره ونصره، ومنعه وإجلاله وتعظيمه، وذلك يُوجبُ صَوْنَ عَرَضِهِ بكل طريق.

الوجه السابع: أن نصر رسول الله ﷺ فرضٌ علينا؛ لأنه من التعزير، وهو من أعظم الجهاد، وقد قال تعالى: ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾ [سورة التوبة، الآية: ٤٠]؛ بل نصرُ آحاد المسلمين واجب^(٢)، فكيف بنصر سيد ولد آدم ﷺ؟!.

الوجه الثامن: أن الكفار قد عوهدوا على ألا يُظهروا شيئاً من المنكرات المختصة بدينهم، فمتى أظهروا شيئاً منها عوقبوا، فكذلك إذا أظهروا سبَّ الرسول استحقوا عقوبة ذلك؛ وهي القتل.

الوجه التاسع: أنه لا خلاف بين المسلمين أنهم ممنوعون من إظهار السبِّ، وأنهم يُعاقبون عليه إذا فعلوه بعد التَّهْيِ؛ فعلمَ أنهم لم يُقرُّوا عليه، وإذا فعلوا ما لم يُقرُّوا عليه من الجنايات استحقوا عقوبته بالاتفاق، وسبُّ غير الرسول يوجبُ جلدَهم؛ فكذلك سبُّ الرسول يوجبُ قتلَهم.

(١) قال عنه ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (٣٤٨/١): "مختلف في صحبته، وذكره العجلي في كبار ثقات التابعين، مات سنة ثمان وسبعين".

(٢) يشير إلى حديث أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً»، قالوا: يا رسول الله، هذا ننصره مظلوماً فكيف ننصره ظالماً؟ قال: "تأخذ فوق يديه". أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٤٤٤).

الوجه العاشر: أن القياس الجلي يقتضي أنهم متى خالفوا شيئاً مما عوَّهَدُوا عليه، انتقض عهْدُهُمْ؛ كما ذهب إليه طائفة من الفقهاء، وإذا لم يَفُؤُوا بما عوَّهَدُوا عليه انفسخ عقدُهُمْ؛ كما ينفسخ البيع وغيره إذا لم يف أحد المتعاقدين بما شرَّطه .

والحكمة ظاهرة، فإنه إنما التزم ما التزمه بشرط أن يلتزم للآخر بما التزمه، فإذا لم يلتزم له الآخر، صار هذا غير ملتزم، فإن الحكم المعلق بشرط لا يثبت عند عدمه باتفاق العقلاء .

إذا تبين ذلك: فإن كان المعقود عليه حقاً للعاقِد له أن يبذله بدون الشرط، لم ينفسخ العقد بفواته، بل له فسخه؛ كما إذا شرط رهناً في البيع .

وإن كان حقاً لله / أو لغيره ممن يتصرف له بالولاية لم يَجْزُ إمضاء [١/١١] العقد؛ بل ينفسخ بفوات الشرط، أو يجب فسخه؛ كما إذا شرَّط الزوجة حُرَّةً مسلمةً، فبانت وثنية .

وعقود الذمة ليس حقاً للإمام؛ بل هو حقُّ لله، ولعامة المسلمين .
فإن خالفوا شيئاً مما شرَّط عليهم :

عقود
الذمة
وفسخها

فقد قيل: يجب على الإمام فسخ العقد، وفسخه: أن يلحقه بمأمنه، ويخرجه من دار الإسلام، وهذا ضعيف؛ لأن الشرط حقُّ لله، فينفسخ العقد بفواته من غير فسخ، وهنا [الشروط على أهل] ^(١) الذمة حقُّ لله .

ولو فرض جواز إقرارهم بلا شرط، فإنما ذاك فيما لا ضرر فيه على المسلمين، فأما ما يضرُّ بالمسلمين فلا يجوز إقرارهم عليه بحال، ولو فرض إقرارهم على ما يضر المسلمين في أنفسهم وأموالهم، فلا يجوز إقرارهم

(١) في (المختصر): "شر"؛ وهو سبق قلم، والمثبت من (الصارم)؛ لتعام المعنى .

على [إفساد]^(١) دين الله والطعن على كتابه ورسوله .
ومقتضى عقد الذمة: ألاَّ يُظهروا سبَّ الرسول؛ كما أن سلامة المبيع من العيوب وحلول الثمن، وسلامة المرأة والزوج من الموانع، وإسلام الزوج وحرَّيته؛ من مُوجِبِ العقد المطلق ومقتضاه، فإن مُوجِبِ العقد هو ما يَظهر عُرفاً وإن لم يُتَلَفَظْ به، والإمساك عن الطعن والسَّبِّ مما يُعْلَمُ أن المسلمين يقصدونه بعقد الذمة ويطلبونه؛ كما يطلبون الكفَّ عن مقاتلتهم وأولى؛ فإنه من أكبر المؤذيات .

فإن قيل: أهل الذمة قد أقرناهم على دينهم، ومنه استحلال السَّبِّ، فإذا قالوا ذلك لم يقولوا غير ما أقرناهم عليه .

قلنا: ومن دينهم استحلال قتال المسلمين، وأخذ أموالهم، ومحاربتهم بكل طريق، ومع هذا فليس لهم أن يفعلوا ذلك بعد العهد، ومتى فعلوه نُقِضَ عهدهم؛ وذلك لأننا وإن كنا نقرهم على أن يعتقدوا ما يعتقدونه، [ويُخَفُوا]^(٢) ما يخفونه، فلم نقرهم على أن يُظهروا ذلك، ويتكلموا به بين المسلمين، ونحن لا نقول بنقض عهد السابِّ حتى نسمعه أو يشهد به المسلمون، فمتى حصل ذلك، كان قد أظهره .

ولو أقرناهم على دينهم^(٣)؛ لأقرناهم على هدم المساجد، وإحراق المصاحف، وقتل العلماء والصالحين؛ فإنهم يدينون بذلك، ولا خلاف أنهم لا يُقرُّون على شيءٍ من ذلك ألبتة .

(١) في (المختصر): "فساد"؛ وهو سبق قلم، والمثبت من (الصارم).

(٢) في (المختصر): "ويخفون"، وله وجه على لغة بعض القبائل العربية في إثبات النون، ولكن الذي يظهر أنها سبق قلم؛ بدليل ما قبلها: "أن يعتقدوا"، والمثبت من (الصارم)؛ فتنبه.

ينظر: "شواهد التوضيح والتصحيح" (ص ٢٣٦-٢٣٧) .

(٣) أي: على المعنى الذي أبداه المعارض .

المسألة الثانية^(١)

أنه يتعين قتله، ولا يجوز استرقاقه، ولا المن عليه،

ولا فداؤه

الإجماع

على

قتل

السابع

أما إن كان مسلماً فبالإجماع؛ لأنه نوع من المرتد أو من الزنديق، والمرتد يتعين قتله، وكذا الزنديق، وسواء كان رجلاً أو امرأة .

وإن كان معاهدًا يتعين قتله أيضاً، سواء كان رجلاً أو امرأة؛ عند

[١١/ب]

عامة الفقهاء / من السلف ومن تبعهم .

وقد تقدم قول ابن المنذر^(٢): "أجمع عوام أهل العلم على أن على من

سب النبي ﷺ القتل؛ ومن قاله: مالك، والليث، وأحمد، وإسحاق، وهو مذهب الشافعي .

وحكي عن الثعمان^(٣): لا يقتل الذمي؛ وهذا اللفظ يدل على

وجوب قتله عند عامة العلماء .

ولقتله مأخذان :

أحدهما: انتقاض عهده .

والثاني: أنه حد من الحدود، وهو قول فقهاء الحديث .

قال ابن راهويه: "إن أظهروا السب قتلوا، وأخطأ من قال: "ما هم

فيه من الشرك أعظم من سب النبي ﷺ". قال إسحاق^(٤): "يقتلون؛ لأنه

(١) "الصارم" (٢/٤٦٧-٥٤١) .

(٢) في هذا (المختصر) (ص ٣١)، وفي (الصارم) (٢/١٣) .

(٣) أي: الإمام أبا حنيفة .

(٤) أي: ابن راهويه .

نقض للعهد".

وكذلك فعلَ عمرُ بن عبد العزيز، ولا شبهة في ذلك، وقد قتل ابنُ عمر الراهبَ الذي سبَّ النبي ﷺ، وقال: "ما على هذا صالحناهم" (١).
وكذلك نصَّ الإمام أحمد على وجوب قتله، وانتقاض عهده،
وتقدّم بعض نصوصه (٢).

وكذلك نصَّ عامة أصحابه؛ ذكروه بخصوصه في مواضع، وذكروه
أيضًا في جملة ناقضي العهد.

ثم المتقدمون وطوائف من المتأخرين قالوا: يتعيّن قتله وقتل غيره من
ناقضي العهد؛ كما دلَّ عليه كلام أحمد.

وذكر طوائف منهم: أن الإمام يُخيّر فيمن نقضَ العهدَ من أهل
الذمة؛ كما يُخيّر في الأسير، فدخل هذا السَّبُّ في عموم الكلام، لكن
المحققون منهم؛ كالقاضي وغيره، قيّد ذلك بغير السَّبِّ.

وأما السَّبُّ: فيتعين قتله:

حكم
السَّبِّ

فإما ألا يُحكى في تعيّن قتله خلاف؛ لكون الذين أطلقوا في موضع
قيّده في موضع آخر، بأن السَّبَّ يتعيّن قتله، فهو غير داخل في العموم.
أو يُحكى فيه وجّة ضعيف؛ لأن الذين قالوا به في موضع نصّوا على
خلافه في موضع آخر.

واختلف أصحاب الشافعي أيضًا:

فمنهم: من قال: يتعين قتله.

(١) تقدّم تخريجه في حديث حصين (ص ٣٢).

(٢) في هذا (المختصر) (ص ٣٢)، وفي (الصارم) (١٦/٢) وما بعدها).

ومنهم : من ذكر الخلاف، وقال: هو كغيره، والصحيح جواز قتله؛ قالوا: ويكون كالأسير؛ يجب على الإمام أن يفعل فيه الأصلح .
وكلام الشافعي: يقتضي أن الناقض حُكْمُهُ حُكْمُ الحربي، وفي موضع أمر بقتله عينا، من غير تحيير .
وأما أبو حنيفة: فلا تجيء هذه المسألة على أصله؛ إذ أصله لا يَنْتَقِضُ عهدُ أهل الذمة إلا أن يكونوا أهل شوكة ومنعة، فيمتنعون بذلك على الإمام، فلا يمكنه إجراء أحكامنا عليهم .

ومذهب مالك: لا ينتقض عهدهم إلا أن يخرجوا ممتنعين مئاً، مانعين للجزية من غير ظلم، أو يلحقوا بدار الحرب . لكن مالكا يُوجبُ قتلَ سائب الرسول عينا، وقال: إذا استكرهَ الذميُّ مسلمةً على الزنا؛ قُتِلَ إن كانت حُرَّةً، وإن كانت أمةً عُوقِبَ العقوبة الشديدة .
فشاتم الرسول يتعين قتله؛ كما نصَّ عليه الأئمة :

[١٢/١] أما على قول من [يقول]^(١): يتعين قتل كل من نقضَ / العهد وهو في أيدينا ، أو يتعين قتل كل ناقض للعهد بما فيه ضرر على المسلمين وأذى؛ كما ذكرناه من مذهب الإمام أحمد، وكما دلَّ عليه كلام الشافعي، أو يقول: يتعين قتل من نقض العهد بسبِّ الرسول وحده؛ كما ذكره القاضي؛ وكما ذكره طائفة من أصحاب الشافعي؛ وكما نصَّ عليه عامة الذين ذكروه في نواقض العهد، وذكروا أن الإمام يَتَحَيَّرُ فيمن نقض العهد على سبيل الإجمال، فإنهم ذكروا في مواضع أخر أنه يقتل من غير تحيير فظاهر .

(١) ساقطة من (المختصر)، وهي من (الصارم) .

وأما على قول من يقول: إن كُلَّ ناقض للعهد يتخير فيه الإمام، فقد ذكرنا أنهم قالوا: إنه يستوفي منه الحقوق؛ كالقتل والحد والتعزير؛ لأن عقد الذمة على أن تجري أحكامنا عليهم، وهذه أحكامنا، ثم إذا استوفينا فالإمام مخير فيه؛ كالأسير .

وعلى هذا القول: فيمكنهم القول بقتل السَّابِّ حدًّا من الحدود؛ كما لو نقض بزنا أو قطع طريق، فإنه يقتل بذلك إن أوجب القتل، بل قد يُقتل الذمي حدًّا من الحدود، وإن لم ينتقض عهده؛ كما لو قتل ذميًّا، ومذهب مالك يمكن توجيهه على هذا الوجه، إن كان فيهم من يقول: لم ينتقض عهده .

وبالجملة: فالقول بأن الإمام يتخير فيه إنما يدلُّ [عليه عموم كلام]^(١) بعض الفقهاء أو إطلاقه، وكذلك قولهم: إنه يُلحق بدار الحرب، وأخذُ المذاهب من الإطلاقات يجرُّ إلى غلط عليهم؛ بل لابد من أخذ ذلك من كلامهم المفسر .

وبالجملة: فإن تقرر في هذا خلاف، فهو ضعيف نقلًا وتوجيهًا. والدليل على تعيين قتله^(٢) ما قدَّمناه^(٣) من أقوال الصحابة والتابعين، والسُّنن والآيات^(٤) .

(١) في (المختصر): "على عموم"، والمثبت من (الصارم)؛ لئيم المعنى المراد .

(٢) أي: الساب للنبي ﷺ .

(٣) في هذا (المختصر) (ص ٣٣ وما بعدها)، وفي (الصارم) (٥٨/٢ وما بعدها) .

(٤) اكفى العلامة البعلبي رحمه الله بذكر الأدلة المتقدمة، وإلا فإن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله قد أعاد مرة ثانية الأدلة الدالة على تعيين قتل الساب الذمي في "الصارم" (٥١٢/٢ وما بعدها) .

المسألة الثالثة^(١)

أنه يُقتل، ولا يُستتاب؛ سواء كان مسلماً أو كافراً

قال الإمام أحمد: "كل من شتم النبي ﷺ مسلماً كان أو كافراً فعليه القتل، وأرى أن يقتل ولا يستتاب"^(٢). مع نصّه أنه مرتدٌّ إن كان مسلماً، وأنه ناقض للعهد إن كان ذمياً، وكذلك أطلق غالب الصحابة أنه يُقتل، ولم يذكروا استتابة؛ حتى فيمن قذف أمّ النبي ﷺ أطلقوا قتله، ولم يذكروا استتابة .

حكم
استتابة
المرتد
غير
الساب

مع أن له في قتل المرتدّ غير السَّاب: هل يجب استتابته أم يُستحبُّ؟
روايتان منصوصتان^(٣) .

فلو تاب من السَّبِّ؛ بأن يُسلم أو يعودَ إلى الذِّمة / إن كان كافراً، [١٢/ب] ويُقلع عن السَّبِّ - فقال القاضي وغيره: لا تُقبلُ توبة من سبَّ النبي ﷺ؛ لأنَّ المَعْرَةَ تُلحق الرسول؛ وكذلك قال ابن عقيل، وهو حقُّ آدمي لم يُعلم إسقاطه .

(١) "الصارم" (٣/٥٥١-٩٥٢) .

(٢) ينظر: "أحكام أهل الملل"؛ للخلال (ص ٢٥٦) .

(٣) "روايتان منصوصتان" كذا في (المختصر)، وكان الأولى أن يقول: "روايتان منصوصتين"

اسم إن مؤخر، ولكن يخرج ما ذكره المؤلف على وجهين: الأول: أن يكون اسم إن

ضمير الشأن محذوف . والثاني: أنه أعرب المثنى بحركة مقدرة على الألف . ينظر:

"شواهد التوضيح والتصحيح" (ص ٢٠٣) .

قال عامة الأصحاب: لا تقبل توبته، بل يُقتل ولو تاب؛ خلافاً لأبي حنيفة والشافعي في قولهما: إن كان مسلماً يُستتاب، فإن تاب وإلا قُتل . وإن كان ذمياً^(١):

فقال أبو حنيفة: لا ينتقض عهده .

واختلف أصحاب الشافعي فيه؛ قال الشريف في "الإرشاد"^(٢) - وهو ممن يعتمد نقله -: "من سبَّ النبي ﷺ قُتل ولم [يُستتب]"^(٣)، ومن سبَّه من أهل الذمة قُتل وإن أسلم؛ وقال أبو علي بن البناء في "الخصال"^(٤): "من سبَّ النبي ﷺ وجب قتله، ولا تقبل توبته، وإن كان كافراً فأسلم؛ فالصحيح من المذهب أنه يقتل أيضاً ولا يستتاب، ومذهب مالك كمذهبنا" .

وعامة هؤلاء لم يذكروا خلافاً في وجوب قتل المسلم والكافر، وأنه لا يسقط بالتوبة من إسلام وغيره .

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في "الصارم" (٥٦٨/٣): "ولهذا ينقض عهد الذمي بأشياء: مثل الزنا بالمسلمة وإن لم يكن محصناً، وقتل أي مسلم كان، والتجسس للكفار، وقتال المسلمين، والحقا بدار الحرب" .

(٢) (ص ٤٦٨) .

(٣) في (المختصر): "لم يستتاب"؛ وهو سبق قلم، والمثبت من (الصارم)، ويجوز قوله: "ولم يستتاب" على لغة بعض العرب، ولكنه خلاف المشهور من لغة العرب. ينظر: "شواهد التوضيح والتصحيح" (٢٣٤-٢٣٧) .

(٤) هذا الكتاب مفقود، ويوجد منه الجزء الرابع المخطوط، في مكتبة الموسوعة الفقهية بوزارة الأوقاف الكويتية برقم (١/٢٩٣) .

وقال القاضي في "الجامع الصغير"^(١): "من سبَّ النبي ﷺ قُتِلَ ولم تقبل توبته، فإن كان كافراً فأسلم ففيه روايتان".
وكذلك ذكر أبو الخطاب فيمن سبَّ أمه^(٢): لا تقبل توبته، وإن كان كافراً فروايتان.

وحكى بعض أصحابنا رواية: أن المسلم تُقبل توبته أيضاً في رواية؛ بأن يُسلم ويرجع عن السبِّ؛ كذا ذكره أبو الخطاب في "الهداية"^(٣)، ومن احتذى حذوه من المتأخرين.

فتلخص أن الأصحاب حكوا في توبة السَّابِّ ثلاث روايات:
لا تُقبل؛ وهي المنصورة.

تُقبل.

الثالثة: الفرق بين الكافر والمسلم؛ فتُقبل توبة الكافر دون المسلم.
وتوبة الذمي - إذا قلنا: تُقبل - هو أن يُسلم، فأما إن أُلغى وطلب عقد الذمة [ثانياً]^(٤) لم يُعصَم رواية واحدة؛ كما تقدّم^(٥).

(١) حقق الشيخ محمد بن حمود التويجري قسم العبادات من هذا الكتاب، في رسالة ماجستير في كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية عام (١٤٠٥هـ).

(٢) أي: أم النبي ﷺ.

(٣) (١١٠/٢).

(٤) في (المختصر): "ثائباً"، والمثبت من (الصارم)؛ لدلالة سياق الكلام عليه.

(٥) في هذا (المختصر) (ص ٩١)، وفي (الصارم) (٥٥١/٣).

وعلى قولنا: يَخَيَّرُ فيه كالأسير، فتشرع استتابته بالعود إلى الذمة، لكن لا تجب هذه الاستتابة رواية واحدة .

وعلى الرواية التي ذكرها أبو الخطاب: فإنه إن أسلم الذمي سقط عنه القتل .

وعلى قول من يقول: تجب دعوة كل كافر، قد تجب استتابة الذمي.

وذكر السَّامِرِيُّ: أن توبة المسلم على روايتين، وتوبة الكافر لا تُقبل، عكس ما ذكره الأصحاب من الفرق . وليس الأمر كذلك؛ بل فيه خلل، وإلا فلا ريب أنا إذا قبلنا توبة المسلم بإسلامه؛ فتوبة الذمي بإسلامه أولى؛ ذكره شيخ الإسلام^(١)؛ ثم قال: وقد يُوجَّه ما ذكره السَّامِرِيُّ بأن يُقال: السَّبُّ قد يكون غلطاً من المسلم لا اعتقاداً؛ فتقبل توبته؛ إذ هو عشرة لسان أو [قلة]^(٢) علم، والذميُّ سبُّه أذى محض لا ريب / فيه، فإذا وجب عليه الحدُّ لم يسقط بإسلامه؛ كسائر الحدود . [i/١٣]

فتلخص: أنهما لا يُستتابان في المنصوص المشهور، فإن تابا لم تقبل توبتهما في المشهور أيضاً .

وحُكِيَ عنه: في الذمي أنه إذا أسلم سقط عنه القتل؛ وإن لم يُستتب .

وحُكِيَ عنه: أن المسلم يُستتاب، وتقبل توبته .

وخرَّج عنه: في الذمي أنه يُستتاب؛ وهو بعيد .

واعلم: أنه لا فرق بين سبه بالقذف وغيره؛ نصَّ عليه، وذكره عامة

(١) في "الصارم" (٣/٥٦٤-٥٦٥) .

(٢) في (المختصر): "قلمه"؛ وهو سبق قلم، والمثبت من (الصارم) .

أصحابه، وأكثر العلماء .

وفرق الشيخ أبو محمد^(١) بين القذف والسَّبِّ؛ فذكر الروایتين في المسلم وفي الكافر في القذف، ثم قال: "وكذلك سبه بغير القذف، إلا أنه يسقط بالإسلام"^(٢)، وسيأتي تحرير ذلك^(٣).

وأما مذهب مالك^(٤): فإنه يُقتل السَّابُّ ولا يُستتاب أيضاً .
 والمشهور في مذهبه: أنه لا يقبل توبة المسلم إذا سبَّ، وحكمه الإمام مالك
 حكم الزنديق، ويُقبل عندهم حدًّا لا كفرًا؛ إذا أظهر التوبة .
 ورؤي عنه: أنه جعله ردَّةً؛ قال أصحابه: فعلى هذا يُستتاب، فإن تاب نُكِّلَ، وإن أبى قُتِلَ .

وأما الذمي إذا سبَّ ثم أسلم، فهل يدرأ عنه إسلامه القتل؟ على روايتين؛ ذكرهما عبد الوهاب، وغيره .

وأما مذهب الشافعي^(٥): فلهم في السَّابِّ وجهان:
 أحدهما: هو كالمرتد إذا تاب سقط عنه القتل.

والثاني: أن حدَّه القتل بكل حال .
 وذكر الصيدلاني قولاً ثالثاً: أن السَّابَّ بالقذف يقتل للردَّة، فإن تاب زال القتل؛ وجلد ثمانين للقذف، وبغير القذف يُعزَّرُ بحسبه .

(١) ابن قدامة صاحب "المغني".

(٢) ينظر: "المغني"؛ لابن قدامة (٤٠٥/١٢).

(٣) في (ص ٩٧ وما بعدها).

(٤) ينظر: "الشفاء" (٢١٦/٢).

(٥) ينظر: "روضة الطالبين"؛ للنووي (٣٣٢/١٠).

ثم ذكر^(١) أدلة من قال: لا تُقبل توبته وما يعارضها، وأجاب عن المعارض، واستدلّ على ذلك بالكتاب والسُّنة والإجماع والاعتبار؛ بأدلة لا يمكن أحداً دفعها، مقدارها ثمان كرّاريس بالبلدي؛ فليطالع هناك^(٢).

(١) أي: شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله .

(٢) ينظر: "الصارم" (٧٠٩/٣) وما بعدها.

المسألة الرابعة^(١)

في بيان السَّبِّ المذكور، والفرق بينه وبين مُجَرَّد الكُفْرِ

السب

كفر

في

الباطن
والظاهر

الإجماع

على

كفر

السب

وقبل ذلك لابد من تقديم مُقَدِّمة^(٢)، وذلك أن نقول:

سَبُّ الله أو سَبُّ رسوله كُفْرٌ ظاهراً أو باطناً، سواءً اعتقد السَّابُّ أنه محرَّم أو كان مُسْتَحْلَلاً [له]^(٣)، أو كان ذاهلاً^(٤) عن [اعتقاده]^(٥)؛ هذا مذهب الفقهاء وسائر أهل السنة القائلين بأن الإيمان قولٌ وعملٌ.

وقد قال إسحاق بن رَاهُوَيْه - وهو أحد الأئمة يَعْدُلُ الشافعي^(٦) وأحمد -: "قد أجمع المسلمون أن من سَبَّ الله أو سَبَّ رسوله، أو دفع شيئاً مما أنزل الله، أو قتل نبياً: أنه كافر، وإن كان مُقَرَّراً بكل ما أنزل الله".

وبذلك قال [محمد بن]^(٧) سَحْنُون، وقال: "ومن شكَّ في كُفْرِهِ كَفَرَ". ونصَّ على ذلك غير واحد من الأئمة؛ أحمد، والشافعي، وغيره؛

(١) "الصارم" (٩٥٥/٣-٩٧٦).

(٢) قال شيخ الإسلام في "الصارم": "وقد كان يليق أن تذكر في أول المسألة الأولى، وذكرها هنا مناسب أيضاً؛ لينكشف سرُّ المسألة".

(٣) ساقطة من (المختصر)، والمثبت من (الصارم).

(٤) أي: غَفَلَ عنه. "لسان العرب" مادة (ذهل) (١٥٢٤/٢).

(٥) في (المختصر): "اعتقاد"، والمثبت من (الصارم).

(٦) "الشافعي" كذا في (المختصر)، وفي (الصارم): "بالشافعي".

(٧) ساقطة من (المختصر)، والاستدراك من (الصارم).

قال^(١): "كل من هزل بشيء من آيات الله فهو كافر"^(٢).
وكذلك قال أصحابنا وغيرهم: "من سبَّ الله أو رسوله كَفَرَ، وإن كان مازحًا أو جادًا؛ وهذا هو الصَّواب".

[١٣/ب] وقال القاضي^(٣): "من سبَّ الله أو رسوله /، فإنه يَكْفُر؛ سواء استحلَّ أم لم يستحلَّ، فإن قال: لم أستحلَّ ذلك لم يُقبلُ منه في ظاهر الحكم - رواية واحدة - وكان مرتدًا، وإنما يحكم بكفره ظاهرًا، أما في الباطن فإن كان صادقًا، فهو مسلم؛ كما قلنا في الزنديق.

وذكر القاضي^(٤) عن الفقهاء: أن سَابَّ النبي ﷺ إن استحلَّ كَفَرَ، وإن لم يستحلَّ فَسَقَ، ولم يكفر؛ كسابِّ الصَّحابة.

وحكَّى عن بعض أهل العراق فيمن سبَّ الرسول: يُجْلَدُ؛ فأنكر ذلك مالكٌ ورَدَّ فُتياه^(٥).

وحكَّى ابن حزم: أن بعض الناس لم يُكْفِرِ المُسْتَحْفَ به^(٦).

وذكر القاضي عياض - بعد أن ردَّ هذه الحكاية عن بعض فقهاء العراق، والخلاف الذي ذكره ابن حزم - بما نقله من الإجماع عن غير واحد، وحمل الحكاية على أن أولئك لم يشتهروا بالعلم، وتأوَّلَ الفُتيا على

(١) أي: ابن سحنون.

(٢) "الشفاء" (٢١٦/٢).

(٣) أبو يعلى في كتابه "المعتمد في أصول الدين"، وكلامه هذا ليس موجودًا في المجلد المطبوع؛ وإنما هو في بقية الكتاب المفقود، وشيخ الإسلام نقل عنه في "الصارم" (٩٥٧/٣).

(٤) أبو يعلى.

(٥) ينظر: "الشفاء" (٢٢٣/٢).

(٦) ينظر: "المحلى" (٤١٢/١١).

وجوه^(١) .

قال شيخ الإسلام: "والحكاية المذكورة عن الفقهاء أنه إن كان مُسْتَحِلًّا كَفَرًا، وإلا فلا - ليس لها أصلٌ، وإنما نقلها القاضي^(٢) من كتاب بعض المتكلمين الذين حكوها عن الفقهاء^(٣)؛ وهي كَذَبٌ، ظنوها جاريةً على أصولهم، فلا يظنُّ ظانٌّ أن في المسألة خلافاً؛ إنما ذلك غَلَطٌ"^(٤) .

الرد
على من
لم يكفر
إلا
السبب
المستحل

(١) ينظر: "الشفاء" (٢/٢٢٣).

(٢) أبويعلی .

(٣) ينظر: "المعتمد في أصول الدين" (ص ٢٧٢).

(٤) المؤلف البعلبي رحمه الله ذكر في هذا (المختصر) الوجه الأول في الرد على من قال: لا يكفر إلا السبب المستحل؛ وشيخ الإسلام رحمه الله ذكر ثلاثة أوجه أخرى، وتوسع في الرد . ينظر للزيادة: "الصارم" (٣/٩٦٢-٩٧٦).

فصل (١)

ثم نعود إلى مقصود المسألة فنقول:

قد ثبت أن كلَّ سبٍّ وشتَمٍ يُبيح الدَّمَ فهو كُفْرٌ، وإلا لم يكن كلُّ كُفْرٍ سبًّا، ونحن نذكر عبارات العلماء :

نصوص
العلماء
في
كفر
السب

قال الإمام أحمد: "من شتم الرسول أو تنقصه - مسلماً كان أو كافراً - فعليه القتل، ولا يستتاب" (٢).

وقال: "من ذكر شيئاً يُعرضُ بذكر الربِّ، فعليه القتل" (٣).

وقال أصحابنا: التعرُّضُ لسبِّ الله و سبِّ رسوله ردَّةٌ؛ كالتصريح (٤).

ولا يختلف أصحابنا أن قذف أمِّه (٥) هو من جُملة سبِّه الموجب للقتل، وأغلظ (٦).

وقال القاضي عياض: "كلُّ مَنْ سَبَّه، أو عابه، أو ألحقَ به نقصاً في نفسه، أو نَسَبَه أو دِينَه، أو خَصَلَه من خَصَالَه، أو عَرَّضَ به، أو شَبَّهه بشيءٍ على طريق السبِّ له والإضرارِ عليه، أو الغَضِّ منه والعيبِ له - فهو سَابٌّ له، يُقتلُ، تصريحاً كان أو تلويحاً. وكذلك من لعنه، أو تمنى مضرَّةً له، أو دعا عليه، أو نسب إليه ما لا يليق بمنصبه على طريق الذمِّ، أو عيَّبه

(١) "الصارم" (٩٧٧/٣-٩٩٢).

(٢) تقدُّم في (ص ٧٨).

(٣) أخرجه الحلال في "أحكام أهل الملل" (ص ٢٥٥).

(٤) ينظر: "الإنصاف"؛ للمرداوي (٣٣٣/١٠-٣٣٤)، و"الفروع"؛ لابن مفلح (١٧١/٩).

(٥) أي: أم النبي ﷺ.

(٦) ينظر: "المغني"؛ لابن قدامة (٢٢٣/١٠).

في [جهته] ^(١) العزيزة يسُخَف من الكلام، وهُجِر ومُنكر من القول وزُور، أو عيَّره بشيء مما يجري من البلاء والحنة عليه، أو غَمَصَه ببعض العوارض البشرية الجائرة [والمعهودة] ^(٢) لديه، قال: "وهذا كُلُّه إجماعٌ من العلماء وأئمة الفتوى من أصحابه [وهلمَّ] ^(٣) جرًّا" ^(٤).

وقال مالك: "من سبه قُتِلَ وَلَمْ يُسْتَبَّ"، قال ابن القاسم: "أو شتمه أو عابه أو تنقصه قُتِلَ؛ كالزندق".

وذكر بعض المالكية: أنه من دعا على نبيٍ بشيء من المكروه؛ قُتِلَ [١٤/١] بلا استتابة.

وذكر عياض أجوبة جماعة من فقهاء المالكية المشاهير بالقتل بدون استتابة في قضايا ^(٥):

منها: رجلٌ سمع قومًا يتذاكرون صفة النبي، إذ مرَّ بهم رجلٌ قبيح الوجه واللحية، فقال: تريدون تعرفون صفته؟ هي صفة هذا المارِّ.

ومنها: رجل قال: النبي ﷺ كان أسودَ.

ومنها: رجل قيل له: "لا وحق رسول الله"، فقال: فعلَ الله به كذا.

ومنها: عَشَّار ^(٦)، قال: أَدَّ ^(٧)، وَاشْكُ إلى النبي ﷺ ^(٨).

أمثلة
لسب
النبي
ﷺ

(١) في (المختصر): "جهه"؛ وهو سبق قلم، والمثبت من (الصارم).

(٢) في (المختصر): "المعهود"؛ وهو سبق قلم، والمثبت من (الصارم).

(٣) في (المختصر): "هلمَّ"، والمثبت من (الصارم).

(٤) ينظر: "الشفاء" (٢١٤/٢).

(٥) ينظر: "المصدر السابق" (٢١٧/٢-٢١٨).

(٦) هو الذي يأخذ أموال الناس ظلماً؛ وهو المكَّاس.

(٧) أي: أعطى المكس.

(٨) أي: أظهر الشكوى للنبي ﷺ، ومعناه: عدم المبالاة باطلاعه على ذلك.

ومنها: مُتَّفَقَةٌ كَانَ يُسَمِّيه فِي أَثْنَاءِ مَنَازِلَتِهِ: "الْيَتِيمَ"، وَ"خَتَنَ حَيْدَرَةَ"، وَيَزْعَمُ أَنَّ زَهْدَهُ لَمْ يَكُنْ قَصْدًا، وَ"لَوْ قَدَّرَ عَلَى الطَّيِّبَاتِ لِأَكْلِهِنَّ"، وَأَشْبَاهَ هَذَا .

قَالَ الشَّافِعِيُّ: "كُلُّ تَعْرِيزٍ فِيهِ اسْتِهَانَةٌ، فَهُوَ سَبٌّ" .
وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ فِيمَنْ تَنَقَّصَهُ، أَوْ بَرَّئَ مِنْهُ، أَوْ كَذَّبَهُ: إِنَّهُ مُرْتَدٌّ .

فَقَدْ اتَّفَقَتْ نُصُوصُ الْعُلَمَاءِ مِنْ جَمِيعِ الطَّوَائِفِ عَلَى أَنَّ التَّنْقِصَ بِهِ كَفَرٌ مَبِیْحٌ لِلدِّمِّ، وَهُمْ فِي اسْتِثْنَائِهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْخِلَافِ، وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ أَنْ يَقْصِدَ عَلَيْهِ أَوْ لَا يَقْصِدَهُ، أَوْ يَهْزُلُ أَوْ يَمْزَحُ، فَهَذَا كُلُّهُ سَوَاءٌ؛ فَإِنَّ الرَّجُلَ يَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مَا يُقْلِي لَهَا بَالًا، يَهْوِي بِهَا فِي النَّارِ أَبْعَدَ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقَيْنِ^(١) .

وَمَنْ قَالَ مَا هُوَ سَبٌّ وَتَنَقَّصَ لَهُ، فَقَدْ آذَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَهُوَ مَأْخُودٌ بِمَا يُؤْذِي بِهِ النَّاسَ مِنَ الْقَوْلِ الَّذِي هُوَ فِي نَفْسِهِ آذَى، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ أَذَاهُمْ؛ أَلَمْ تَسْمَعْ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ...﴾ الْآيَةُ [سُورَةُ التَّوْبَةِ: الْآيَةُ: ٦٥]؛ فَمَنْ شَاجَرَ غَيْرَهُ وَبَحَثَ مَعَهُ فِي حُكْمٍ، وَحَرَجَ^(٢) لَذِكْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ حَتَّى أَفْحَشَ فِي مَنَاطِقِهِ، فَهُوَ كَافِرٌ بِنَصِّ التَّنْزِيلِ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ...﴾ الْآيَةُ [سُورَةُ النِّسَاءِ: الْآيَةُ: ٦٥]؛ وَلَا يَعْذَرُ هَذَا بِأَنْ مَقْصُودُهُ رَدُّ الْخَصْمِ .

(١) إِشَارَةٌ إِلَى الْحَدِيثِ الْمُتَّفَقِ عَلَى صِحَّتِهِ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ لِيَتَكَلَّمَ بِالْكَلِمَةِ، مَا يَتَيْنُ فِيهَا، يَهْوِي بِهَا فِي النَّارِ أَبْعَدَ مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ». أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي "صَحِيحِهِ" (٦٤٧٧)، وَمُسْلِمٌ فِي "صَحِيحِهِ" (٢٩٨٨)، وَاللَّفْظُ لِمُسْلِمٍ .

(٢) أَي: أَلْجَأَهُ وَضَيَّقَ عَلَيْهِ . "لِسَانُ الْعَرَبِ" مَادَّةُ (حَرْج) (٨٢٢/٢) .

ومن هذا الباب :

قول القائل: "هذه قسمة ما أُريدَ بها وجهُ الله" ^(١) .

وقول الآخر: "اعدلْ، فإنك لم تعدلْ" ^(٢) .

وقول ذلك الأنصاري: "أَنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ؟" ^(٣) .

فإن هذا كفرٌ صريحٌ .

وإنما عفا عنه كما عفا عمن قال: "إنَّ هذه لقسمةٌ ما أُريدَ بها وجهُ الله"، وعن الذي قال: "اعدلْ" .

وقد ذكرنا عن عمر رضي الله عنه: أنه قتلَ رجلاً لم يرضَ بحكم

(١) تقدّم تخريجه في (ص ٧٥) .

(٢) جزء من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه في قصة ذي الخويصرة؛ أخرجه البخاري في "صحيحه" (٣٦١٠)، ومسلم في "صحيحه" (١٠٦٣)، واللفظ للبخاري، قال أبو سعيد الخدري رضي الله عنه: بينما نحن عند رسول الله ﷺ - وهو يقسم قسماً - إذ أتاه ذو الخويصرة وهو رجل من بني تميم، فقال: يا رسول الله! اعدلْ، فقال: «ويلك، ومن يعدل إذا لم أعدل، قد خبت وخسرت إن لم أكن أعدل»، فقال عمر: يا رسول الله، ائذن لي فيه فأضرب عنقه، فقال: «دعه فإن له أصحاباً يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ...» الحديث .

(٣) جزء من حديث عبدالله بن الزبير عن أبيه؛ أن رجلاً من الأنصار خاصم الزبير عند رسول الله ﷺ في شِراجِ الحرة التي يسقون بها النخل، فقال الأنصاري: سرح الماء يمر، فأبى عليه، فأختصم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال رسول الله ﷺ للزبير: «اسق يا زبير، ثم أرسل الماء إلى جارك»، فغضب الأنصاري، ثم قال: يا رسول الله! أن كان ابن عمتك؟! فتلون وجه النبي ﷺ، ثم قال للزبير: «اسق يا زبير، ثم احبس الماء حتى يرجع إلى الجدر ...» الحديث. أخرجه البخاري في "صحيحه" (٢٣٦٢) .

النبي ﷺ، فَتَنَزَلَ الْقُرْآنُ بِمُوَافَقَتِهِ^(١)؛ / فكيف بمن طَعَنَ في حكمه؟! [١٤/ب]
وقد ذكر طائفة - منهم ابن عقيل، وأصحاب الشافعي - أن هذا
كان عقوبته التعزير:

ثم منهم من قال: لم يُعزَّرْهُ؛ لأنه غير واجب .

ومنهم من قال: عفا عنه؛ لأن الحق له .

ومنهم من قال: عاقبه بأن أمر الزبير أن يسقي، ثم يحبس الماء؛ حتى
يرجع إلى الجذر^(٢).

وهذه كلها أقوال رديئة، ولا يستريب من تأمل أن هذا كان
يستحقُّ القتل .

فإن قيل: ففي رواية صحيحة: أنه كان من أهل بدر، ولا يقال عن
بدرى: إنه كفر.

فيقال: هذه الزيادة ذكرها أبو اليمان عن شعيب، ولم يذكرها أكثر
الرواة، فهي وهم؛ كما وقع في حديث كعب وهلال بن أمية أنهما من
أهل بدر، ولا يختلف أهل المغازي والسير أنهما لم يشهدا بدرًا؛ ولذلك لم
يذكره ابن إسحاق في روايته عن الزهري؛ لكن الظاهر صحتها^(٣) .

فنقول حينئذ: ليس في الحديث أن هذه القصة كانت بعد بدر،
فلعلها كانت قبل بدر، وسُمِّي الرجل بدريًا؛ لأن ابن الزبير حدَّث بالقصة
بعد أن صار الرجل بدريًا، ولو كانت بعد بدر فقد تاب قائلها واستغفر؛

(١) تقدم في (الصارم) (٨١/٢-٨٥)، وليس في هذا (المختصر)؛ فتنبه، وتقدم تخريجه في
(ص٧٧) .

(٢) أي: الخواجز التي تحبس الماء . "الفتح" (٤٥/٥) .

(٣) ينظر: "السيرة" (٧٠٦/١-٧٠٨) .

فإن "التوبة تَجُبُّ ما قبلها" ^(١) .

(١) ليس هذا حديثاً، والحديث المشابه له هو حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ «فإن الإسلام يجب ما كان قبله». أخرجه أحمد في "مسنده" (١٩٨/٤)، وإسناده حسن .

فصل (١)

إذا ثبت أن كُلَّ سَبٍّ - تصريحًا أو تعريضًا - موجبٌ للقتل،
فالذي يجب أن يُعتنى به الفرقُ بين السَّبِّ الذي لا تُقبلُ منه التوبة،
والكفرُ الذي تُقبلُ منه التوبة؛ فنقول:

الفرق
بين
السب
والكفر

هذا الحكم قد نيطَ في الكتاب والسُّنة باسم أذى الله ورسوله، وفي بعض الأحاديث ذكر الشتم والسَّبِّ، وكذلك جاء في ألفاظ الصحابة والفقهاء من ذكر السَّبِّ والشتم، والاسمُ إذا لم يكن له حدٌّ في اللغة؛ كاسم الأرض والسماء، ولا في الشرع؛ كالصلاة والزكاة والكفر والإيمان، فإنه يُرجعُ في حده إلى العُرف؛ كالقبض والحِرْز، فيجبُ أن يُرجعَ في حدِّ الأذى والسَّبِّ والشتم إلى العُرف: فما عدَّه أهلُ العُرف سبًّا أو انتقاصًا أو عيبًا أو طعنًا ونحو ذلك فهو من السَّبِّ، وما لم يكن كذلك [وهو كفرٌ به] ^(٢)؛ فهو كفرٌ، وليس بسبٍّ.

فعلى هذا: كُلُّ ما لو قيل لغير النبي ﷺ أوجبَ تعزيرًا أو حدًّا بوجه من الوجوه؛ فإنه من باب سبِّ النبي ﷺ؛ كالقذف واللعن وغيرهما.

وأما ما يختص بالقَذْح في النُبُوَّة: [فإن] ^(٣) لم يتضمن [إلا] ^(٤) مجرَّدَ

(١) "الصارم" (٩٩٢/٣-٩٩٣).

(٢) ليست في (المختصر)، والمثبت من (الصارم)؛ لتنام الكلام.

(٣) في (المختصر): "فإنه"، والمثبت من (الصارم).

(٤) ساقطة من (المختصر)، والمثبت من (الصارم).

[١/١٥] عدم التصديق بنبوته؛ فهو كفرٌ محضٌ، وإن كان فيه استخفافٌ واستهانةٌ / مع عدم التصديق، فهو من السَّبِّ .

وهنا مسائل اجتهادية يتردد الفقهاء هل هي من السَّبِّ أو من الرَّدَّة المحضة؟ ثم ما ثبت أنه ليس بسبٍّ، فإن استسرَّ به صاحبه فهو زندقةٌ؛ حكمه حكم الزنديق، وإلا فهو مرتدٌّ محضٌ، واستقصاء الأنواع والفرق بينها له موضع آخر^(١) .

(١) ينظر: "الصارم" (٦٥٣/٣) وما بعدها .

فصل (١)

سب
الذمي
للنبي
ﷺ
ينقض
العهد
ويوجب
القتل

فأما الذمي: فيجب التفريق بين مجرد كفره به وبين سبّه، فإن كفره به لا ينقض العهد، ولا يبيح الدم المعاهد بالاتفاق .
وأما سبّه له: فإنه ينقض العهد، ويوجب القتل؛ كما تقدّم (٢) .
قال القاضي (٣): "عقد الذمة يوجب إقرارهم على تكذيبه، لا على سبّه ﷺ" (٤) .

الفرق
بين
إظهار
السب
وكتماته

فنقول: الآثار عن الصحابة وعن السلف كلها مطلقة، فيمن شتم من مسلم ومعاهد، لم يَفصلوا بين شتم وشتم، ولا بين أن يكرر الشتم أو لا يكرره، أو يُظهره أو لا يظهره، وأعني بقولي: "لا يظهره": ألا يتكلم به في ملاء من المسلمين، وإلا فالحُدُّ لا يقام عليه حتى يشهد مسلمان أنهما سمعاه يشتم أو يقر بالشتم، اللهم إلا أن يفرض أنه شتمه في بيته خالياً، فسمعه جيرانه المسلمون أو من استرق السمع منهم .
وقال مالك وأحمد: كل من شتمه أو تنقصه - مسلماً كان أو كافراً - قُتل .

وكذلك أطلقه سائر أصحابنا: أنه إن تنقصه قُتل؛ مسلماً كان أو

(١) "الصارم" (٩٩٤-١٠١٢) .

(٢) في هذا (المختصر) (ص ٨٧ وما بعدها)، وفي (الصارم) (٣/٥٦٢) .

(٣) أبو يعلى .

(٤) قال أبو عبيد في "الأموال" (ص ٢٧١): " وإنما حلت دماء أهل الذمة بشتم النبي ﷺ، ولم تحل بتكذيبهم إياه؛ أنهم على ذلك صُلحوا: أنهم به مكذبون، ولم يكن الشتم في صلحهم الذي صُلحوا عليه، وسوّي في ذلك الرجال والنساء" .

كافراً .

وذكر القاضي وابن عقيل: أن ما أبطل الإيمان أبطل الأمان إذا أظهره . وطرده ابن عقيل هذا القياس في كل ما ينقض الإيمان من التثنية والتثليث؛ كقول النصارى: إن الله ثالث ثلاثة، ونحو ذلك: أن الذمي متى أظهر ما يعلم من دينه من الشرك نقض العهد .

قال القاضي: وقد نصَّ على ذلك أحمد في رواية حنبل: "كل من ذكر شيئاً يُعرِّضُ به الربُّ؛ فعلية القتل - مسلماً كان أو كافراً - وهذا مذهب أهل المدينة" .

وقال أحمد في رجل يهوديٍّ سمع مؤذناً يؤذن، فقال: كذبت؛ فقال: "يُقتل؛ لأنه شتم" .

وقال ابن القاسم فيمن سبَّه، فقال: ليس بنبيٍّ، أو لم يُرسل، أو لم ينزل عليه قرآن، وإنما هو شيء قاله -: يُقتل، وإن [قال] ^(١) : لم يُرسل إلينا وإنما أُرسل إلى المسلمين، وإنما نبينا موسى أو عيسى؛ لا ^(٢) شيء عليهم .

ولو قال : دينه خير من ديننا؛ أدب وسُجن طويلاً / ؛ وهذا قول [١٥/ب] محمد بن سَحْنُون، وذكره عن أبيه . ولهم قول: إذا سبَّه بالوجه الذي به كفر لا يُقتل، وبغيره يقتل إلا أن يُسلم .
وقال في اليهودي إذا قال للمؤذن حين تَشْهَدُه: "كذبت" - يُعاقب

(١) ساقطة من (المختصر)، والمثبت من (الصارم) .

(٢) حذف الفاء هنا جائز في العربية؛ بل يكثر استعماله في الشعر، ويقل في غيره، وكان الأولى الإتيان بالفاء جواباً للشرط، فتكون العبارة: "فلا شيء عليهم" . ينظر: "شواهد التوضيح والتصحيح" (ص ١٩٢-١٩٣) .

وَيُسَجَّن، وقد تقدَّم^(١) نصُّ الإمام أحمد في مثل هذه الصورة على القتل؛ لأنه شتم .

وكذلك اختلف أصحاب الشافعي في السَّبِّ الذي ينتقض به عهد الذمي ويُقتل به - إذا قلنا بذلك - على وجهين:

أحدهما: ينتقض بمطلق السَّبِّ لنبينا والقدح في ديننا إذا أظهره، وإن كانوا يعتقدون ذلك دينًا؛ وهذا قول أكثرهم .

والثاني: أنهم إذا ذكروه بما يعتقدونه فيه دينًا من أنه ليس برسول، والقرآن ليس بكلام الله؛ فهو كإظهارهم قولهم في المسيح ومعتقدهم في التثليث؛ قالوا: وهذا لا ينتقض العهد به بلا تردد، بل يُعزَّرُ على إظهاره .

وأما إذا ذكروه بما لا يعتقدونه دينًا كالطَّعن في نسبه، فهو الذي قيل فيه: ينقض العهد، وهذا اختيار الصيدلاني وأبي المعالي وغيرهما .

والأدلة تدل على أن السَّبَّ بما يعتقدونه فيه دينًا، وما لا يعتقدونه فيه دينًا سواء، وأن مطلق السَّبِّ مُوجِبٌ للقتل، وقد تقدَّم^(٢) ذلك بما فيه كفاية، فإن الذين كانوا يهجونه ويعيبونه وينفرون عنه الناس، إنما كان ذلك فيما يعتقدونه، ومع ذلك أمر بقتلهم، وهذا الفرق مُتَهافتٌ جدًّا^(٣).

وأيضًا: لو قلنا: لا يكون سبًّا إلا ما ليس دينًا لهم؛ أمكنَ كُلُّ مَنْ سَبَّه أن^(٤) يقول: أنا أعتقه دينًا؛ وحينئذ فنقول:

(١) في هذا (المختصر) (ص ١٠٩)، وفي (الصارم) (٣/٩٩٤) .

(٢) في هذا (المختصر) (ص ٣٥ وما بعدها)، وفي (الصارم) (٢/٣٢٢ وما بعدها) .

(٣) قال شيخ الإسلام رحمه الله في "الصارم" (٣/١٠٠١-١٠٠٥) "هذا الفرق متهافت جدًّا" .

ثلاثة وجوه"، والبلعي رحمه الله لم يذكر إلا الوجه الثالث .

(٤) في (المختصر) الكلمة غير واضحة، ولعلَّ المثبت هو الأقرب للصواب .

التكلم في تمثيل سبه وذكر صفة ذلك مما يثقل على القلب واللسان، ونحن نتعاضم أن نفوه بذلك، لكن للحاجة إلى الكلام، فنحن نفرض الكلام في أنواع السبِّ مطلقاً من غير تعيين، والفقيه يأخذ حظه من ذلك، فنقول:

أنواع السبِّ نوعان :
السب
والحكامه
دُعاء .
وخبير .

أما الدُعاء: فمثل أن يقول القائل لغيره من الناس: لعنه الله وقبحه الله، أخزاه الله، لا رحمه الله، لا رضي الله عنه، قطع الله دابره، فهذا سبٌّ للأنبياء ولغيرهم .

وكذلك: لو قال عن نبيٍّ: "لا صلَّى الله عليه" [أو] ^(١) "لا سلِّم"، أو "لا رفع الله ذكره"، أو "مَحَا الله اسمه"، ونحو ذلك من الدُعاء بما فيه ضرر في الدنيا أو في الدِّين أو في الآخرة .

[١/١٦] فهذا كُلُّه إذا صدر عن مُسلم / أو من مُعاهد فهو سبٌّ، فيُقتل المسلم بكل حال، والذمي يُعامل بذلك إذا أظهره .

فأما إن أظهر الدُعاء له، وأبطن الدُعاء عليه إبطاناً يُعرف من لُحْن القول؛ بحيث يفهمه بعض الناس من البعض؛ مثل قوله: «السَّامُ عليكم» ^(٢)

(١) ساقطة من (المختصر)، وهي من (الصارم).

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٦٠٢٤)، ومسلم في "صحيحه" (٢١٦٥)؛ من حديث عائشة رضي الله عنها قالت: دخل رهط من اليهود على رسول الله ﷺ، فقالوا: السَّامُ عليكم، قالت عائشة: ففهمتها، فقلت: وعليكم السام واللعنة، قالت: فقال رسول الله: «مهلاً يا عائشة، إن الله يحب الرفق في الأمر كله»، فقلت: يا رسول الله، أولم تسمع ما قالوا؟ قال رسول الله ﷺ: «قد قلتُ: وعليكم» .

إذا أخرجه مُخرَجَ التحية، وأظهر أنه يقول: "السلام" - ففيه قولان: أحدهما: أنه من السَّبِّ الذي يُقتل به، وإنما كان عفو النبي ﷺ عن اليهودي حين حيَّاه بذلك^(١) حَالٌ ضعف الإسلام؛ لما كان مأموراً بالعفو؛ وهذا قول طائفة من المالكية والشافعية والحنبلية .

والقول الثاني: أنه ليس من السَّبِّ الذي ينقض العهد؛ لأنهم لم يُظهروا السَّبَّ ولم يجهرُوا به، وإنما أظهروا التحية والسلام لفظاً وحالاً، وحذفوا "اللام" حذفاً خفياً، يَفْطن له بعض السامعين، وقد لا يُفطن له؛ ولهذا أُمِرْنَا أن نردَّ عليهم، وجعل ذلك شرعاً باقياً فينا؛ وهذا قول جماعة من المتقدمين من أصحابنا وغيرهم .

ولا يقال: هذا دعاءٌ بالموت وهو حقٌّ ليس بسبٍّ؛ فإن الدعاء على المسلمين بالموت وترك الدين من أعظم السَّبِّ؛ كما أن الدعاء بالصحة والسلامة كرامةٌ .

النوع الثاني: الخبر، فكل ما عدَّه الناس شتماً وسباً أو تنقصاً، فإنه يجب به القتل؛ كما تقدَّم^(٢)، فإن الكفر ليس مستلزماً للسبِّ، والكلمة الواحدة تكون في حالٍ سباً، وفي حالٍ ليست بسبٌّ .

فَعَلَمَ: أنه يختلف باختلاف الناس والأحوال والأقوال، وإذا لم يكن للسبِّ حدٌّ لغوي ولا شرعي رُجِعَ فيه إلى العُرف؛ فما كان سباً في عُرفٍ

(١) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٦٩٢٦)؛ من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه،

قال: مرَّ يهوديٌّ برسول الله ﷺ، فقال: السام عليك، فقال رسول الله ﷺ: «وعليك»،

فقال رسول الله ﷺ: «أتدرون ما يقول؟ قال: السام عليك»، قالوا: يا رسول الله، ألا

نقتله؟ قال: «لا، إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا: وعليكم» .

(٢) في هذا (المختصر) (١٠٧)، وفي (الصارم) (٩٩٢/٣) .

الناس حُمِلَ عليه كلامُ الصحابة والعلماء، وإلا فلا، ونحن نذكر من ذلك أقسامًا، فنقول:

لا شك أن إظهار التنقص والاستهزاء به عند المسلمين سبٌّ؛ كالتسمية باسم الحمار والكلب، أو وصفه بالمسكنة والخزني والمهانة، والإخبار بأنه في العذاب، وأن عليه آثام الخلائق، وكذلك إظهار التكذيب على وجه الطعن في المكذب؛ مثل وصفه بأنه ساحر خادع محتال، وأنه يضرُّ من اتبعه، فإن نَظَمَ ذلك شِعْرًا فهو أبلغ في الشتم؛ فإنه يُحفظ .

وأما إن أخبر عن معتقده بغير طعن مثل قوله: لست متبِعُهُ، لست مصدِّقُهُ، أو لا أُحِبُّهُ، أو لا أَرْضَى به، ولا قرينةً على تنقُّصه؛ فقد أخبر بمعتقده وهو [يُحْصَلُ لجهله] ^(١) / أو لعناده وحسده وتقليد الأسلاف . [١٦/ب]

وإذا قال: "لم يكن رسولاً، ولا هو نبيٌّ"؛ فهو تكذيب صريح، وكل تكذيب فقد تضمن نسبته إلى الكذب، ووصفه بأنه كذاب، لكن بين قوله: "ليس نبيٌّ"، وقوله: "كذاب"؛ فرق من حيث إن هذا إنما تضمن التكذيب بواسطة علمنا أنه كان يقول: "إني رسول الله"، وليس مَنْ نفى عن غيره بعض صفاته نفياً مجرداً؛ كمن نفاها عنه ناسباً له إلى التكذيب في دعواها، والمعنى الواحد يُؤدِّي بعبارات؛ بعضها يُعَدُّ سبًّا، وبعضها لا يُعَدُّ سبًّا .

(١) في (المختصر) العبارة غير واضحة؛ بسبب الرطوبة، والمثبت من (الصارم).

فصل فيمن سبَّ الله تعالى^(١)

حكم

من

سبَّ

الله

فإن كان مسلماً وجب قتله بالإجماع^(٢)؛ لأنه كافر؛ بل أسوأ حالاً منه .

ثم اختلف أصحابنا وغيرهم في قبول توبته، بمعنى أنه هل يُستتاب كالمرتد، ويسقط عنه إذا أظهر التوبة بعد رفعه إلى السلطان؟ على قولين:

أحدهما: أنه بمنزلة ساب الرسول؛ فيه الروايتان كالروايتين في ساب الرسول؛ هذه طريقة أبي الخطاب^(٣) ومن تبعه من المتأخرين، ويدلُّ عليه كلام أحمد؛ وهو مذهب أهل المدينة.

وعلى هذه الطريقة: فظاهر المذهب أنه لا يسقط القتل بالتوبة بعد القدرة عليه؛ كما ذكرنا في ساب الرسول، وأما الرواية الثانية: فإنه يكون مرتدًا، وبالرواية الأولى قال مالك، والليث، وابن القاسم؛ أنه يُقتل ولم يُستتب^(٤).

والثاني: يُستتاب ويُقبل توبته، بمنزلة المرتد؛ وهذا قول القاضي، والشريف، وابن البناء، وابن عقيل، مع قولهم: إن سابَّ الرسول

(١) "الصارم" (١٠١٧/٣-١٠٣٠).

(٢) ينظر: "الشفاء" (٢٧٠/٢).

(٣) ينظر: كتابه "الهداية" (١١٠/٢).

(٤) ينظر: "الشفاء" (٢١٦/٢).

لا يُستتاب؛ وهو قول طائفة من المدنيين، وكذا ذكره أصحاب الشافعي، قالوا: سبُّ الله رِدَّةٌ؛ وهذا مذهب أبي حنيفة .

فأما مأخذ من استتاب السَّابَّ لله ورسوله، فقالوا: هو رِدَّةٌ، ومن فرَّق قال: سبُّ الله كُفْرٌ محضٌ، حقٌّ لله، وهو سبحانه علَّم منه أنه يُسْقَطُ حَقُّه عن التائب، ولا يلحقه غضاضة ولا معرَّة، وحُرْمته في قلوب العباد أعظم من أن تَهْتَكَهَا جُرْأَةُ أحد، وبهذا يظهر الفرق بينه وبين الرسول؛ ولأنه حقٌّ آدمي فلا يسقط بالتوبة . وبالنظر إلى أنه حق لله، فما انتهكه من حُرْمَةِ الله لا ينجير إلا بالحدِّ، فأشبه الزنا والسرقه والشرب.

فصل (١)

وإن كان السابُّ لله ذميًّا؛ فهو كما لو سبَّ الرسول، وقد تقدَّم
نصُّ أحمد^(٢) أنه يقتل مسلمًا كان أو ذميًّا، وكذلك أصحابنا /، وكذا [١/١٧]
مذهب مالك وأصحابه، وكذلك أصحاب الشافعي؛ لكنَّ هناك
مسألَتان :

إحداهما: أن سبَّ الله على قسمين:
أحدهما: سبُّه بما لا يتدين به؛ بل هو استهانة عند المتكلم وغيره؛
كاللعن، فهذا هو السب بلا ريب .

والثاني: أن يكون مما يتدين به ويعتقده تعظيمًا؛ مثل قول النصارى:
"له ولد وصاحبة"؛ فهذا مما اختلف فيه إذا أظهره الذميُّ :
أفقال القاضي وابن عقيل: يَنْتَقِضُ به عَهْدُهُ .

وقال مالك والشافعي: ما يتدين به ليس هو بسبٍّ، وهو ظاهر
كلام أحمد؛ وذلك أن الكافر لا يقول ذلك سبًّا؛ بل هو عنده تعظيم.
المسألة الثانية: في استتابة الذمي:

فجمهور أصحابنا: يقبلون توبته؛ وهذا المعروف من مذهب
الشافعي .

وكذا قال ابن القاسم وغيره من المالكية: أنه يُستتاب .
والمنصوص عن مالك: أنه لا يُستتاب، بل يُقتل؛ وهو ظاهر كلام
أحمد.

(١) "الصارم" (١٠٣١/٣ - ١٠٤٠) .

(٢) في هذا (المختصر) (ص ٣٢)، وفي (الصارم) (٢٣ - ١٦/٢) .

مراتب
السب وبالجملة فالسبُّ ثلاثة^(١) مراتب:

الأولى: ما يتدين به؛ كقول النصارى في عيسى ونحوه؛ فهذا حكمه حكم سائر أنواع الكفر، وقد ذكرنا الخلاف في انتقاض العهد بإظهاره^(٢)، وإذا قيل بانتقاض العهد؛ فسقوط القتل عنه بالإسلام متوجه؛ وهو قول الجمهور .

المرتبة الثانية: أن يذكر ما يتدين به، وهو سبُّ لدين المسلمين؛ كقول اليهودي للمؤذن: "كذبت"، وكردُّ النصرانيِّ على عُمر^(٣)، وكما لو عاب شيئاً من أحكام الله؛ فهذا حكمه حكم سبِّ الرسول في انتقاض العهد به، وهو الذي عناه الفقهاء بقولهم: "ذكرَ الله أو كتابه بسوءٍ" . وأما سقوط القتل بالإسلام؛ فهو كسب الرسول .

المرتبة الثالثة: أن يسبه بما لا يتدين به؛ بل هو محرَّم في دينهم كاللعن، فلا يَظهر بينه وبين سبِّ المسلم فرق؛ بل ربما كان أشد، فإسلامه لا يُجَدِّد له اعتقاداً لتحريمه، بل هو فيه كالذمي إذا زنى أو قتل أو سرق ثم أسلم .

فإذا قلنا: لا تقبل توبة المسلم من سبِّ الله، فإن لا تُقبل توبة الذمي

(١) كذا في (المختصر)، وفي (الصارم): "ثلاث"، والتأنيث له تخريج في العربية؛ تقدم بيانه في (ص ٣٠)، والتقدير هنا يخرج على حمل المراتب على معنى: الأقسام، أو ما أشبه ذلك .

(٢) تقدّم في هذا (المختصر) (ص ١٠٩ وما بعدها)، وفي (الصارم) (٣/١٠٣١) .

(٣) تقدّم في هذا (المختصر) في (ص ٨١)، وفي (الصارم) (٢/٣٨١-٣٨٢) .

أولى؛ بخلاف سبِّ الرسول، ويُشبه ذلك زناه بمسلمة^(١) .

وهذا القسم اختلف الفقهاء فيه على ثلاثة أقوال:

أحدها: أن الذمي يُستتاب منه كالمسلم .

والثاني: لا يستتاب، لكن إن أسلم لا يُقتل؛ وهو قول الشافعي،

[١٧/ب]

ورواية عن أحمد، وقول أبي القاسم / .

والقول الثالث: أنه يُقتل بكل حال؛ وهو ظاهر كلام مالك وأحمد،

كما نقول: يُؤخذ منه حدُّ الزنا والسرقة؛ لأنه محرمٌ عنده وعند المسلمين؛

كذا هذا، ويدلُّ على ذلك أكثر الأدلة^(٢) .

(١) في (الصارم) تكملة: "فإنه محرم في دينه، مضر بالمسلمين، فإذا أسلم لم يسقط عنه، بل إما

أن يقتل، أو يحدُّ حدُّ الزنى ... "

(٢) تقدّم ذكرها في هذا (المختصر) في (ص ٣٥ وما بعدها)، وفي (الصارم) (٣٢/٢ وما بعدها).

فصل (١)

فإن سبَّ موصوفاً بوصف أو مسمًى باسم، وذلك يقع على الله أو بعض رسله؛ لكن ظهر أنه لم يقصد ذلك ولم يُردّه؛ فهذا القول وشبهه حرام في الجملة، يُستتاب صاحبه منه إن لم يعلم تحريمه، ويُعزَّر مع العلم تعزيراً بليغاً؛ لكن لا يكفر ولا يُقتل .

حكم من سبَّ موصوفاً أو مسمًى يقع على الله أو بعض رسله

مثاله: من سبَّ الدهر أو الزمان الذي فرَّق بينه وبين الأحبة، ويعتقد أن فاعل ذلك هو الدهر، وفاعله حقيقة إنما هو الله تعالى، فيقع السبُّ عليه من حيث لم يعتمد^(٢)، وإلى هذا أشار ﷺ بقوله: «لا تسبوا الدهر؛ فإن الله هو الدهر»^(٣) .

وكذلك: من سبَّ رجلاً، وقال: "يا ابن كذا وكذا إلى آدم"، فقد أتى عظيماً، مع أنه يَدْخُلُ فيه نوح، وإدريس، وشعيب، وغيرهم من النبيين، ومثل هذا العموم في هذه الحال لا يُقصد به الأنبياء .

وكذلك: قال ابن أبي زيد- فيمن قال: "لعنَ الله العربَ وبني إسرائيل وبني آدم"، [وذكر أنه]^(٤) لم يُردِ الأنبياءَ، وإنما أراد الظالمين منهم -: عليه

(١) "الصارم" (١٠٤٢/٣-١٠٤٧) .

(٢) كذا في (المختصر)، وفي (الصارم): "يعتمد المرء" .

(٣) أخرجه مسلم في "صحيحه" (٢٢٤٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) ساقطة من (المختصر)، والمثبت من (الصارم) .

الأدب بقدر اجتهاد السلطان، وذهب قوم إلى قتله^(١)؛ وهذه مسألة الكرمانى^(٢)، وهو قياس أحد الوجهين لأصحابنا فيمن قال: "عصيتُ الله في كل ما أمرني به"^(٣).

(١) ينظر: "الشفاء" (٢/٢٣٦ وما بعدها).

(٢) تقدّمت في الصفحة السابقة عند قوله: "وكذلك: من سبَّ رجلاً وقال: يا ابن كذا وكذا إلى آدم".

(٣) ينظر: "المغني" (١٣/٤٦٤).

فصل (١)

والحكم في سائر الأنبياء؛ كالحكم في نبينا ﷺ، ولا يُعلم أن أحداً
فرّق بين نبيٍّ ونبيٍّ، ولا ريب أن جُرم سابه^(٢) أعظم من ساب غيره^(٣).

من
سب

سائر

الأنبياء

فصل (٤)

فأما من سب أزواج النبي ﷺ^(٥)؛
فمن قذف عائشة بما برأها الله منه، فقد كفر؛ حكى الإجماع عليه
غير واحد.

حكم

من

سب

أزواج

النبي

ﷺ

وأما من سب غيرها من أزواجه ﷺ ففيه قولان:
أحدهما: أنه كسب واحد من الصحابة؛ على ما سيأتي^(٦).

والثاني: وهو الصحيح أن من قذف واحدة من أمهات المؤمنين؛ فهو
كقذف عائشة.

(١) "الصارم" (١٠٤٨/٣-١٠٤٩).

(٢) أي: جرم ساب النبي ﷺ.

(٣) ينظر: "الشفاء" (٣٠٢/٢).

(٤) "الصارم" (١٠٥٠/٣-١٠٥٤).

(٥) ينظر: "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة"؛ لللكاني (١٣٤٣/٧-١٣٤٤)،

و"الشفاء" (٣٠٩/٢-٣١١).

(٦) في الفصل القادم.

فصل (١)

فأما من سبَّ أحدًا من الصحابة^(١) رضي الله عنهم أجمعين :
فقد أطلق أحمد: أنه يُنكَلُ، وتوقَّف عن كفره وقلته، بل قال: سبَّ
يُعاقبُ ويُخلد، ويُحبس حتى يموت، أو يرجع عن ذلك؛ وهذا المشهور
من مذهب مالك .

قال ابن المنذر: "لا أعلم أحدًا يُوجب قتله"^(٢) .
قال القاضي أبو يعلى: "من سبَّ الصحابة مُستَحلاً كفر، وإلا
فَسَقَ؛ سواء كفرهم أو طعنَ في دينهم؛ على ذلك الفقهاء"^(٣) .
وقد قطع طائفة من الفقهاء: بقتل مَنْ سبَّ الصحابة، وكفروا
الرافضة، وصرَّح بذلك كثير من أصحابنا .

قال أبو بكر عبدالعزيز في "المقنع"^(٤): في الرَّافِضِي إنَّ سبَّ فَقَد
كفر/ ؛ فلا يُزَوَّج .

[١/١٨]

ولفظ بعضهم: إنَّ سبَّهم سبًّا يقدر في دينهم أو عدالتهم؛ كفر .
ونصره القاضي . وإن كان سبًّا لا يقدر؛ مثل أن يسبَّ أبا أحدهم، أو
يسبَّه سبًّا يقصد غيظه - لم يكفر .

(١) "الصارم" (١٠٥٥/٣-١٠٦٦) .

(٢) ينظر: "الشفاء" (٦٦٢/٢)، و "النهي عن سب الأصحاب، وما فيه من الإثم والعقاب" ؛
للضياء المقدسي (ص ٦٣ وما بعدها) .

(٣) "الإشراف على مذاهب أهل العلم" (٢٤٥/٢) .

(٤) هذا الكتاب مفقود؛ وهو في نحو مائة جزء . ينظر: "السير"؛ للذهبي (١٤٤/١٦) .

قال أحمد في الرجل يشتم عثمان: هذا زنديق . وقال في رواية حنبل: مَنْ شَتَمَ رجلاً من أصحاب النبي ﷺ، ما أراه على الإسلام^(١).
 قال القاضي: "فقد أطلق أحمد القول أنه يكفر بسبه لأحد من الصحابة، وتوقف في رواية عبد الله وأبي طالب عن قتله، وكمال الحد وإيجاب التعزير يقتضي أنه لم يحكم بكفره"، قال: "فيحتمل حمل قوله - يعني قول أحمد - : "ما أراه على الإسلام"، على مَنْ استحلَّ سَبَّهُم، فإنه يكفر بلا خلاف، ويُحتمل إسقاطُ القتل على غير المستحلِّ، ويَحتمل أن يُحمل على أن من سبَّ طعنًا في عدالتهم؛ فيقتل، ومَنْ سبَّ لا لظعنٍ فلا يُقتل؛ نحو قوله: "كان فيهم قلة علم، وقلة معرفة بالسياسة والشجاعة، وفيهم شُحٌّ، ومحبة الدنيا ونحوه".

قال: "ويَحتمل أن يُحمل كلامه على ظاهره؛ فيكون في سَابِّهم روايتان:

إحداهما: يكفر .

والثانية: يفسق".

قال شيخ الإسلام: وعلى هذا استقرَّ قول القاضي وغيره؛ حكوا في تكفيرهم^(٢) روايتين .

قال القاضي: "ومن قذف عائشة بما برأها الله منه؛ كفر بلا خلاف".

(١) أخرجه الخلال في "السنة" (٤٩٣/٣).

(٢) أي: في تكفيرهم سابَّ الصحابة.

قال أحمد في الرجل يشتم عثمان: هذا زنديق . وقال في رواية حنبل: مَنْ شَتَمَ رجلاً من أصحاب النبي ﷺ، ما أراه على الإسلام^(١).
 قال القاضي: "فقد أطلق أحمد القول أنه يكفر بسبه لأحد من الصحابة، وتوقف في رواية عبد الله وأبي طالب عن قتله، وكمال الحد وإيجاب التعزير يقتضي أنه لم يحكم بكفره"، قال: "فيحتمل حمل قوله - يعني قول أحمد - : "ما أراه على الإسلام"، على مَنْ استحلَّ سبَّهم، فإنه يكفر بلا خلاف، ويُحتمل إسقاطُ القتل على غير المستحلِّ، ويحتمل أن يُحمل على أن من سبَّ طعنًا في عدالتهم؛ فيقتل، ومن سبَّ لا لظعنٍ فلا يُقتل؛ نحو قوله: "كان فيهم قلة علم، وقلة معرفة بالسياسة والشجاعة، وفيهم شُحٌّ، ومحبة الدنيا ونحوه".

قال: "ويحتمل أن يُحمل كلامه على ظاهره؛ فيكون في سبِّهم روايتان:

إحداهما: يكفر .

والثانية: يفسق".

قال شيخ الإسلام: وعلى هذا استقرَّ قول القاضي وغيره؛ حكوا في تكفيرهم^(٢) روايتين .

قال القاضي: "ومن قذف عائشة بما برأها الله منه؛ كفر بلا خلاف".

(١) أخرجه الخلال في "السنة" (٤٩٣/٣).

(٢) أي: في تكفيرهم سبَّ الصحابة.

نفسى بيده لو أنفق أحدكم مثل جبلٍ أُحُدٍ ذهبًا ما بلغ مُدُّ أحدِهِم ولا نصيفُهُ»^(١).

وروى البرقاني: «لا تسبوا أصحابي، دَعُوا لي أصحابي»^(٢).
وقال: «إن الله اختارني واختار لي أصحابًا؛ جعل لي منهم وُزراءَ وأُصهارًا وأصهارًا، فمن سبهم فعليه لعنةُ الله والملائكةِ والناسِ أجمعين، لا يقبلُ الله منه يومَ القيامةِ صرفًا ولا عدلًا»^(٣).
وقال: «الله الله في أصحابي! لا تتخذوهم غرَضًا من بعدي، من أحبهم فقد أحبني، ومن أبغضهم فقد أبغضني، ومن آذاهم فقد آذاني، من آذاني فقد آذى الله، ومن آذى الله فيوشك أن يأخذه»^(٤) / . رواه [١٨/ب] الترمذي وغيره .

وفي لفظ: «من سبَّ أصحابي فقد سبني، ومن سبني فقد سبَّ الله»^(٥).
رواه ابن البناء.

وقال: «لعن الله مَنْ سبَّ أصحابي»^(٦) رواه الزبيرى .
وغير ذلك من السنة .

(١) متفق على صحته: أخرجه البخاري في "صحيحه" (٣٦٧٣)، ومسلم في "صحيحه" (٢٥٤٠)؛ من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٢) أخرجه البرقاني في "المصافحة"؛ كما قال ابن حجر في "الفتح" (٣٤/٧) .

(٣) أخرجه الحلال في "السنة" (٥١٥/٣)، وابن أبي عاصم في "السنة" (٤٨٣/٢). قال شيخ الإسلام: "وهذا محفوظ بهذا الإسناد".

(٤) أخرجه الترمذي في "سنته" (٣٨٦٢)، وأحمد في "مسنده" (٨٧/٤)، وقال الترمذي: "هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه".

(٥) أخرجه القاضي أبو يعلى في كتابه "المعتمد في أصول الدين" (ص ٢٦١).

(٦) أخرجه اللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة" (١٣٢٢/٤)، وإسناده ضعيف .

وإذا كان شتمهم بهذه المثابة فأقل ما فيه التعزير، وهذا مما لا نعلم فيه خلافاً بين أهل الفقه والعلم من أصحاب النبي ﷺ والتابعين لهم بإحسان، وسائر أهل السنة والجماعة مجتمعون على أن الواجب الثناء عليهم، والاستغفار لهم، والترحم عليهم، والترضي عنهم، واعتقاد محبتهم وموالاتهم، وعقوبة من أساء فيهم القول .

فمن قال: لا يقتل بستمهم لقوله: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث...»^(١) الحديث؛ ولأن بعضهم^(٢) ربما سب بعض^(٣)، ولم [يَكْفُرُ]^(٤) أحدٌ بذلك .

ومن قال: يقتل الساب أو يكفر، فاحتجوا بأشياء :

منها : قوله: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾... [سورة الفتح، الآية: ٢٩]؛ فمن غيظ بهم فقد شارك الكفار فيما أذلهم الله وأخزاهم وكتبهم، ومن شارك الكفار فيما كُتِبُوا به جزاءً لكفرهم؛ فهو كافر مثلهم؛ لأن المؤمن لا يكتب جزاءً للكفر .

يوضحه: أنه علق الحكم بوصف مشتق مناسب؛ لأن الكفر مناسب

حجة من
قال بقتل
وكفر من
سب
الصحابه

(١) متفق على صحته: أخرجه البخاري في "صحيحه" (٦٨٧٨)، ومسلم في "صحيحه" (١٦٧٦)، واللفظ للبخاري؛ من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزاني، والمفارق من الدين التارك للجماعة» .

(٢) أي: بعض الصحابة .

(٣) كذا في (المختصر)، وترسم "بعض" على لغة ربيعة، وفي (الصارم): "بعضاً". ينظر: "الخصائص" (٩٧/٢)، و"شواهد التوضيح والتصحيح" (ص ٨٨-٨٩) .

(٤) في (المختصر): "يفكر"؛ وهو تصحيف وسبق قلم، والمثبت من (الصارم) .

(٥) وقع خطأ في (المختصر): "محمد رسول الله والذين آمنوا معه..."؛ وهو وهم .

لأن يُغَاظَ صاحبه، فإذا كان هو الموجب لأن يُغَاظَ صاحبه بأصحاب محمد، فكلُّ من غاظه الله بهم فقد وجد في حقّه موجبُ ذاك؛ وهو الكفر، وهذا معنى قول الإمام أحمد: "ما أراه على الإسلام"^(١)؛ يعني: الرفضة .

ومن ذلك: قوله ﷺ: «مَنْ أَبْغَضَهُمْ فَقَدْ أَبْغَضَنِي، وَمَنْ آذَاهُمْ فَقَدْ آذَانِي، وَمَنْ سَبَّهُمْ فَعَلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا»^(٢)؛ وأذى الله ورسوله كفرٌ، وبهذا يظهر الفرق بين أذاهم قبل استقرار الصلابة، وأذى سائر المسلمين، وبين أذاهم بعد ثبوت الصلابة، فإن من كان على صحبته ومات عليها؛ فإن أذاه أذى مصحوبه. قال ابن مسعود رضي الله عنه: "اعْتَبِرُوا النَّاسَ بِأَخْدَانِهِمْ"^(٣)؛ كما قيل^(٤):

عَنِ الْمَرْءِ لَا تَسْأَلْ وَسَلَّ عَنْ قَرِينِهِ فَكُلُّ قَرِينٍ بِالْمَقَارِنِ يَقْتَدِي

وقال مالك: "هؤلاء قومٌ أرادوا قدحَ الرسول فما أمكنهم، فقدحوا في أصحابه حتى يقال: رجل سوء، كان له أصحاب سوء".

قال ابن عمر: "لا تسبُّوا أصحابَ مُحَمَّدٍ؛ فإن مُقَامَ أحدهم خير [من]^(٥) عملكم [كُلُّه]"^(٥)؛^(٦) .

قال علي: إنه لَعَهْدٌ عَهْدُهُ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ: «أَنَّهُ لَا يُحِبُّكَ إِلَّا مُؤْمِنٌ،

(١) تقدّم تخريجه في (ص ١٢٥).

(٢) تقدّم تخريجه في (ص ١٢٧).

(٣) "الإبانة"؛ لابن بطة (٤٣٩/٢).

(٤) بيت مشهور من بحر الطويل، لعدي بن زياد العبّادي .

(٥) ساقطة من (المختصر)، واستدركت من (الصارم).

(٦) أخرجه ابن ماجه في "سننه" (١٦٢) بإسناد صحيح .

ولا يُبْغِضُكَ إِلَّا مُنَافِقٌ» رواه مسلم^(١).
وفي الصحيحين: «آيَةُ الْإِيمَانِ حُبُّ الْأَنْصَارِ، وَآيَةُ النِّفَاقِ بُغْضُ
الْأَنْصَارِ»^(٢).

وفيها : «[لا يحبهم إلا مؤمن، ولا يبغضهم إلا منافق]^(٣)» ، من
[١٩/١] أحبهم أحبه الله /، ومن أبغضهم أبغضه الله^(٤).

فمن سبهم فقد زاد على بغضهم فيجب أن يكون منافقاً، وإنما خصَّ
الأنصار؛ لأنهم هم الذين تبوءوا الدارَ والإيمانَ من قبل المهاجرين، وآووا
رسولَ الله ونصروه، ومنعوه، وبذلوا نفوسهم وأموالهم في إقامة دينه،
وعَادُوا الأحمر والأسود من أجله، [وآووا المهاجرين ووَاسَوْهُمْ]^(٥) في
الأموال، وكان المهاجرون [قليلاً]^(٦) غرباء فقراء مستضعفين، وأراد أن
يُعرِّفَ الناسَ قدرَ الأنصار لعلمه أن الناس يكثرون، والأنصار يقلون، وأن
الأمر سيكون في المهاجرين، فكل من شارك الأنصار في نصر الله ورسوله بما
أمكنه فهو شريكهم في الحقيقة، فبغض من نصر الله ورسوله نفاق، يدخل في
ذلك كل الصحابة الذين نصروه، ومُبْغِضُهم منافق كافر لما ذكرناه .

(١) في "صحيحه" (٧٨)، من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" (١٧)، ومسلم في "صحيحه" (١٢٨)؛ من حديث أنس
رضي الله عنه .

(٣) وقع في (المختصر) تكرار للحديث السابق: "آية الإيمان حب الأنصار، وآية النفاق
بغضهم"؛ وهو سهو، والمثبت من (الصارم) .

(٤) أخرجه البخاري في "صحيحه" (٣٧٨٣)، ومسلم في "صحيحه" (١٢٩)؛ من حديث
البراء بن عازب رضي الله عنه .

(٥) في (المختصر): "والمهاجرين واسوهم"، والمثبت من (الصارم) .

(٦) في (المختصر): "قليلاً"؛ وهو سبق قلم، والمثبت من (الصارم) .

قال طلحة بن مُصَرِّف: "كان يقال: بُغض بني هاشم نفاق، وبغض أبي بكر وعمر نفاق، والشاك في أبي بكر كالثَّأَكِّ في السُّنة"^(١).

قال علي بن أبي طالب: قال رسول الله ﷺ: «يظهر في أمتي في آخر الزمان قومٌ يُسمَّون الرافضة، يرفضون الإسلام»^(٢). رواه عبدالله ابن أحمد في "المسند" عن كثير التَّوَّاء، عن إبراهيم بن الحسن، عن أبيه عن جده عن علي، فذكره، وهو في ["السُّنة"]^(٣) من وجوه صحيحة، وكثير يُضَعَّفُ.

وروى أبو يحيى الحمَّاني عن علي قال: قال النبي ﷺ: «يا علي، أنت وشيعتك في الجنة، وإن قوماً لهم بُزْرٌ»^(٤) يقال لهم: الرافضة، إن أدركتهم فاقتلهم؛ فإنهم مشركون»، قال علي: يتحلون حبَّ أهل البيت؛ وليسوا كذلك، وآية ذلك أنهم يشتمون أبا بكر وعمر رضي الله عنهما. رواه عبدالله بن أحمد^(٥).

وفي لفظ: «يكون بعدنا قومٌ يتحلون مودَّتنا يكذبون علينا، مارقة، آيةٌ ذلك أنهم يسبون أبا بكر وعمر»^(٦). ورواه البغوي؛ وفيه: «أينما أدركتموهم فاقتلوهم فإنهم مشركون». ورؤي موقوفاً على عليٍّ ومرفوعاً.

(١) أخرجه الخلال في "السنة" (٢٩٠/١)، واللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة" (١٣٤٢/٤).

(٢) أخرجه أحمد في "المسند" (١٠٣/١)، وعبدالله بن الإمام أحمد في "السنة" (٥٤٦/٢)، وابن أبي عاصم في "السنة" (٤٧٤/٢)؛ من طريق كثير التَّوَّاء، به.

(٣) في (المختصر): "السير"، والمثبت من (الصارم).

(٤) أي: لقب. ينظر: "النهاية"؛ لابن الأثير (٧/٥).

(٥) في "السنة" (٥٤٧/٢).

(٦) أخرجه اللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة" (١٥٤١/٤-١٥٤٢).

ورواه ابن بطة عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله اختارني، واختار لي أصحابي، فجعلهم أنصاري، وجعلهم أصهاري، وإنه سيجيء آخر الزمان قوم ينتقصونهم، ألا فلا تؤاكلوهم ولا تشاربوهم، ألا فلا تناكحوهم، ألا فلا تصلوا معهم ولا تصلوا عليهم، عليهم حلت اللعنة»^(١)؛ وفيه نظر .

وروي أضعف من ذلك عن أبي هريرة^(٢)؛ لكن هذا مأثور عن الصحابة، فروي عن علي أنه بلغه أن عبدالله بن السوداء ينتقص أبا بكر وعمر فهم بقتله^(٣)، وهذا محفوظ عن أبي الأحوص، ورواه النجاد^(٤) وابن بطة^(٥) [واللالكائي]^(٦) وغيرهم .

ومراسيل إبراهيم جياد، ولا يظهر علي أنه هم بقتل رجل إلا وهو حلال قتله عنده، وإنما تركه خوف الفتنة؛ كما أمسك رسول الله عن قتل بعض المنافقين .

وقال عبدالرحمن بن أبزي: "لو سمعت رجلاً سب عمر لضربت

(١) أخرجه الخلال في "السنة" (٤٨٣/٢)، ويكفي الحكم على هذا الحديث قول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في "الصارم" (١٠٩٩/٣): "وفي هذا الحديث نظر" .

(٢) "لا تسبوا أصحابي، فإن كفارهم القتل" رواه ابن البناء؛ كما في "الصارم" (١٠٩٩/٣) .

(٣) أخرجه اللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة" (١٣٣٩/٤-١٣٤٠) .

(٤) هو محمد بن الحسن بن سليم، المشهور بأبي بكر النجاد، ثقة، توفي سنة (٣٩١هـ) .

(٥) أي: ابن بطة العكبري .

(٦) في (المختصر): "واللاكائي"؛ وهو سبق قلم، والمثبت من (الصارم) .

عُنْقَه" ^(١)، وعبدالرحمن صحابي مشهور كان عاملاً على مكّة، واستعمله عليّ على خراسان .

وقال عليّ: "لا يفضلني أحدٌ على أبي بكر وعمر إلا جلدته جلدَ المفتري، خيرُ الناس بعد رسول الله: أبو بكر، ثم عمر" ^(٢). رواه عبدالله ابن أحمد، وابن بطّة، وغيرهما / . والآثار في ذلك كثيرة جداً .

[١٩/ب]

وروى الإمام أحمد بإسناد صحيح، عن ابن أبي ليلى قال: "تَدَارَوْا" ^(٣) في أبي بكر وعمر، فقال رجل: عمر أفضل من أبي بكر، وقال الجارود: بل أبو بكر أفضل منه، فبلغ عمر، قال: فجعل [يضربه] ^(٤) ضرباً بالدرة ^(٥) حتى شَغَرَ ^(٦) برجليه، ثم أقبل إلى الجارود فقال: إليك عني، ثم قال عمر: أبو بكر كان خير الناس بعد رسول الله، في كذا وكذا، ثم قال: "من قال غير هذا أقمنا عليه حدّ المفتري" ^(٧) .

-
- (١) أخرجه اللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة" (١٣٣٩/٤) .
 (٢) أخرجه أحمد في "فضائل الصحابة" (٣٣٦/١)، وعبدالله بن الإمام أحمد في "السنة" (٥٥٨/٢)، وابن أبي عاصم في "السنة" (٢٨٠/٢)، واللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة" (١٤٧٩/٤) .
 (٣) أي: اختلفوا؛ ومنه قوله تعالى ﴿فَادَّارْتَمَّ فِيهَا﴾ [سورة البقرة، الآية: ٧٢]، وتقول: تدارأتم، أي: اختلفتم . "لسان العرب" مادة (درأ) (١٣٤٧/٢) .
 (٤) ساقطة من (المختصر)، والمثبت من (الصارم) .
 (٥) الدرة: التي يضرب بها . "القاموس المحيط"؛ للفيروز آبادي (ص ٥٠٠) .
 (٦) الشَغَر: الرفع، وقيل: رفع إحدى رجليه . "لسان العرب" مادة (شغر) (٢٢٨٣/٤) .
 (٧) أخرجه الإمام أحمد في "فضائل الصحابة" (٣٠٠/١)، وعبدالله بن الإمام أحمد في "السنة" (٥٧٩/٢) .

فإذا كان الخليفتان الراشدان عمر وعلي رضي الله عنهما يجلدان لمن
يفضل علياً على أبي بكر وعمر، أو يفضل عمر على أبي بكر، وليس في
ذلك سبٌ - عُلِمَ أن عقوبة السبِّ عندهما فوق ذلك بكثير.

فصل (١)

وتفصيل القول في ذلك:

أن من اقترن بسبه دعوى أن علياً إله، أو أنه نبي، وأن جبرائيل غلط؛
 فلا شك في كفر هذا؛ بل لا شك في كفر من توقف في تكفيره .
 وكذلك من زعم أن القرآن نُقِصَ منه شيء وكُتِمَ، أو أن له
 تأويلات باطنة، تُسْقِطُ الأعمالَ المشروعة، ونحو ذلك، وهذا قول
 القرامطة، والباطنة، ومنهم التناسخية؛ ولا خلاف في كفر هؤلاء كلهم .
 وأما من سبهم سباً لا يقدح في عدالتهم، ولا في دينهم - مثل
 وصف بعضهم: بِبُخْلٍ أو جُبْنٍ، أو قلة علم، أو عدم زُهدٍ، ونحوه - فهذا
 يستحق التأديبَ والتعزيرَ، ولا يكفر، وعلى ذلك يحمل كلام من لم
 يُكفِّرْهم من العلماء .
 وأما من لعن وقبح مطلقاً فهذا محل الخلاف؛ لتردد الأمر بين لعنِ
 الغَيِّظِ، ولعنِ الاعتقاد .
 وأما من جاوز ذلك إلى أن زعم أنهم ارتدُّوا بعد رسول الله إلا نفرًا
 قليلاً لا يبلغون بضعة عشر، أو أنهم فسقوا - فلا ريب أيضاً في كفر قائل
 ذلك؛ بل من شك في كفره فهو كافر .

وهؤلاء قد ظهر الله فيهم مَثَلَاتٌ، وتواتر أن وجوههم تُمَسَّحُ
 خنازير في الحيا والممات^(١) .

(١) "الصارم" (١١٠٨/٣-١١١٣) .

(٢) ذكر الضياء المقدسي في كتابه "النهي عن سب الأصحاب، وما فيه من الإثم والعقاب" (ص ٧٥ وما بعدها) عقوبة من سب الصحابة، وسرد عشرين حكاية في ذلك .

أصناف وبالجمللة: فمن أصناف السَّابة:

من لا ريب في كفره . السَّابة

ومنهم: من لا يحكم بكفره .

ومنهم: من يُتَرَدَّدُ فيه .

وليس هذا موضع الاستقصاء في ذلك، ولو تفصيلناه لطال جداً؛

لكن هذا بحسب ما اقتضاه الحال، والله أعلم .

اختصره كاتبه: محمد علي محمد؛ في شهر الحجة سنة ثلاثين

وسبعمائة، وحسبنا الله، ونعم الوكيل.

انتهى "مختصر الصارم المسلول" في شهر القعدة سنة ثلاثين

[١/٢٠] وسبعمائة^(١) .



(١) كذا في (المختصر)؛ والعبارة قلقة ؟ ويمكن تخريج هذا الإشكال: بأن المؤلف رحمه الله انتهى

من اختصاره في شهر ذي القعدة، وانتهى من كتابته وتبييضه في ذي الحجة، والله أعلم .

هذا، والله أعلم، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه .

تم الانتهاء من تحقيق هذا الكتاب بعد فجر يوم الثلاثاء الخامس عشر من شهر رجب لعام

خمسة وعشرين وأربعمائة وألف من الهجرة.

وتم تبييضه في غرة محرم لعام سبعة وعشرين وأربعمائة وألف من الهجرة .

الفهارس العامة

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية.
- فهرس الأشعار.
- فهرس المصادر والمراجع .
- فهرس الموضوعات .

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
-------	-------	--------

سورة البقرة

﴿ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾	٩٠	٤٨
﴿ وَقَتِّلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾	١٩٣	٤٩

سورة آل عمران

﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّ ﴾	٢١	٣٧
﴿ فَتَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ ﴾	٦١	٤٧

سورة النساء

﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ ﴾	١٤	٤٨
﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ ﴾	٦٠	٤٣
﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾	٦١	٤٣
﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾	٦٥	١٠٣، ٤٩، ٤٣

سورة المائدة

﴿ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْآيَاتِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ﴾	٥	٤٨
--	---	----

سورة الأنعام

﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾	٩٣	٦١
--	----	----

سورة التوبة

٣٥	٧	﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ ﴾
٣٦	٨	﴿ كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ ﴾
٣٦، ٣٥	١٢	﴿ وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ ﴾
٣٨، ٣٦	١٢	﴿ فَقَتَلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ ﴾
٣٨، ٣٦	١٣	﴿ أَلَا تَقْتُلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ ﴾
٣٨	١٥-١٤	﴿ قَتَلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ ﴾
٣٨	١٥-١٤	﴿ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ ۖ وَيَذْهَبَ عَيْظٌ ﴾
٣٥	٢٩	﴿ قَتَلُوا الَّذِينَ لَا ﴾
٨٤	٤٠	﴿ إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ ﴾
٨٣	٤١	﴿ وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾
٤٣	٥٨	﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ ﴾
٤١، ٣٩، ٤٣	٦١	﴿ وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ ﴾
٤١، ٣٩	٦٣	﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مِنْ خُطَايَا اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾
٤٢	٦٤	﴿ تَحْذَرُ الْمُتَنَفِّقُونَ أَنْ تَنْزَلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ ﴾
١٠٣	٦٥	﴿ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ ﴾
٤٢	٦٦-٦٥	﴿ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ ﴾

١٢٦	١١٧	﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ﴾
-----	-----	--

سورة المؤمنون

٦٥	١٤	﴿فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾
----	----	--

سورة النور

٤٥	١١	﴿وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾
٤٥	٢٣	﴿إِنَّ الَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾
٤٣	٥١	﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾
٤٩	٦٣	﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا﴾

سورة الفرقان

٣٧	٦٨	﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾
----	----	--

سورة الأحزاب

٥٠	٥٣	﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُدْعُوا رَسُولَ اللَّهِ﴾
٤٣، ٣٩	٥٧	﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ﴾
٤٨	٥٧	﴿وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا﴾
١٢٦	٥٨	﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾
٤٤	٦١	﴿مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا﴾

سورة الفتح

١٢٦	١٨	﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ﴾
١٢٨	٢٩	﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﴾

سورة الحجرات

٤٨	٢	﴿ لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ ﴾
١٢٦	١٢	﴿ وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا ﴾

سورة المجادلة

٤٢	٢٢	﴿ لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ ﴾
----	----	---

سورة الحشر

١٢٦	١٠	﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ﴾
-----	----	---

سورة المنافقون

٧٥	٨	﴿ لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ ﴾
----	---	---

فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	الحديث أو الأثر
٨٠	أني عمر برجل سب النبي ﷺ
٧٥	إذا ترغم له أنوف
٧٦	أذهب فاقتله
٥٦	أغلظ رجل لأبي بكر
٦٦	أقتلوه
٦٤	أكتب أي ذلك شئت
١٢٧	الله الله في أصحابي
٦٠	أما كان فيكم رجل
٤٢	أن أبا قحافة شتم النبي ﷺ
٥٣	أن أعمى كانت له أم ولد تشتم النبي ﷺ
٤١	أن رجلاً كان يسب النبي ﷺ
٥٠	أن رجلاً كان يتهم بأم ولد النبي ﷺ
٥٦	أن رجلاً شتم أبا بكر
٧٧	أن عمر قتل الرجل
٨١	أن عمر قال للنبطي
٨٢	أن غرفة بن الحارث الكندي سمع
٦٣	إن قلت عزيز حكيم
٧٢	إن كذباً عليّ ليس ككذب على أحدكم

- إن الله اختارني واختار لي أصحابي ١٣١ و ١٢٧
 إن النبي ﷺ استعمله على الصدقة ٦٦
 إن النبي ﷺ أمر بقتل جماعة ٦٧
 إن النبي ﷺ قال له ٦٣
 إن هذه قسمة ما أريد بها وجه الله ١٠٤ و ٧٥
 إن وجدته حيًا فاقتله ٧١
 أن يهودية كانت تشتم النبي ﷺ ٥٣
 أنزل القرآن على سبعة أحرف ٦٣
 أنه ﷺ دخل مكة عام الفتح ٦٦
 إنه ما ينبغي لني أن تكون ٦١
 أنه قتل امرأة سبت النبي ﷺ ٨٢
 إنه لو قرأ كما قرأ غيره ٥٥
 أنه كان يقول له ﷺ اكتب ٦٤
 أنه لا يحبك إلا مؤمن ١٢٩
 أن يهودية كانت تشتم النبي ﷺ ٥٣
 آية الإيمان حب الأنصار ١٢٩
 أينما أدركنموهم فاقتلوهم ١٣١
 بكفرك افتراءك على رسول الله ٧٠
 تدارؤا في أبي بكر وعمر ١٣٣
 رفع إلى المهاجر امرأتان ٧٩
 السام عليكم ١١٢
 سيخرج قوم منهم في آخر الزمان ٧٨

- ٥٥ فإنه قد آذى الله ورسوله.
- ٨٨ قتل ابن عمر الراهب الذي سب النبي ﷺ.
- ٥٩ قد عفوت عنه.
- ٧١ كان حي من بني ليث من المدينة.
- ٧١ كذب عدو الله.
- ٦٥ كذلك أنزل.
- ٦٣ كلها شاف كاف.
- ١٢٧ لعن الله من سب أصحابي.
- ٧١ لا تحرقه فإنه لا يعذب بالنار.
- ١٣٠ لا يحبهم إلا مؤمن.
- ١٢٨ لا يحل دم امرئ مسلم.
- ١٢٧ لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده.
- ١٢٧ لا تسبوا أصحابي دعوا لي أصحابي.
- ١٢١ لا تسبوا الدهر.
- ١٢٦ لا يدخل النار أحد.
- ١٣٣ لا يفضلني أحد على أبي بكر وعمر.
- ٥٦ لا ينتطح بها عنزان.
- ٧٦ لما افتتح رسول الله ﷺ.
- ٦٧ لما قدم رسول الله المدينة.
- ١٣٢ لو سمعت أحدا سب عمر لضربت عنقه.
- ٧٥ لو قتلتموه لدخل النار.
- ٧٦ لو قتلته لرجوت أن يكون أولهم.

- ما أحسنت ولا أجملت ٧٤
- ما بغت امرأة نبي قط ٤٦
- من أبغضهم فقد أبغضني ١٢٩
- من سب أصحابي فقد سبني ١٢٧
- من سب نبياً قتل ٥٥
- من كذب علي متعمداً ٧١
- من لكعب بن الأشرف ٥٤، ٣٩
- من لي بها ٥٦
- من يعذرني من رجل قد بلغني ٧٥، ٤٦
- من يكفني عدوي ٤١
- نعم كلاهما سواء ٦٤، ٦١
- هتك عرضي ٦٨
- هجت امرأة من خطمة النبي ﷺ ٥٦
- هلاً قتلتموه ٦٢
- هم شر قتلى تحت أديم السماء ٧٨
- ويحك إذا لا يعدل أحد بعدي ٧٦
- يا علي أنت وشيعتك في الجنة ١٣١
- يخرج من ضئضي هذا قوم ٧٧
- يظهر في أمي في آخر الزمان ١٣١
- يكون بعدنا قوم ينتحلون مودتنا ١٣١

فهرس الأشعار

صدر البيت	قافيته	الشاعر	وزن البيت	الصفحة
بني وائل وبني واقفٍ	الخزرج	حسان بن ثابت	مقارب	٥٧
أأنت الذي تُهدى معد بأمره	اشهد	أنس بن زنيم الدبلي	طويل	٥٨
لعمرك إني يوم أحمل رايةً	محمد	أبو سفيان بن الحارث	طويل	٦٨
فيسلبهم أمرهم راكبٌ	معا	أبو عفك اليهودي	مقارب	٥٨
عن المرء لا تسأل وسل عن قرينه	يقتدي	عدي	طويل	١٢٩

فهرس المصادر والمراجع

- ١- الإبانة عن شريعة الفرق الناجية، ومجانبة الفرق المذمومة - المشهور بالإبانة الكبرى - لابن بطة العكبري، تحقيق الدكتور رضا نعان معطي، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .
- ٢- الإجماع؛ لابن المنذر، تحقيق عبدالله عمر البارودي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- ٣- أحكام أهل الملل من الجامع لمسائل الإمام أحمد بن حنبل؛ لأبي بكر الخلال، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
- ٤- أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه؛ للفاكهى، تحقيق الدكتور عبدالملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٤٠٨م .
- ٥- أخلاق النبي ﷺ؛ لأبي الشيخ، تحقيق السيد الجميلي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- ٦- إرشاد الطالبين؛ لابن ظهيرة، تخريج الأقفهسي، تحقيق الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .
- ٧- أسباب نزول القرآن؛ للواحدي، تحقيق الدكتور ماهر ياسين الفحل، دار الميمان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م .
- ٨- الاستيعاب؛ لابن عبد البر، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .
- ٩- الإشراف على مذاهب أهل العلم؛ لابن المنذر، تحقيق محمد نجيب سراج الدين، دار الثقافة، الدوحة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- ١٠- الإصابة؛ لابن حجر العسقلاني، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

- ١١- الأعلام العلية؛ للبخاري، تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م .
- ١٢- الأعلام؛ للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ١٣- إملأ ما من به الرحمن، من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن؛ للعكري، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ .
- ١٤- إنباء الغمر، بإنشاء العمر في التاريخ؛ لابن حجر العسقلاني، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، سنة ١٣٨٧هـ .
- ١٥- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام المجل أحمد بن حنبل؛ للمرداوي، تحقيق محمد حامد الفقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .
- ١٦- البداية والنهاية؛ لابن كثير، تحقيق: عبد الرحمن اللادقي، ومحمد غازي بيضوت، مكتبة كنوز المعرفة، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
- ١٧- بلوغ المرام، من أدلة الأحكام؛ لابن حجر العسقلاني، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- ١٨- تاريخ الأمم والملوك؛ للطبري، دار الفكر، مصر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- ١٩- تأريخ مدينة السلام، وأخبارها محدثها، وذكر قُطَّانها العلماء من غير أهلها ووارديها؛ لأبي بكر أحمد بن علي المعروف بالخطيب البغدادي، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- ٢٠- تاريخ الخلفاء؛ للسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- ٢١- تاريخ علماء بغداد في القرن الرابع عشر الهجري؛ ليونس الشيخ إبراهيم السامرائي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
- ٢٢- التاريخ الكبير؛ للبخاري، تحقيق السيد هاشم الندوي، دار الفكر .
- ٢٣- تفسير القرآن العظيم؛ لابن كثير، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

- ٢٤- التمهيد، لما في الموطأ من المعاني والأسانيد؛ لابن عبد البر، تحقيق: محمد التائب، وسعيد أحمد أعراب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، الطبعة الثانية، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
- ٢٥- تهذيب التهذيب؛ لابن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ٢٦- جامع البيان، عن تأويل آي القرآن؛ للطبري، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- ٢٧- الجليس الصالح الكافي، والأنيس الناصح الشافي؛ للمعافي بن زكريا النهرواني الجريري، تحقيق الدكتور محمد مرسي الخولي، دار عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- ٢٨- الجوهر المنضد، في طبقات متأخري أصحاب أحمد؛ لابن عبد الهادي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ٢٠٠٠م .
- ٢٩- حلية الأولياء؛ لأبي نعيم، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- ٣٠- الخصائص؛ لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق الأستاذ محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية .
- ٣١- الدر المنضد، في أسماء كتب مذهب الإمام أحمد؛ للسبيعي المكي، تحقيق جاسم بن سليمان الدوسري، دار البشائر الإسلامية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ .
- ٣٢- الدر المنضد، في أخبار أصحاب الإمام أحمد؛ للعلمي، تحقيق الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة التوبة السعودية، الطبعة الحادية عشرة .
- ٣٣- الدرر الكامنة، في أعيان المائة الثامنة؛ لابن حجر العسقلاني، دار الجيل بيروت .
- ٣٤- الدر المنثور، في التفسير بالمأثور؛ للسيوطي، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م .

- ٣٥- الذيل على طبقات الحنابلة؛ لابن رجب الحنبلي، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ .
- ٣٦- ذيل ابن عبد الهادي على طبقات الحنابلة؛ لابن عبد الهادي، مراجعة محمد محمود الحداد، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ .
- ٣٧- الروض الأنف في شرح سيرة ابن هشام؛ لعبد الرحمن السهيلي، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الحديثة، مصر
- ٣٨- روضة الطالبين، وعمدة المفتين؛ للنووي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .
- ٣٩- السحب الوابلة، على ضرائح الحنابلة؛ لابن حميد النجدي المكي، تحقيق العلامة الدكتور بكر بن عبد الله أبو زيد و الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ .
- ٤٠- السنة؛ لعبد الله بن الإمام أحمد، تحقيق الدكتور محمد بن سعيد القحطاني، دار عالم الكتب، الطبعة الرابعة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .
- ٤١- السنة؛ لأبي بكر الخلال، تحقيق الدكتور عطية الزهراني، دار الراجية، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م .
- ٤٢- السنة؛ لابن أبي عاصم، تحقيق الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
- ٤٣- السنن الكبرى؛ للبيهقي، تحقيق محمد عبدالقادر عطا، مكتبة دار الباز، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .
- ٤٤- سنن أبي داود، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر .
- ٤٥- سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت .
- ٤٦- سنن الدارمي، تحقيق فواز أحمد زمرلي، وخالد السبع العلمي، دار الريان، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- ٤٧- سنن النسائي، تحقيق مكتب التراث الإسلامي، دار المؤيد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

٤٨- سنن ابن ماجه، تحقيق خليل مأمون شيخا، دار المؤيد، الرياض، الطبعة الأولى،

١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

٤٩- سير أعلام النبلاء؛ للذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة

الرسالة، بيروت، الطبعة التاسعة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٥٠- السيرة النبوية؛ لابن هشام، تحقيق: مصطفى السقا، و إبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ

شلي، مطبعة الحلبي، مصر، الطبعة الثانية ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.

٥١- السيف المسلول، على من سب الرسول ﷺ؛ لتقي الدين السبكي، تحقيق إياد أحمد

الغوج، دار الفتح، الأردن، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

٥٢- شذرات الذهب، في أخبار من ذهب؛ لابن العماد الحنبلي، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط

و محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٥٣- شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة، من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين من

بعدهم؛ للإمام اللالكائي، تحقيق الدكتور أحمد بن سعد الغامدي، دار طيبة، الرياض،

الطبعة الرابعة، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٥٤- شرح التوضيح والتصحيح، لمشكلات الجامع الصحيح؛ لابن مالك الأندلسي، تحقيق

الدكتور طه محسن، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٥٥- شرح صحيح مسلم؛ للنووي، نشر إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد،

المملكة العربية السعودية.

٥٦- الشفا، بتعريف حقوق المصطفى؛ للقاضي عياض اليحصبي، دار الفكر، بيروت،

١٤٣٩هـ - ١٩٧٩م.

٥٧- الصارم المسلول، على شاتم الرسول ﷺ؛ لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد بن

عبدالله بن عمر الحلواني، و محمد كبير أحمد شوردي، رمادي للنشر، الدمام، الطبعة

الأولى ١٤١٧هـ.

٥٨- صحيح البخاري، بيت الأفكار الدولية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٥٩- صحيح مسلم، بيت الأفكار الدولية، الرياض.

- ٦٠- الضعفاء والمتروكين؛ للنسائي، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الواعي، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٦٩هـ .
- ٦١- الطبقات الكبرى؛ لابن سعد، دار صادر، بيروت .
- ٦٢- العقود الدرية، في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية؛ لابن عبد الهادي، تحقيق الشيخ محمد حامد الفقي، دار الكاتب العربي .
- ٦٣- فتح الباري، شرح صحيح البخاري؛ لابن حجر العسقلاني، دار المطبعة السلفية، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ .
- ٦٤- الفروع؛ لابن مفلح، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- ٦٥- فضائل الصحابة؛ للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق الدكتور وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٨٣م .
- ٦٦- الفهرس الوصفي لمخطوطات العسافي المحفوظة في المكتبة المركزية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية؛ للدكتور قاسم السامرائي، مطابع جامعة الإمام، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م .
- ٦٧- القاموس المحيط؛ للفيروز آبادي، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
- ٦٨- الكامل في ضعفاء الرجال؛ لابن عدي، تحقيق يحيى مختار عزوي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م .
- ٦٩- كتاب الإرشاد، إلى سبيل الرشاد؛ للشريف الهاشمي، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- ٧٠- كتاب الأموال؛ للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق الدكتور محمد عمارة، دار الشرق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .
- ٧١- كتاب المغازي؛ للواقدي، تحقيق الدكتور مارسون جونز، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

- ٧٢- كتاب الموضوعات، من الأحاديث المرفوعات؛ لابن الجوزي، تحقيق الدكتور نور الدين ابن شكري بن علي يويلا جيلار، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
- ٧٣- كتاب الهداية؛ لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوذاني، تحقيق الشيخ إسماعيل الأنصاري، و الشيخ صالح السليمان العمري، مطابع القصيم، الطبعة الأولى ١٣٩١هـ .
- ٧٤- كتاب المعتمد في أصول الدين؛ للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين بن محمد الفراء، تحقيق الدكتور وديع زيدان حداد، دار المشرق .
- ٧٥- كشف الأستار، عن زوائد البزار، على الكتب الستة؛ للهيثمي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
- ٧٦- اللآلئ المصنوعة، في الأحاديث الموضوعة؛ للسيوطي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .
- ٧٧- لسان العرب؛ لابن منظور؛ تحقيق الأستاذة: عبد الله علي الكبير، و محمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة .
- ٧٨- لسان الميزان؛ لابن حجر العسقلاني، تحقيق دائرة المعرفة النظامية، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الهند، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
- ٧٩- مجمع الزوائد؛ للهيثمي، دار الريان، القاهرة، ١٤٠٧هـ .
- ٨٠- المحلى؛ لابن حزم، تحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت .
- ٨١- مسند الإمام أحمد، مؤسسة قرطبة، مصر .
- ٨٢- المستدرک على الصحيحين؛ للحاكم، وبذيله التلخيص للذهبي، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب .
- ٨٣- مصنف عبد الرزاق؛ للصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .
- ٨٤- معالم السنن؛ للخطابي، تحقيق محمد حامد الفقي، المكتبة الأثرية، باكستان، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
- ٨٥- معجم المؤلفين؛ لعمر كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت .

- ٨٦- المعجم الصغير؛ للطبراني، تحقيق محمد شكور أمرير، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- ٨٧- المعجم الكبير؛ للطبراني، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م .
- ٨٨- معرف الثقات؛ للعجلي، تحقيق عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- ٨٩- معرفة الصحابة؛ لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- ٩٠- المغني؛ لابن قدامة، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، حجر للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- ٩١- المنهج الأحمد، في تراجم أصحاب الإمام أحمد؛ للعلمي، تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، و حسن إسماعيل مروة، دار صادر بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ .
- ٩٢- ميزان الاعتدال، في نقد الرجال؛ للذهبي، تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .
- ٩٣- نهاية السؤل، في خصائص الرسول، محمد بن عبد الله ﷺ؛ لأبي الخطاب بن دحية الكلبي، تحقيق الدكتور عبد الله عبد القادر الفادي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .
- ٩٤- النهاية في غريب الحديث؛ لابن الأثير، تحقيق الدكتور: محمود محمد الطناحي، و طاهر أحمد الزاوي، المكتبة الإسلامية .
- ٩٥- النهي عن سب الأصحاب، وما فيه من الإثم والعقاب؛ للضياء المقدسي، تحقيق محي الدين نجيب، مكتبة دار العروبة، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	تقديم سماحة الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن الجبرين
٥	تقديم سماحة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان
٧	مقدمة المحقق
٩	ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية
٩	لقبه وكنيته واسمه ونسبه وشهرته
٩	ولادته ونشأته وطلبه للعلم
٩	مصنفاته
١٠	وفاته
١١	ترجمة العلامة البعلبي
١١	لقبه وكنيته واسمه ونسبه وشهرته
١٢	ولادته
١٢	نشأته وطلبه للعلم
١٢	صفاته وثناء العلماء عليه
١٣	مؤلفاته
١٣	وفاته
١٥	التعريف بالكتاب
١٥	اسم الكتاب
١٥	صحة نسبة الكتاب لمؤلفه
١٥	تأريخ تأليف الكتاب المختصر

- موضوعات الكتاب ١٥
- تأريخ تأليف الكتاب الأصل ١٥
- مميزات الكتاب العلمية ١٦
- منهج البعلي في اختصار "الصارم المسلول" ١٦
- المؤلفات في موضوع الكتاب ١٧
- التعريف بالمخطوط ١٩
- العمل في الكتاب ٢١
- نماذج من المخطوط ٢٤
- مقدمة المؤلف ٢٩
- خطبة الكتاب ٢٩
- موضوعات الكتاب على وجه الإجمال ٣٠
- المسألة الأولى: أن من سبه ﷺ من مسلم وكافر فإنه يجب قتله ٣١
- حكاية الإجماع على قتل الساب ٣١
- مذهب الإمام مالك وأحمد ٣٢
- حكم عهد الذمي إذا سب ٣٣
- مذهب الإمام الشافعي ٣٣
- مذهب أبي حنيفة ٣٤
- الأدلة على وجوب قتل الساب وانتقاض عهده إن كان ذميًا ٣٥
- الأدلة من الكتاب ٣٥
- الموضوع الأول: ﴿ قَتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ ﴾ ٣٥
- الموضوع الثاني: ﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ ﴾ ٣٥
- الموضوع الثالث: ﴿ وَإِنْ نَكُنُوا لَا يَمْنَنُهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ ﴾ ٣٦

- الاستدلال بهذه الآية من ستة أوجه: ٣٦
- الوجه الأول: ٣٦
- الوجه الثاني: ٣٧
- الوجه الثالث: ٣٨
- الوجه الرابع: ٣٨
- الوجه الخامس: ٣٨
- الوجه السادس: ٣٩
- الموضوع الرابع: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن مَّخَادِدِ اللَّهِ وَرَسُولُهُ ﴾ ٣٩
- سبب نزول قوله تعالى ﴿ وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ ﴾ ٣٩
- الموضوع الخامس: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ ﴾ ٣٩
- الأدلة من القرآن الدالة على كفر الشاتم وقتله إذا لم يكن معاهداً ٤١
- الدليل الأول: ﴿ وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ ﴾ ٤١
- الدليل الثاني: ﴿ تَحَذِّرُ الْمُتَنَفِقُونَ أَنْ تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ ﴾ ٤٢
- الدليل الثالث: ﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ ﴾ ٤٣
- الدليل الرابع: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ ٤٣
- الدليل الخامس: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ ﴾ ٤٣
- الفرق بين أذى الله ورسوله ﷺ وبين أذى المؤمنين ٤٤
- حكم من لعنه الله ٤٤
- الإجابة بالتفصيل عن إيراد قوله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَزُمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ﴾ ٤٥
- الوجه الأول: ٤٥
- حكم من قذف مسلمة ٤٥
- من الذي تولى كبره ٤٦

- الوجه الثاني: ٤٦
- الدليل السادس: ﴿ لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ ﴾ ٤٨
- الدليل السابع: ﴿ لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا ﴾ ٤٩
- المراد بالفتنة ٤٩
- الدليل الثامن: ﴿ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ ﴾ ٥٠
- الأدلة من السنة على وجوب قتل الساب وانتقاض عهده إن كان ذمياً ٥٣
- الدليل الأول: حديث علي رضي الله عنه في اليهودية ٥٣
- الدليل الثاني: حديث ابن عباس رضي الله عنه في الأعمى ٥٣
- الدليل الثالث: قصة مقتل كعب بن الأشرف اليهودي ٥٤
- الدليل الرابع: قوله ﷺ : « من سب نبياً قتل » ٥٥
- الدليل الخامس: قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه: ليس هذا لأحد ٥٦
- الدليل السادس: قصة العَصْمَاء بنت مروان الخطمية ٥٦
- الدليل السابع: قصة أبي عَفْك اليهودي ٥٧
- الدليل الثامن: قصة أنس بن زُنيَم الدِّيلمي ٥٨
- الدليل التاسع: قصة ابن أبي سَرَح ٦٠
- أقوال العلماء فيما افتراه ابن أبي سرح والنصراني ٦٣
- الدليل العاشر: حديث القَيْتَيْن ٦٥
- الدليل الحادي عشر: قصة ابن خَطَل ٦٦
- جرائم ابن خطل المبيحة لدمه ٦٦
- الدليل الثاني عشر: أن النبي ﷺ أمر بقتل جماعة لأجل سبه ٦٧
- مؤمن من الجن يقتل من ﷺ ٧٠

- ٧٢ الدليل الثالث: حديث الذي كذب على النبي ﷺ
- ٧٢ اختلاف العلماء حكم من كذب على الرسول ﷺ
- ٧٤ الدليل الرابع: حديث الأعرابي
- ٧٦ الدليل الخامس عشر: حديث الخوارج
- ٧٩ الاستدلال بالإجماع على انتقاض عهد الذمي ووجوب قتله وقتل المسلم إذا سباً ..
- ٨٣ الأدلة من القياس على انتقاض عهد الذمي ووجوب قتله من عشرة أوجه
- ٨٣ الوجه الأول:
- ٨٣ الوجه الثاني:
- ٨٣ الوجه الثالث:
- ٨٣ الوجه الرابع:
- ٨٤ الوجه الخامس:
- ٨٤ الوجه السادس:
- ٨٤ الوجه السابع:
- ٨٤ الوجه الثامن:
- ٨٤ الوجه التاسع:
- ٨٥ الوجه العاشر:
- ٨٥ عقود الذمة وفسخها
- ٨٧ المسألة الثانية: أنه يتعين قتله، ولا يجوز استرقاقه، ولا المن عليه ولا فداؤه والإجماع على ذلك
- ٨٧ لقتل الساب مأخذان
- ٨٧ أقوال أهل العلم في قتل الساب
- ٨٨ حكم الساب

- ٩١ المسألة الثالثة: أنه يقتل، ولا يستتاب، سواء كان مسلمًا أو كافرًا
- ٩١ حكم استتابة المرتد غير الساب
- ٩١ مذهب الإمام أحمد
- ٩٢ مذهب أبي حنيفة
- ٩٢ مذهب الشافعي
- ٩٢ مذهب مالك
- ٩٣ خلاصة ما ذكره أصحاب الإمام أحمد في حكم الساب إذا تاب
- ٩٧ المسألة الرابعة: في بيان السب المذكور، والفرق بينه وبين مجرد الكفر
- ٩٧ السب كفر في الباطن والظاهر
- ٩٧ الإجماع على كفر الساب
- ٩٩ رد شيخ الإسلام على الحكاية المذكورة عن الفقهاء: أن الساب إذا كان مستحلًا
- ١٠١ نصوص العلماء في كفر الساب
- ١٠١ حكم سب أمه ﷺ
- ١٠٢ أمثلة لسب النبي ﷺ
- ١٠٧ الفرق بين السب والكفر
- ١٠٩ سب الذمي للنبي ﷺ ينقض العهد ويوجب القتل
- ١٠٩ الفرق بين إظهار السب وكتمانه
- ١١٢ أنواع السب وأحكامه
- ١١٥ حكم من سب الله تعالى
- ١١٥ توبة الساب لله تعالى
- ١١٧ حكم الذمي إذا سب الله تعالى
- ١١٨ مراتب السب

- ١٢١ حكم من سب موصوفاً أو مسمئاً يقع على الله تعالى أو بعض رسله
- ١٢٣ حكم من سب سائر الأنبياء
- ١٢٣ حكم من سب عائشة رضي الله عنها
- ١٢٣ حكم من سب أزواج النبي ﷺ
- ١٢٤ حكم من سب الصحابة
- ١٢٦ الأدلة على تحريم سب الصحابة
- ١٢٦ الأدلة من الكتاب
- ١٢٦ الأدلة من السنة
- ١٢٨ حجة من قال بقتل وكفر من سب الصحابة
- ١٣٥ حكم من سب الصحابة
- ١٣٥ عقوبة سب الصحابة
- ١٣٦ أصناف السابّة
- ١٣٦ خاتمة الكتاب
- ١٣٧ الفهارس العامة
- ١٣٩ فهرس الآيات القرآنية
- ١٤٣ فهرس الأحاديث والآثار
- ١٤٧ فهرس الأشعار
- ١٤٩ فهرس المصادر والمراجع
- ١٥٧ فهرس الموضوعات

بشرى
صدر للمحقق

خلاصة الكلام على عمدة الأحكام

ألفه وأذن في نشره
فضيلة الشيخ العلامة عبد الله بن عبد الرحمن البسام
(١٣٤٦هـ - ١٤٢٣هـ)
رحمه الله تعالى

تحقيق
عبد العزيز بن محمد بن منصور الجريوع

قالوا عن هذا الكتاب

وبعد: فقد قرأت هذه الرسالة التي هي كتاب «مختصر الصارم المسلول، على شاتم الرسول»: لشيخ الإسلام ابن تيمية، والتي لخصها الشيخ بدرالدين محمد بن علي بن محمد البعلي الحنبلي رحمه الله، والتي حققها الشيخ عبدالعزيز بن محمد الجريوع المدرس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

وقد أحسن البعلي في الاختصار، وذكر مجمل الكتاب وما له أهمية؛ حيث إن أصل الكتاب طويل على القراء، توسّع فيه شيخ الإسلام بالكلام على الأدلة وأقوال العلماء وما يتصل بالمسألة؛ فاختصره البعلي رحمه الله تعالى، واقتصر على الأدلة من القرآن والسنة الدالة على كفر من شتم الرسول ﷺ، وعلى وجوب قتله سواء كان مسلماً أو ذمياً، وذكر آثراً عن الصحابة والتابعين، وذكر ما يدل على ذلك من القياس والاعتبار، وذكر أنواع السب للرسول ولله وللصحابة، وحكم من فعل ذلك. وقد خدمه الشيخ المحقق، وأوضح المقصود بمقدمة تدل على عنايته بالرسالة، وعلق عليه، وخرّج أحاديثه، وصحّح ألفاظه: فجزاه الله خيراً، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلّم.

سماحة الشيخ

عبدالله بن عبد الرحمن الجبرين

وبعد: فقد نظرت في الكتاب المسمى: «مختصر الصارم المسلول، على شاتم الرسول» اختصار: بدرالدين محمد بن علي البعلي الحنبلي من كتاب «الصارم السلول»: لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق وتعليق الشيخ: عبدالعزيز بن محمد بن منصور الجريوع، فوجدته مختصراً مفيداً وتعليقاً جيداً؛ يناسب نشره في هذا الوقت، الذي ظهرت فيه أحقاد الصليبيين على الإسلام والمسلمين؛ ليتبين بذلك أن عداؤهم للإسلام وبني الإسلام قديم، يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره المشركون.

سماحة الشيخ

صالح بن فوزان الفوزان

